المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف ، من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة

مثيبة راقي الشريف

الرقم الجامعي (٤٢٧٨٠٢٣٩)

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الكريم عوفـــي

١٤٣٢ - ١٤٣٣ هـ

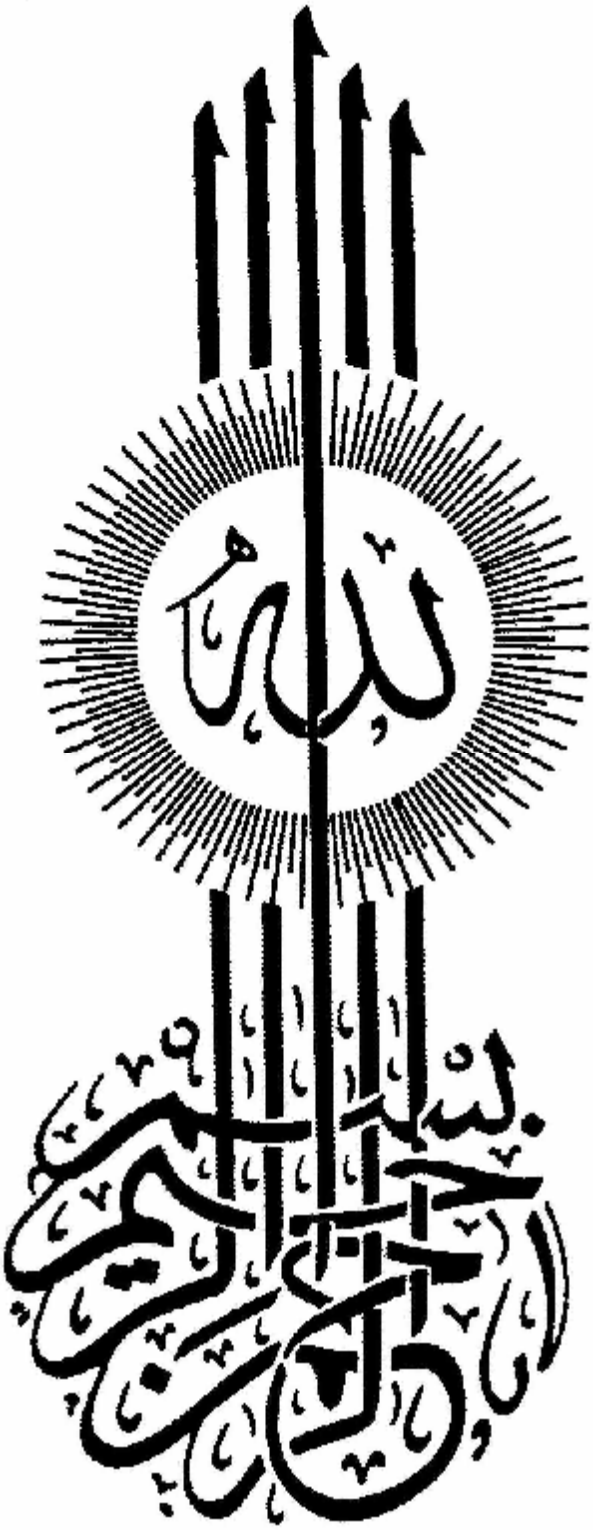
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله ، وبه نستعين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد :

فقد تناول هذا البحث الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين في باب المرفوعات والتي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان . حيث قامت الباحثة بانتقاء مجموعة مسائل من باب المرفوعات شكلت مادة علمية كبيرة ، على أن لا تكون هذه المسائل مما ذكره الأنباري في كتابه الإنصاف ، ثم قامت بدراسة هذه المسائل وفقاً لما يلي :

أولاً : تفصيل الخلاف بين الفريقين ، بدء بالبصريين ومن تبعهم مع ذكر ما احتجوا به لمذهبهم ، ثم إيراد مذهب الكوفيين ومن تبعهم وما احتجوا به كذلك .

ثانياً : إيراد أقوال النحاة في المسألة على اختلاف آرائهم ، سواءً المؤيدة أم المعارضة لكلا الفريقين ، مع عدم إغفال آراء علماء اللغة وما قالوه في المسألة .

ثالثاً : مناقشة الآراء مناقشة علمية ، مع شرح لغوامض النصوص وتبيينها .

رابعاً : الترجيح بين الفريقين مع مراعاة المقاييس العامة التي احتكم إليها النحاة . وقد اقتضت خطة هذا البحث أن يقع في أربعة فصول ، تسبق بمقدمة وتمهيد عن الخلاف النحوي بصورة عامة ، ثم البصري الكوفي بصورة خاصة ، وتذيل بخاتمة دون فيها أهم نتائج البحث .

أما فصول البحث فقد كانت على النحو التالي :

الفصل الأول : المسائل الخلافية في الخبر ، وفيه مبحثان : الأول : خبر المبتدأ ، ويقع أربع مسائل ، والثاني خبر إنَّ ، ويقع في مسألتين .

الفصل الثاني : المسائل الخلافية في الفاعل ونائبه ، وفيه مبحثان : الأول : الفاعل ، ويقع في تسع مسائل ، والثاني نائب الفاعل ، ويقع في ست مسائل .

الفصل الثالث : المسائل الخلافية في توابع المرفوعات ، ويقع في سبع مسائل .

الفصل الرابع : مسائل متفرقة ، ويقع في خمس مسائل .

وقد ذيل هذا البحث بعدد من الفهارس ، تنوعت بين فهرس الآيات ، وفهرس الأحاديث الشريفة ، وفهرس للقراءات ، وفهرس الأمثال ، وفهرس الأبيات الشعرية، ثم فهرس الأرجاز ، ثم فهرس المصادر والمراجع وآخرها فهرس الموضوعات .

الباحثة	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
مثيبة راقي الشريف	د/ عبد الكريم عوفي	أ.د/ صالح الزهراني

Abstract

Praise be to Allah and peace be upon the master of the Messengers. This dissertation deals with the grammar arguments between Basra city scholars and Kufa city scholars related to the chapter of "Al-marfoaat " which Al-Anbary didn't discuss in the book " Al- ensaf " through the book of " Artchaf Al-Tarb " written by "Abou Haian ". The searcher selected a set of problems from the chapter of "Al-marfoaat to form a great scientific material. These problems were not mentioned in "Al-ensaf" book written by Al-Anbary. The searcher studied the problems according to the following:

First: showing the arguments between the two groups; the doctrine of the Basra scholars and the Kofa scholars

Second: mentioning the saying of the grammar scholars even if they are different in opinions, whether the opinions are for or against the two groups. Mentioning the opinions of the language scholars about a certain problem.

Third: discussing the opinions scientifically and explaining the difficult texts .

Fourth: preferences between two groups according to the general standards of the grammar scholars.

This research is divided into preface, introduction, four chapters and conclusion (the results of the research). The chapters are about the following:

Chapter one: the argumentative problems of the "predicate" .this chapter divided into two themes: the first is "the predict "including four problems. the second is the predicate of " Anna " including two problems .

Chapter two: the argumentative problems about the subject and its substitute including two themes: the first is: subject including nine problems . The second is substitute of the subject including six problems.

Chapter three: argumentative problems about the appositives of Al-Marfoaat including seven problems.

Chapter four: different problems including five problems

There are some index for the verses of Quran and index for the prophet traditional sayings and index for recitations of Quran and the index for sayings and the index for the verses of the poetry and the index for sources and references and finally the index for the topics.

Researcher's name	supervisor	Dean of the Arabic language faculty
Muthaiba Raqi Al-Aharief	Dr.Abdel Kareem Ofy	Saleh Al-Zahrany

المقدمة

الحمد لله الذي عَلَّمَ الإنسان ما لم يعلم .. الحمد لله الذي كرَّم الإنسان بالعقل ليرقى .. والصلاة والسلام على مَنْ أُرسِلَ رحمةً للعالمين ، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين ..

لقد أوزعنا الله في أُمةٍ عَرَفَتْ سبيل الخير فَقَصَدَتْهُ ، وتنبهت إلى أنَّهُ لا يكون صلاحُها إلا بمقدار ما يُبذِله أبناؤها للعلم .

إنَّ أكثر ما يُلاحظ على الدراسة المنهجية في مرحلة الدراسات العليا هي تناول عدد كبير من المسائل النحوية بالدراسة ، وأهم ما يميز هذه المسائل هو كثرة الآراء وتنوع المذاهب فيها ، إذ يأخذ الخلافُ حولها تارةً طابع الخلاف الجماعي فيكون بين عالمٍ وآخر أو مجموعة من العلماء ، وتارةً يكون كما هو معهود بين المدرستين البصرية والكوفية .

لذلك وددتُ أَنْ أُسلِّط الضوء من خلال البحث على شيء ولو يسير من ذلك الخلاف بينهما .

وتحقيقاً لهذه الرغبة كانت لي قراءَة في كتاب (الخلاف بين النحويين) للدكتور : السيد رزق الطويل ، ولفت نظري ذكره لعدد ضخم من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين قد أوردها عن كتاب (إرتشاف الضرب من لسان العرب) لأبي حيان الأندلسي .

فعزمتُ على الرجوع إليه واستخلاص المسائل بنفسي ، فوجدته قد حوى عدداً كبيراً من تلك المسائل ، لكني استخلصت مسائل باب المرفوعات فقط التي دار

الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين وحصرتُ البحث فيها ، وذلك لأنَّ باب (المنصوبات) قد قُدِّمت فيه رسالة كانت بعنوان : « الخلافات النحوية واختيارات أبي حيَّان في المنصوبات في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب » ، والمهم في هذا الموضوع أني لم أختر تلك المسائل على ظاهرها فحسب بل جعلتها مسائل منتقاة تكمن ميزتها في أنها لم يذكرها ابن الأنباري في (الإنصاف) ومن هنا يتضح سبب اختياري لهذا الموضوع وكذلك أهميته وهي :

١) أنَّ هذه المسائل لم يذكَر منها في كتب الخلاف المشهورة مثل : التبيين للعكبري ، وكذلك ائتلاف النصرة للزبيدي ، سوى ثمان مسائل وهي :

١ - إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به[١] .

٢ - بناء كان الناقصة للمفعول[٢] .

٣- إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب[٣] .

٤ - إعراب المصدر المؤول من أنَّ ومعموليها[٤] .

٥ - حذف الخبر إذا وقع المبتدأ قبل واو هي نص في المعية[٥] .

---

(١) التبيين (٢٦٨) ، ائتلاف النصرة (٧٧) .

(٢) ائتلاف النصرة (١٣٧) .

(٣) ائتلاف النصرة (٥٦) .

(٤) ائتلاف النصرة (٥٩) .

(٥) ائتلاف النصرة (٧٦) .

٦- إعمال الوصف دون اعتماد[١] .

٧- رفع الوصف للضمير المنفصل على الفاعلية[٢] .

٨- هل يجوز أن يكون عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة[٣] ؟

٢) عَلَّ هذا البحث يكون مرجعاً للدارسين والباحثين عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في المكتبات العربية .

صعوبات البحث وإشكالياته :

لقلة التجربة فإني قد واجهت صعوبة في اختيار الموضوع ، ثم إنَّ (الارتشاف) كتابٌ كبير أخذ مني وقتاً لقراءته واستخراج القضايا الخلافية منه . أضف لذلك قلة المراجع الكوفية التي بين أيدينا .

أما المنهج الذي سار عليه البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي ، مع مراعاة الإجراءات التالية :

أولاً : اعتمدتُ على (الارتشاف) النسخة المحققة من الدكتور / رجب عثمان محمد – ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

ثانياً : بدأتُ أولاً بوضع عنوان مناسب للمسألة التي ذكرها أبو حيان في الارتشاف .

---

(١) ائتلاف النصرة (٧٩) ، (٨٦) .

(٢) ائتلاف النصرة (١٠٠) .

(٣) ائتلاف النصرة (١٠١) .

ثالثاً : عَرضتُ المسألة بذكر نص أبي حيان المشتمل على الخلاف .

رابعاً : بدأتُ بتفصيل الخلاف بين الفريقين ، مبتدئةً بذكر البصريين ، فقمتُ بذكر البصريين بقدر تمكني من الحصول على مراجعهم الأصلية ، وقد حصرتُهم من عهد سيبويه إلى عهد الزجاجي[1] . بعد ذلك أوردتُ مَنْ تبعهم من النحاة في العصور المختلفة .

خامساً : قمتُ بإيراد حجج البصريين ومَنْ تبعهم ؛ السماعية وغيرها .

سادساً : بعد ذلك ذكرتُ مذهب الكوفيين في المسألة ، ثم حججهم عليها .

سابعاً : أوردتُ ما قاله النحاة في المسألة على اختلاف آرائهم ، سواءً المؤيدة لهذا أو ذاك ، أو المعارضة لهما ، ولم أغفل كذلك آراء علماء اللغة وما قالوه في المسألة .

ثامناً : لا يغيب دوري كباحثة في مناقشة تلك الآراء مناقشة علمية ، مع شرح لغوامض النصوص وتبيينها .

تاسعاً : حرصتُ على تخريج الآيات القرآنية والقراءات ، وتوثيق الأحاديث النبوية من الكتب المتخصصة ، مع توثيقٍ للشواهد الشعرية من دواوين الشعراء أنفسهم قدر المستطاع ، فإن تعذر عليَّ ذلك بحثتُ في كتب الأدب أو في الكتب المتخصصة بشواهد النحو مثل : خزانة الأدب للبغدادي .

---

(١) كان اعتمادي في هذا الحصر على مقولةٍ للأستاذ : سعد الغامدي .

عاشراً : حاولت نسبة كثير من الأبيات التي لم تُنسب لأصحابها .

حادي عشر : ترجمت لبعض الأعلام من كتب التراجم .

ثاني عشر : الترجيح بين الفريقين مع مراعاة المقاييس العامة التي احتكم إليها النحاة مدعمة بالحجج العقلية والشواهد المؤيدة .

ثالث عشر : وضعتُ في نهاية كل مسألة بعض النتائج الجزئية التي خلصت إليها .

رابع عشر : أودُ التنبيه إلى ما يلي :

أنَّ هناك مسألتين في البحث ذكر أبو حيان فيهما رأي الكوفيين دون أنْ يذكر رأي البصريين ، فقمت بالتحري عن المسألة في المراجع المختلفة وترجح لديَّ وجود الخلاف فيهما بين الفريقين ، وقد ذكرت القرائن الدالة على ذلك في المسألتين .

خامس عشر : استبعدت من الارتشاف المسائل التي ورد فيها الخلاف بصيغة (بعض) البصريين و(بعض) الكوفيين .

وهناك دراسات سابقة على هذا البحث تلتقي معه في الحديث عن البصريين والكوفيين وهي :

١) مسائل الخلاف التصريفية بين البصريين والكوفيين (جمعٌ ودراسة) لعبد الله ابن منور الجميلي – رسالة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية .

٢) الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب –بشائر عبد الله علاونة –رسالة ماجستير –جامعة اليرموك .

٣) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، وكتاب الإنصاف - محمد خير الحلواني ، ط١٩٧٤ م ، دار القلم .

٤) ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف - فتحي بيومي حمودة - رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة ، دار العلوم .

ولقرب هذا العمل من بحثنا هذا لابد من ذكر ما يلي :

أ) أنهما التقيا في ثمان مسائل فقط وهي كما يلي :

تقدير الخبر المحذوف وجوباً إذا كان المبتدأ مصدراً وبعده حال لا تصلح أن تكون خبراً – العامل في المرفوع بعد كان – النعت بأسماء الإشارة – الإخبار بظرف الزمان عن اسم معنى – حذف الخبر إذا وقع لمبتدأ قبل واو هي نص في المعية – إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به – تقدم الفاعل على عامله – الفاعل هل يقع جملة؟

ب) استقى الباحث مسائله من مصادر مختلفة ، أما بحثنا هذا فكان من الارتشاف فقط .

جـ) تطرق الباحث لأبواب نحوية مختلفة ، أما بحثنا هذا فكان مقصوراً على باب المرفوعات .

د) أما طريقة الدراسة فتشابهت إلى حدٍ ما ، فركزت على ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين ثم إيراد حججهم على مذهبهم ، وفي النهاية الترجيح بينهما ، إلا أنَّ طريقة الباحث – بيومي – قد اتسمت بالإيجاز في بعض المسائل .

أما التقسيم الذي سار عليه البحث فهو كالتالي :

١ - بدأته بمقدمةٍ ذكرتُ فيها الموضوع وسبب اختياره وأهميته والمنهج المتبع فيه .

٢ - أتبعتُها بتمهيدٍ تناولت فيه الخلاف النحوي بصفةٍ عامة ، والبصري الكوفي بصفةٍ خاصة ، ثم عرجتُ على أسباب الخلاف والمؤلفين فيه ، بعد ذلك نبذة عن أبي حيان صاحب (الارتشاف) وكلمة موجزة عن (الارتشاف) .

٣- قُسِّمَ البحث أربعة فصولٍ وذلك تناسباً مع عدد المسائل المحصورة في (المرفوعات فقط) . فكان كما يلي :

الفصل الأوَّل : المسائل الخلافية في الخبر ، وفيه مبحثان : الأول : خبر المبتدأ ، والثاني : خبر (إنَّ) .

الفصل الثاني : المسائل الخلافية في الفاعل ونائبه ، وفيه مبحثان : الأول : الفاعل ، والثاني : نائب الفاعل .

الفصل الثالث : المسائل الخلافية في توابع المرفوعات .

الفصل الرابع : مسائل متفرقة .

٤ - الخاتمة وقد ذكرتُ فيها ملخصاً عن البحث وأموراً تدور حوله ، وعدداً من النتائج .

٥ - وأخيراً أثبت الفهارس ، وقد تنوعت بين فهرس الآيات ، وفهرس الأحاديث الشريفة ، وفهرس للقراءات ، وفهرس الأمثال ، وفهرس الأبيات الشعرية ، ثم فهرس الأرجاز ، ثم فهرس المصادر والمراجع وآخرها فهرس الموضوعات ، وهنا أودُ

الإشارة إلى أنه قد طرأ بعض التغيير في خطة البحث من تقديم وتأخير في بعض المسائل .

وفي نهاية المطاف لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر للأب الفاضل الدكتور (عبد الكريم عوفي) لما أسداه لي طوال رحلة البحث من مشورةٍ ونصح كما أتوجه بالشكر للأساتذة المناقشين لما سيقدمانه لي من توجيهات من شأنها الارتقاء بهذا البحث إن شاء الله .

كذلك أشكر كل من أسهم في بناء هذه اللبنة حتى اكتملت وأخص منهم : الدكتور محمد خاطر رحمه الله ، والدكتور سعد الغامدي ، والدكتور رياض الخوام ، والدكتورة سلوى عرب ، والدكتورة حصة الرشود .

كما أشكر كلية اللغة العربية خاصة ، وجامعة أم القرى بصورةٍ عامة .

ولا أنسى والديَّ الكريمين وما أسدياه من دعواتٍ كانت لي فاتحةَ الطريق ، والشكر موصولٌ لزوجي وأبنائي ، لما أمدوني به من الثقة والتشجيع على مواصلة مشواري العلمي حتى وصلتُ لما أنا فيه الآن ، وله مني ولأبنائي العذر لما تحملوا من انشغالي بعض الشيء خلال سنوات البحث .

التمهيد

في بداية الأمر يهمني توضيح معنى الخلاف في اللغة والاصطلاح ، أما في اللغة فبعد رجوعي للمعاجم العربية فإنه يمكنني تعريفه من خلال قول ابن منظور : « ... وتخالَفَ الأمران واختلفا ، لم يتفقا . وكل ما لم يتساوَ فقد تخالفَ واختلفَ »[١] .

أما في الاصطلاح : فقد ذكره الجرجاني بقوله : « هو منازعةٌ تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل »[٢] .

ويقول عَنْهُ الراغب الأصفهاني : « الخلاف والاختلاف والمخالفة : أن يأخذَ كلُ واحدٍ طريقاً غير طريق الأول في فعله أو حاله »[٣] .

إن موضوع الخلاف النحوي على عمومه موضوعٌ واسع متعدد الاتجاهات ، وذو مداخلَ كثيرةٍ ، إذ أنه لم يكن وليد المدرستين البصرية والكوفية فحسب ، بل إنه أسبقُ لهذه الفترة بكثير ، وإن لم يكن معروفاً بهذا الاسم بين المتنازعين ؛ لأن النحاة لم يكونوا دقيقين في التسمية والمصطلحات . فكان غالباً يجري تحت صور المناظرات التي كانت تجري بين النحاة سواء من أبناء المدرسة أو المدرستين ، وفي مجالسهم ومنتدياتهم ، فكل ما كان يجري فإنه يحمل معنىً خفياً للخلاف .

---

(١) لسان العرب ١ / ٨٩٦ .

(٢) التعريفات للجرجاني (١١٣) .

(٣) التوقيف على مُهمات التعاريف (٣٢٢) .

وأكثر شاهدٍ على هذا هو :

أ) المناظرات التي كانت تجري بينهم ، وأشهرها :

١ - مناظرة الكسائي والأصمعي . ٢ - مناظرة الكسائي وسيبويه . ٣- مناظرة الكسائي واليزيدي .

ب) المجالس ، ومنها[١] :

١ - مجلس ثعلب والزجَّاج في مجلس ثعلب .

٢ - مجالسة الرياشي وثعلب .

يقول محمد حسنين صبره ، موضحاً ضرورة الخلاف النحوي :

« إنَّ الخلاف حول القواعد لابُدَّ منه ، وأنَّ وجودَه شيءٌ طبيعي في الدراسات النحوية ؛ لأن الخلاف من طبيعة البشر فكما يختلفون في الشكل واللون ، ويختلفون في البيئة والظروف كذلك يكون اختلافهم في الآراء »[٢] .

ويقول علي الشهري في حديثه عن الخلاف : « إنَّ اللغة ملك للإنسان يستعملها كيف يشاء دون تعقيد وتحجير كما يفعل بعض النحاة »[٣] .

وبعد أن تعدى النحو مرحلة نموه وتطور أركانه بدأت التقسيمات والتفريعات

---

(١) الخلاف بين النحويين (٩٠ – ٩٤) .

(٢) تعدد التوجيه النحوي مواضعه ، أسبابه ، نتائجه (٣٦٢) .

(٣) الخلاف النحوي في المقتصد (١٥) ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

بعد أن أصبح لكل فريقٍ مدرسة خاصة بـه ، فاحتـضنت البـصرة نحاتهـا ، وضـمَّت الكوفة أبناءها بعد أن سايرهم الأخفش ومال إلى صفهم في كثيرٍ من آرائه .

وبذلك بدأ بينهما المد والجزر الذي تجاوز الأصول ليسري في الأجـزاء والفـروع . ومن هنا اختلفت وجهتا النظر بين المدرستين .

وما كان ذلك بينهما إلا تبعـاً لاخـتلاف منهجـيهما ، إذ أنَّ لكـل مدرسـة قـوانين وأصولاً تسير عليها .

فالبصريون كما عرفنا نجدهم قـد تحفظـوا في أقيـستهم ، فابتعـدوا عـن الـشواهد المنحولة ، وقد غالوا في ذلك أيضاً فرفضوا بعض القراءات ، وأوَّلـوا شـواهد القـرآن التي لا تتفق مع قواعدهم .

ويجدر بي هنا أَنْ أورد شواهد على هذا من مسائل هذا البحث :

١) رفضهم لقراءةِ عاصم وابن عامر : « وكذلك نُجِّيَ المؤمنين »[١] .

وذلك لأن الكوفيين يرون فيها أنَّ القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر المضمر في (نُجِّيَ) وهو النجاءُ ، بدليل نصب المفعول به وهو المؤمنين .

وهذا لا يتفق مع قاعدة البصريين القائلة :

بمنع إنابة غير المفعول به مع وجوده مناب الفاعل[٢] .

---

(١) الأنبياء / ٨٨ ، وينظر هذه القراءة في إعراب القراءات السَّبع وعللها لابن خالوية ٢ / ٦٥ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٣٣٨ - ١٣٣٩ .

٢) رفضهم لقراءَة رَجَاء بن حَيوة لقوله تعالى : « ودانيةٌ عليهم ظلالُها »[١] لأن الأخفش فيها قد أعمل اسم الفاعل (دانيةٌ) بأنْ رَفَعَ (ظلالُها) من دون اعتماد على نفي أو استفهام . وهذا عندهم لا يجوز إلا بالاعتماد[٢] .

أما الكوفيون فقد احتفوا بكل مسموع فتوسعوا في الرواية في القياس توسعًا جعل البصريين أصحَّ قياساً منهم . كذلك لم يقفوا بالقياس عندما سمعوه من الأعراب الذين شذت ألسنتهم ، بل استخدموا القياس أحيانًا بدون استناد إلى أي سماع[٣] . واعتمدوا كذلك على القياس النظري عند انعدام الشاهد انعداماً كلياً ، فوضعوا إزاء هذا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريين[٤] .

ومما جاء في هذا البحث دليلًا في ذلك ما يلي :

تجويزهم تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمعَ مذكرٍ سالماً فيقولوا : قامتِ الزيدون وتقومُ الزيدون[٥] .

---

(١) الإنسان / ١٤ ، وينظر هذه القراءة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٦٥٦ .

(٢) البحر المحيط ٨ / ٣٩٦ .

(٣) المدارس النحوية ١٦٣ – ١٦٤ .

(٤) نشأة النحو ٧٨ – ٨٦ – ٩٢ .

(٥) الارتشاف ٤ / ٢٠٢٨ .

أسباب الخلاف بين المدرستين :

أ – تسابق النحاة إلى أبواب الخلفاء لأخذِ العطايا ، وبذلك يكون البصريون قد قلدوا الكوفيين في ذلك[١] .

ب – التعصب لمذهب معين .

جـ – اختلاف المنهج المتبع في كل مدرسة فالبصريون اعتمدوا القياس والسماع ، لكن الكوفيين بالغوا في السماع سواءً الآيات الأحادية أم متعددة القراءات أم الشاذة . وكذلك على أقوال العرب حتى أنهم قد بنوا قاعدة على شاهدٍ واحد .

ومن وجهة نظري أن أسباب الخلاف بينهما ، يمكننا تقسيمها تقسيماً زمنياً كالتالي :

١) أسباب أولية تحمل طابعاً اجتماعياً وهي :

– التعصب للبلد سواء البصرة أم الكوفة .

– رغبة النحاة في عطايا الخلفاء والحظوة إليهم .

– أهداف شخصية ، فكل عالم يريد التفوق على الآخر لنيل الشهرة العلمية .

٢) بعد نضوج المدرستين نضجاً تاماً ، أصبح الخلاف يحمل طابعاً علمياً بسبب :

– اعتماد كل مدرسة على منهج معين ، وهو السماع عند الكوفيين والقياس عند البصريين . والله أعلم .

---

(١) الخلاف بين النحويين (٧٩) .

الكتب المؤلفة في الخلاف :

لقد تنبه علماؤنا الأوائل إلى هذه الحركة النحوية الخلافية فسطروا فيها مؤلفاتٍ كثيرة . منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - (اختلاف النحويين) لأحمد بن يحيى ثعلب ، ت ٢٩١هـ[١] .

٢ - (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) لابن كيسان ت ٣٢٠هـ[٢] .

٣ - (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ[٣] .

٤ - (الخلاف بين النحويين) لأبي الحسن الرماني ت ٣٨٤هـ[٤] .

٥ - (كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) لابن فارس ٣٩٥هـ[٥] .

٦ - (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ .

٧ - (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري ت ٦١٦هـ .

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١ / ١٣٣ .

(٢) إنباه الرواة ٣ / ٥٩ .

(٣) إنباه الرواة ١ / ١٠٣ .

(٤) إنباه الوراة ٢ / ٢٩٥ .

(٥) كشف الظنون ١ / ١٣٣ .

٨- (مسائل خلافية) للعكبري .

٩- (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي اليمني .

- أما في العصر الحديث فقد كتب كثيرٌ من الباحثين رسائل علمية وأبحاث تتصل بالموضوع نفسه منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - (مسائل الخلاف بين الفراء والرضي) لريم الجعيد – رسالة دكتوراه جامعة أم القرى .

٢ - (مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل العقلي) د/ محمد السبيهين .

٣- (الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب) بشائر عبد الله علاونة .

٤ - (الخلاف النحوي في المقتصد) لعلي الشهري رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

٥ - (مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك) لعبد المجيد ياسين الحميدي – رسالة ماجستير .

٦ - (موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس الهجري إلى القرن التاسع الهجري) لشريف النجَّار ، رسالة دكتوراه .

٧- (ما اختلف في فعليته وحرفيته) لحسن بن حسين المالكي - رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .

أبو حيان وكتابه الارتشاف :

لا أودُ الإسهاب في ترجمة أبي حيَّان ؛ لأن الحديث عن حياة أبي حَيَّان وشيوخه وتلاميذه ، وكتبه وغيرها مستفيضٌ في كتب التراجم ، وفي البحوث التي تنصبُ على الارتشاف مباشرةً أو حول كتب أبي حيان مثل : تحقيق كتبه .

اسمه ومولده :

هو الإمام أثير الدين أبو حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأندلسي الغرناطي النفزي[(١)] . نسبة إلى (نِفْزة) بكسر النون وسكون الفاء وهي قبيلة من البربر[(٢)] .

وُلدَ بمطخشارش ، مدينة من حضرة غرناطة ، في آخر شوال سنة : أربعٍ وخمسين وستمائةٍ[(٣)] .

مذهبه :

كان مذهبه مذهب الظاهرية ثم اعتنق الشافعية .

يقول عنه الصفدي : « وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ، ثم إنه تمذهبَ للشافعي رضي الله عنه »[(٤)] .

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٢٨٠ ، شذرات الذهب ٥ / ١٤٥ .

(٢) لُب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (٣٩٢) .

(٣) بغية الوعاة ١ / ٢٨٠ .

(٤) نفح الطيب ٢ / ٥٤١ .

وكان أبو البقاء يقول : « إنه لم يزل ظاهراً »[١] .

أما عن مذهبه النحوي :

فهو بصريُ المذهبِ ، حيث يذكر هـذا كثـيراً في كتبـه ، فكلـما ذَكَـرَ البـصريين أو أحدهم قال : « والذي عليه أصحابنا »[٢] .

مؤلفاته[٣] :

منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - البحر المحيط في التفسير .

٢ - النهر الماد على حاشية البحر .

٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك .

٤ - ديوان أبي حيَّان .

٥ - ارتشاف الضرب من لسان العرب (وهو مصدر مسائل هـذا البحـث) وسأخـصه بكلمة موجزة لاحقاً .

٦ - اللمحة البدرية في علم العربية .

٧- التذييل والتكميل في شرح التسهيل .

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٢٨١ .

(٢) تذكرة النحاة (١٨٠) من كلام المحقق .

(٣) الدرر الكامنة ٣ / ١٨٦ ، شذرات الذهب ٥ / ١٤٧ .

٨- تذكرة النحاة .

٩- النكت الحِسَان في شرح غاية الإحسان .

١٠- تقريب المُقَرب .

وفاته :

كانت في الثامن عشر من صفر سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائةٍ[١] .

كتاب : (ارتشاف الضرب من لسان العرب) :

سبب تأليفه :

ألف أبو حيان (الارتشاف) وهو في خمسة أجزاء ؛ اختصاراً لكتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) إذ يقول :

« ... ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم مالا يوجد في كتاب ، وفَرَعَ بما جازه تآليف الأصحاب ، رأيت أن أجرِّد أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، وحاوية لسلامة اللفظ ، وبيان التمثيل ؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال ، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل . ونفضت عليه بقية كتبي ، لاستدرك ما أغفلته من فوائده ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بزوائده »[٢] .

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٢٨٣ .

(٢) الارتشاف ١ / ٣ - ٤ .

موضوعه :

بدأه بالحديث عن الصرف ، فذكر جميع أبوابه وقضاياه ، ثم تحدث عن أبواب النحو وفروعه ، ويوضح هذا بقوله :

« ... وحصرته في جملتين : الأولى : في أحكام الكلم قبل التركيب .

الثانية : في أحكامها حالة التركيب »[١] .

منهجه في الارتشاف[٢] :

١ - اهتم بذكر المصادر والكتب والعلماء الذين استقى منهم مادة كتابه العلمية .

٢ - يقوم منهجه على براعة التبويب والتفصيل والتقسيم ، فعند حديثه عن الموضوع يقوم بتعريفه أولاً ثم الولوج فيه فيقسمه إلى فصول وقضايا جزئية ، ذاكراً ما يدور حوله ثم يتناول حديث النحاة فيه ويقسمه إلى مذاهب مع نسبة كل رأي لصاحبه .

٣- يكثر النقل عن كثير من العلماء سواءً الذين سبقوه مثل : سيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، أم الذين عاصروه مثل : ابن مالك وشيوخه ، ويتناول آراءهم بالنقد والتحليل والمناقشة والترجيح .

٤ - يكثر من الشواهد القرآنية والقراءات والأشعار والنقول ولغات العرب .

٥ - يهتم بذكر الخلافات بين النحاة سواءً الفردية بين عالم وآخر مثل : الخلاف بين

---

(١) الارتشاف ١ / ٤ .

(٢) الارتشاف ، مقدمة التحقيق (٤١ - ٤٢) .

سيبويه والخفش ، وسيبويه والمبرد ، أم الخلافات بين البصريين والكوفيين ، مورداً حجج كل فريق منهم في تناول القضايا[١] . وقد وصف السيوطي الارتشاف بأنه أجمع الكتب وأحصاها للخلاف[٢] .

موقفه من أصول النحو[٣] :

- يتخذ أبو حيان السماع أساس كل حكم ولا يقيس إلا إذا كثر فيه السماع .

- لا يعتد بالسماع القليل إلا إذا كان لغةً لقبيلة من العرب .

- إذا ورد عنده السماع والقياس فإنه يختار السماع ويفضله .

وأود الإشارة إلى أن محقق الارتشاف وهو د/ رجب عثمان محمد قد وفّى هذا الجانب حقه في دراسته التي قدَّم بها للكتاب .

---

(١) الارتشاف ، مقدمة التحقيق (٤٢) .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٨٢ .

(٣) الخلاف بين النحويين (٤٤٠) ، الارتشاف ، مقدمة التحقيق (٤٤ - ٤٥) .

الفصل الأول

المسائل الخلافية في الخبر

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : خبر المبتدأ .

المبحث الثاني : خبر إنَّ .

المبحث الأول

خبر المبتدأ

١ - حذف الخبر إذا وقع المبتدأ قبل واو هي نصٌ في المعيَّة

قال أبو حيان :

« فأما قولهم : (كُلُّ رجلٍ وضيعتُه ، وكُلُّ ثوبٍ وقيمتُه ، والواو صريحة في المصاحبة ، فمذهب البصريين أنَّ الخبر محذوف وجوباً تقديره : مقرونان . ومذهب الكوفيين أنَّه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٢] والبصريون[٣] إلى أنَّ قولهم : (كُلُّ رجلٍ وضيعتُه) الخبر محذوف وجوبًا تقديره (مقرونان) .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين ، ومنهم :

الفارسي[٤] ، والجرجاني[٥] ، والزمخشري[٦] ، والعكبري[٧] ، وابن يعيش[٨] ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٠٩٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٦٠ .

(٣) ينظر رأيهم في : ائتلاف النصرة (٧٦) .

(٤) ينظر رأيه في : المقتصد ١ / ٢٤٩ .

(٥) المقتصد ١ / ٢٤٩ .

(٦) المفصل (٢٦) .

(٧) اللباب ١ / ١٤٦ .

(٨) شرح المفصل ١ / ٩٨ .

والرضي[١] ، والأزهري[٢] . وصححه صاحب ائتلاف النصرة[٣] .

قال سيبويه :

« ولو قلتَ : (أنتَ وشأنُك) كأنَّك قلتَ : (أنتَ وشأنُك مقرونان) ، و(كُلُّ امرئٍ وضيعتُهُ مقرونان) ؛ لأن الواو في معنى (مَعَ) هنا يعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ) » [٤] .

وقد جعلوا منه من السماع :

١ - قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ * مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ * إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾[٥] .

٢- قول امرئ القيس :

فَكَانَ تَنَادِيْنَا وعَقْدُ عِذَارِهِ وَقَالَ صحابي : قد شَأَونَكَ فاطلُبِ[٦]

في الشواهد السابقة حُذف خبر النواسخ (إنَّ) و(كان) مع أنَّ الحديث عن حذف خبر المبتدأ لكن جاء ذلك لأنهما من نواسخ الابتداء .

ففي الآية السابقة جَوَّز الزمخشري أن تكون (الواو) في قوله (وما تعبدون) بمعنى (مع) مثلها في قولهم : (كُلُّ رجلٍ وضَيعتُهُ) ، فكما جاز السكوت على (كُلُّ

---

(١) شرح الرضي ١ / ٢٧٨ .

(٢) التصريح ١ / ٥٧٥ .

(٣) ص (٧٦) .

(٤) الكتاب ١ / ٣٦٠ .

(٥) الصافات / ١٦١ – ١٦٢ – ١٦٣ .

(٦) ديوانه (٧٦) .

رجلٍ وضيعتُهُ) ، جاز أَنْ يُسكت على قوله (فإنكم وما تعبدون) لأن (وما تعبدون) سادٌ مسدَّ الخبر ، لأن معناه : مع ما تعبدون[١] .

وفي بيت امرئ القيس كذلك جاءت الواو بمعنى (مع) في قوله (وعقدُ) فلا يجوز فيها إلا الرفع ، فهي مما يلزم فيها حذف الخبر ؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام (مع) مع ظهور المعنى[٢] .

وكذلك جعلوا منه قول الشاعر :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنتَ كَرِيمَ قيسٍ فَما القَيسِيُّ بَعدَكَ والفِخَارُ[٣]

فلا يكون في الفخار سوى الرفع . لأن الواو بمعنى (مع) .

ومثله في حذف الخبر ، قولهم : أنتَ أعلمُ وربُك .

وقد جَعلَ صاحبُ التصريح من هذا القبيل قوله :

« زيدٌ وعمرو » فحذَفَ الخبرَ وجوباً اعتماداً على فهم السامع لمعنى الاقتران[٤] .

لكنِّي أرى أن هذا لا يتعين منه فهم السامع للاقتران . كما أنَّ فيه بترًا للجملة ؛ لأن السامع حينئذٍ يجوز له أنْ يقدِّر أيَ خبر ، كذاهبان مثلًا . فزيد وعمر ليسا من الأشياء المتلازمة حقيقة ، ولو كان الأمرُ كذلك لكان حذف الخبر من (المرء والموت) أولى

---

(١) الكشاف ٤ / ٥٠ .

(٢) المقاصد الشافية ٢ / ١١٠ – ١١١ .

(٣) بلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٥٩ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٣١ .

(٤) التصريح ١ / ٥٧٥ .

لشدة الاقتران .

ويؤيدُ هذا ، قولُ ابن يعيش : « ... ولو قُلتَ : زيدٌ وعمرٌ خارجان . لم يجز حذف الخبر ؛ لأنه ليس في اللفظ ما يَدل عليه »[١] .

ومِنْ حُججهم لمذهبهم ما يلي :

أولًا : يقول الفارسي : « ومما يرتفع بالابتداء قولهم : كُلُّ رجلٍ وضيعتُه [أي مع ضيعته] وكُلُّ رُفِع بالابتداء والخبر محذوف ، وأنتَ أعلمُ وربُّك ، وحَسُنَ حذفُ الخبر حيث طال الكلام وكان معنى الواو كمعنى (مع) [٢] .

ثانيًا : لأن في الجملة دليلًا عليه ، فالمعنى : (كُلُّ رجلٍ مع ضيعتِه) [٣] .

أما الكوفيون[٤] ، فإنهم يرون أنَّ نحو (كُلُّ رجلٍ وضيعتُه) لا يحتاج المبتدأ وهو (كُلُّ) إلى خبر . إذ يقولون : « وقد يُترَك – أي الخبر – مُستغنىً عنه ، إذا ظَهَرَ المراد نحو : كلُ رجلٍ وضيعتُه »[٥] .

وقد تبعهم في هذا : ابن السيد البطليوسي[٦] ، وابن خروف[٧] ، وارتضى هذا

---

(١) شرح المفصل ١ / ٩٨ .

(٢) ينظر قوله في : المقتصد ١ / ٢٤٩ .

(٣) المقتصد ١ / ٢٤٩ – ٢٥٠ .

(٤) ينظر رأيهم في : الارتشاف ٣ / ١٠٩٠ ، ائتلاف النصرة (٧٦) .

(٥) الموفي في النحو الكوفي (٢٧ – ٢٨) .

(٦) الحلل في إصلاح الخلل (١٥١) .

(٧) شرح الجمل ١ / ٣٩٤ لابن خروف .

الرأي كذلك أبو حيان في التذكرة .

إذ أنَّه لا يرى أنَّ هناك خبرًا ؛ لأنك ذكرتَ المبتدأ لتُخبر به لا عنه فجَعَلَهُ كقولك : أقَائمٌ الزيدان ، حيث سدَّ الفاعل عن الخبر . فلا خبر في الكلام ومع ذلك حَصَلَتْ الفائدة[١] .

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بما يلي :

– أنَّ الواو في قولهم (كُلُّ رجلٍ وضيعتُه) و(أنتَ وشأنُك) و(أنت أعلمُ وربُك) قد قامت مقام (مع) أي : كلُ رجلٍ مع ضيعته ، واختاره ابن خروف[٢] .

ويُعلِّق محمد درين على مذهب الكوفيين بقوله :

« إنَّ رأي الكوفيين نابعٌ مما يعتقدونه من قوةٍ لحرف (الواو) فهي التي تنصب المضارع المنصوب بعدها بنفسها عند بعضهم »[٣] .

مناقشة أدلة الكوفيين :

١) إنَّ الواو إن كانت بمعنى (مع) فإنها تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه ، فإذا كان (وضيعتُه) عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً[٤] .

٢) لو كانت الواو قائمة مقام (مع) فهذا يلزم أن تكون كذلك في كل موضع

---

(١) تذكرة النحاة (٣٦٦) .

(٢) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٩٤ .

(٣) أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم (١٣٦) .

(٤) شرح الرضي ١ / ٢٧٨ .

أُلتزِم فيه حذف الخبر[١] .

٣) إنَّ الخبر نحو (أنتَ أعلمُ وربُك) لا يجوز تركه أبداً .

لأن الكلام لو حُمِلَ على ظاهره أصبح مثل قولك : (أنتَ وزيدٌ أعلَمُ) أي : أَعلمُ من غيركما ، وهذا لا يجوز في مثل هذا . إذ لا يجوز أن تقول : (أنتَ وربُك أعلمُ مِنْ غيركما) جلَّ تعالى عن مماثلة أحد[٢] .

والمعنى في قوله : (أنت أعلم وربك) يُقدَّر بـ : ربُكَ مكافئكَ ومجازيكَ[٣] .

أما الصيمري فنجد له في هذه المسألة رأياً مختلفاً ، إذ أنه أجاز نصبَ (وضيعتَه) على المفعول معه[٤] .

وفي قوله هذا نظرٌ ، إذ أنَّ من شرط إعراب الاسم مفعولاً معه أن يتقدمه (فِعْلٌ)[٥] أو مؤولٌ به نحو : سِرْتُ والحائطَ . أما في كُلُّ رجلٍ وضيعتُه ، فإنَّه لا يوجد عامل لهذا الاسم المنصوب .

وفي هذا يقول ابن يعيش : « اعلم أنَّ المفعولَ معه لا يكونُ إلا بعد فِعْلٍ لازمٍ أو مُنْتَهٍ في التَّعدي »[٦] .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٧٧ .

(٢) المقتصد ١ / ٢٥٠ .

(٣) اللباب ١ / ١٤٦ .

(٤) التبصرة والتذكرة ١ / ٢٥٦ – ٢٥٧ .

(٥) شرح المفصل ٢ / ٤٨ .

(٦) شرح المفصل ٢ / ٤٨ .

أما ابن أبي الربيع[١] ، فقد قدَّر الخبر بـ :

كُلُّ رجلٍ مع ضيعتِه ، وضيعته معه ، وعلى هذا زيدٌ وكتابُه ، وعمرٌ وفرسه مما لا يُفارق أحدهما صاحبه[٢] .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي القائل بأنَّ المبتدأ في قولهم (كُلُّ رجلٍ وضيعته) مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير .

ولأن فيه تيسيراً على المتلقي .

---

(١) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الاشبيلي – له شرح سيبويه وشرح جمل الزجاج . ت : ٦٨٨هـ . ينظر : معجم الأعلام (٢٦٥) .

(٢) البسيط ١ / ٥٥٤ .

٢ – وقوع الجملة الاسمية المصدرة بناسخ خبراً

قال أبو حيان : « والجملة اسمية وفعلية ، فالاسمية يندرج فيها المصدَّرة بحرف عامل في المبتدأ كـ (ما) الحجازية ، وإنَّ ، تقول : زيدٌ ما هو قائماً ، وزيدٌ إنَّهُ قائمٌ ، فإنَّ وما عملتْ فيه في موضع الخبر على مذهب البصريين ، ومنع ذلك الكوفيون [١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] إلى أنَّ الجملة المصدرة بحرف عامل في المبتدأ نحو : (زيدٌ إنَّـهُ قائمٌ) ، (زيدٌ ما هو قائماً) هي من الجملة الاسمية التي تقع خبراً للمبتدأ . وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين ومنهم : النحاس[٣] ، والرماني[٤] ، والجرجاني[٥] ، وأبـو حيان[٦] ، وابن هشام[٧] ، وبعض المحدثين[٨] .

فقالوا في نحو : (زيدٌ إنَّه قائمٌ) إنَّ الجملة واقعة موقع خبر عن عين وهو (زيد) .

ومن خلال البحث وجدتُ للنحاة حديثاً ينضوي تحت هذه المسألة ، وهـو عنـد

---

(١) الارتشاف ٣ / ١١١٥ .

(٢) ينظر رأيهم في : التذييل والتكميل ٤ / ٢٦ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٩٠ .

(٤) الجنى الداني (٤٠٦) .

(٥) دلائل الإعجاز (٣٢٢) .

(٦) التذييل ٥ / ٧٢ ؛ الارتشاف ٣ / ١٢٥٦ .

(٧) شرح الشذور (٢٠٦) ، الجامع الصغير (٦٦) .

(٨) جامع الدروس العربية ٢ / ٣١٩ .

حديثهم عن مواضع كسر همزة (إنَّ) .

إذ جعلوا من مواضع كسرها : أن تقع موقع خبر اسم عين ، ويمثلون ببعض الأمثلة التي مثلوا بها للمسألة السابقة[١] ، فهذا يعني أنها واحدة .

بغض النظر عن قولهم (كسر همزه إنَّ) والالتفات إلى وقوعها موقع الخبر عن اسم عين .

لذلك جاءت شواهدهم واحدة على المسألتين فمن السماع :

١ - قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[٢] .

٢- قول جرير :

إِنَّ الخليفـــــةَ إنَّ اللهَ سَربَلَـــــهُ[٣] سِرْبالَ مُلْكٍ به تُرجى الخَواتيمُ[٤]

ففي الشاهد القرآني يقول النحاس : « خبر (إنَّ) هو (إنَّ اللهَ يفصلُ بينهم)[٥] .

ويوضح الجرجاني هذا المعنى بقوله : (إنَّ الذين) اسم إنَّ ، و(إنَّ الله يفصل

---

(١) التذييل والتكميل ٥ / ٧٢ ، المقاصد ٢ / ٣٢٦ .

(٢) الحج / ١٧ .

(٣) سربل : القيمص والدرع ، وقيل كل ما لُبس فهو سربال : وقد تسربل به ، ينظر لسان العرب ٤ / ٥٤٨ مادة (سربل) .

(٤) ديوانه (٤٣١) ، والتذييل والتكميل ٥ / ٧٣ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٩٠ .

بينهم يوم القيامة) جملة في موضع الخبر[١] .

(فإنَّ) الأولى هي بمنزلة اسم عين لأنها من نواسخ الابتداء[٢] .

وكذلك الأمر في بيت جرير إذ جعلوا جملة (إنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ) خبراً عن (إنَّ) الأولى واسمها[٣] .

– أما الكوفيون[٤] ، فقد منعوا أن تكون الجملةُ الاسمية المصدرة بحرفٍ عامل في المبتدأ خبراً عن المبتدأ .

يَقولُ الفراء في قوله تعالى السابق : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ :

« فجُعِل في الخبر (إنَّ) وفي أول الكلام (إنَّ) . وأنتَ لا تقول في الكلام (إنَّ أخاكَ إنَّهُ ذاهبٌ) فجاز ذلك لأن المعنى كالجزاء ، أي مَنْ كان مؤمناً أو على شيءٍ من هذه الأديان ففصل بينهم وحسابهم على الله . وربما قالت العرب : إنَّ أخاك إنَّ الدَّينَ عليه كثيرٌ فيجعلون (إنَّ) في خبره إذا كان إنما يُرفع باسم مضاف إلى ذكرهِ »[٥] .

إذاً يتأول الفراء مجيء الخبر جملة اسمية مصدرة بـ (إنَّ) في الآية الكريمة على أنَّ في الكلام معنى المجازاة أي : مَنْ آمَنَ[٦] .

---

(١) دلائل الإعجاز (٣٢٣) .

(٢) التذييل والتكميل ٥ / ٧٣ .

(٣) تذكرة النحاة (١٣٠) .

(٤) ينظر رأيهم في : الارتشاف ٣ / ١١١٥ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٨ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٩٠ .

وممن اعترض على الفراء في قوله هذا واستقبحه ، أبو إسحاق الزجاج فـرَّد عليـه بأنَّ (إنَّ) تدخل على كل مبتدأ فتقول :

(إنَّ زيداً إنَّهُ منطلقٌ) [١] .

ومن وجهة نظري أرى أنَّ سبب منع الكوفيين لهذه المسألة قد يكون لأمرين :

الأول : استقباحهم لهذا التركيب ، وهذا يتضح من خلال قـول الفـراء الـسابق : « فأنتَ لا تقول في الكلام (إنَّ أخاك إنَّه ذاهبٌ) .

وذلك مثل استقباح الفراء لقولهم :

(إنَّ عبد الله لليومَ خارجٌ) وذلك عند دخول لام التوكيد على معمول الخبر المقدم على الخبر [٢] .

الثاني :

قد يكون بسبب أنَّ (إنَّ) عندهم لا تعمـل الرفـع في الخـبر ، إنـما هـو بـاقٍ عـلى رفعه الذي كان له قبل دخولها ، وما دامت كذلك فإنها مع اسمها غير قادرة على رفـع خبر المبتدأ ، فكأن في نحو : زيدٌ إنَّهُ ذاهبٌ ، أنَّ (ذاهبٌ) هو خبر زيـدٍ ؛ لأنـه لم يرفـع بـ (إنَّ) إنما باقٍ على رفعه الأصلي ، أي بالمبتدأ .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٩٠ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٢٦٥ .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري ، وذلك لِما احتجوا به من شواهد قرآنية وشعرية .

ولا أرى وجود ما يمنع صحة هذا التركيب .

نتيجة :

وجدتُ أنَّ أكثر استعمال البصريين كان للجملة الاسمية المصدرة بـ (إنَّ) كما ورد ذلك من خلال أمثلتهم وشواهدهم ، أما أسماء الشرط وما الحجازية فإنهم قد مثلوا به فقط ، دون شواهد تُذكَر فيما بين يدي من مراجع .

٣ - الإخبار بظرف الزمان النكرة عن المصادر

قال أبو حيان :

« إنْ وقع خبراً لمصدر معرفة فالرفع والنصب ، أو نكرة نحو :

ميعادي يومٌ أو يومان ، فالبصريون والفراء يجيزون الرفع ، والنصب ، كالمعرفة ، والتزم هشام فيه الرفع ... وحكى النحاس عن الكوفيين رفعه نكرة »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] ، والفراء[٣] ، إلى أنَّه إذ أُخبِرَ بظرف الزمان عن المصدر ، وكان هذا الظرف نكرة نحو : ميعادي يومٌ ، فإنَّهُ يجوز فيه الرفع وهو الغالب وكذلك النصب والجربفي . سواءٌ كان الظرف مستغرقًا أم غير مستغرق .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحاة مثل :

النحَّاس[٤] ، والرضي[٥] ، وابن مالك[٦] ، وأبو حيان[٧] ، والسمين[٨] ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ١١٢٥ – ١١٢٦ .

(٢) ينظر رأيهم في : المساعد ١ / ٢٣٨ – ٢٣٩ .

(٣) ينظر رأيه في : البحر المحيط ٢ / ٨٤ ، الدر المصون ٢ / ٣٢٢ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٤ .

(٥) شرح الرضي ١ / ٢٤٣ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٣٢٠ .

(٧) التذييل ٤ / ٦٣ ، البحر ٤ / ٨٤ ، ٧ / ٢٦٤ .

(٨) الدر المصون ٢ / ٣٢٢ – ٩ / ١٦١ – ١٦٩ .

والسيوطي[١] ، وبعض المحدثين[٢] . ومما احتجوا به ما يلي :

السماع : ومنه :

١- قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[٣] .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[٤] .

٣- قوله تعالى : ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾[٥] .

ولابُدَّ لي هنا من التوضيح أنَّ هذا الظرف المُخْبر به عن المصدر ، له مع هذا المصدر حالتان :

الحالة الأولى : أنْ يكون هذا المصدر أو الحدث مُستوعِباً ومُستغرقاً للظرف الزماني كُلِّه نحو : الصومُ يومٌ[٦] .

وجاء منه قوله تعالى السابق : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾ وكذلك قولـه تعالى : ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾ .

---

(١) الهمع ١ / ٩٩ .

(٢) العِقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف (٨٤) ، شرح السجاعي على منظومته في بيان الإخبار بظرف الزمان ونحوه (٢٩) .

(٣) البقرة / ١٩٧ .

(٤) الأحقاف / ١٥ .

(٥) سبأ / ١٢ .

(٦) شرح الرضي ١ / ٢٤٣ .

الحالة الثانية : ألا يكون هذا المصدر مستغرقاً للظرف كله إنما يقع في أغلب هذا الزمان وأكثره[١] .

وقد جاء منه قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ .

قال النحاس عن هذه الآية : « ابتداءٌ وخبر ، والتقدير :

(أَشْهُرُ الحج أشْهُرٌ معلوماتٌ) [٢] .

ويُجوِّزون كذلك نصبَ هذا الظرف على الظرفية ، نحو : الصومُ يوماً ، وجَرَّهُ بفي نحو : الصومُ في يومٍ[٣] .

أما الشاهد الثاني وهو قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾ فإنه كذلك قد رُفِعَ على الابتداء والخبر . ولو نصب (ثلاثين) على الظرفية لكان جائزاً[٤] .

وكذلك الأمر في الشاهد الثالث ، وهو قوله تعالى : ﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ ... ﴾ .

فهو مرفوعٌ على الابتداء والخبر . وتقديره : غُدُ وها مَسِيرةَ شَهْرٍ . وهذا تقدير الزجاج[٥] . ويجوز كذلك نصبُ شَهرٍ ، لكنه لم يقر أَأحدٌ بالنصب فيما أَخبرَ عنه أبو حيَّان[٦] .

---

(١) التسهيل (١٨) .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٤ .

(٣) شرح الرضي ١ / ٢٤٣ ، شرح السجاعي على منظومته في بيان الإخبار بظرف الزمان ونحوه (٢٩) .

(٤) الدر المصون ٩ / ٦٦٩ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٨٥ .

(٦) البحر المحيط ٧ / ٢١٤ .

أما الكوفيون[١] ، فعندهم تفصيل في هذا وهو :

إنْ كان المصدر أو الحدث مُستغرِقاً للظرف ، فيجب الرفع نحو : الصومُ يومٌ .

وإن لم يكن مُستغرِقاً للظرف ففيه : أنَّ هشامًا يوجب الرفع ، أما الفراء فإنه يجيز الرفع والنصب كالبصريين .

وقد أورد السمين أنَّ للفراء في هذه الحالة وهي (إن لم يكن الحدثُ مُستغرِقاً للظرف) قولاً ثانياً وهو وجوب الرفع ، وذلك لأنه قد منع نصب (أشهر) في قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ لأنها نكرة[٢] .

ولفصل القول في هذا لابد لي من ذكر نص الفراء عند حديثه عن آية « الحج أَشْهُرٌ معلوماتٌ » إذ يقول :

« الحجُ أشهرٌ معلوماتٌ » معناه : وقتُ الحجِ هذه الأشهرِ . فهي وإنْ كانت (في) تصلح فيها ، فلا يُقال إلا بالرفع ، كذلك كلام العرب ، يقولون : البردُ شهران ، والحرُ شهران ، لا ينصبون ؛ لأنه مقدار الحج »[٣] .

ويظهر لي أنَّ القول الثاني للفراء وهو ما ذكره السمين الحلبي من وجوب الرفع حينما لا يكون الحدث مُستغرِقاً للظرف ، هو الأرجح للقرائن التالية :

١) جملته القائلة : (وإن كانت (في) تصلح فيها ، فلا يُقال إلا بالرفع .

٢) قوله : (كذلك كلام العرب البردُ شهران ، والحر شهران ، لا ينصبون) .

---

(١) ينظر رأيهم في : البحر المحيط ٢ / ٨٤ ، الدر المصون ٢ / ٣٢٢ ، المساعد ١ / ٢٣٨ .

(٢)الدر المصون ٢ / ٣٢٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ١١٩ .

٣) قول النحاس عنه : « وزعم الفراء أنه لا يجوز النصب في (الحج أشهرٌ) وعلته أنَّ (أشهرٌ) نكرةٌ غير محصورةٍ وليس هذا سبيل الظروف »[١] .

ويُحتج للكوفيين على منعهم جر الظرف المستغرق بـ(في) بـ:

أنَّه قد يكون هناك تناقضٌ بين الاستغراق ووجود (في) ؛ لأن (في) تعني التبعيض وهذا يُنافي الاستغراق ، وهو قول السيرافي[٢] وقد ردَّ ابن مالك هذه الحجة بأنَّ :

١- (في) ليست للتبعيض هنا ، إنما حرفٌ يدل على الظرفية بحسب الواقع في مصحوبها .

٢- إذا استلزم الحدث استغراق الظرف ، كالصوم مثلاً بالنسبة إلى النهار ، فإن وجود (في) سواءٌ في اللفظ أو المعنى لا يُغير شيئاً[٣] .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري في تجويزه الرفع والنصب والجربفي في ظرف الزمان النكرة حين الإخبار به عن الحدث ، وذلك :

١) لاتباع أكثر النحويين لهم .

٢) لأنَّ الرفع إنما هو على سبيل التوسع في الظروف ، أما النصب فعلى أصل الباب. والجر هو المناسب للمقام .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٤ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٢٠ – ٣٢١ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٢٠ – ٣٢١ .

٤ - تقدير الخبر المحذوف وجوباً إذا كان المبتدأ مصدراً وبعده حال لا تصلح أن تكون خبراً

قال أبو حيان :

« وقال الكوفيون فيما نقل عنهم ابن السيد ، وابن هشام :

الخبر محذوفٌ بعد الحال تقديره : واقعٌ أو يقع أو ثابتٌ ، وذهب سيبويه ، وجمهور البصريين ، إلى أنَّه زمانٌ مضافٌ إلى فعله تقديره : إنْ كان الضرب لم يقع ؛ إذا كان ، وإنْ كان قد وقع يُقدرُ بإذ كان »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] عدا الأخفش ، إلى أنَّ نحو : « ضَرْبي زَيداً قائماً » الخبر محذوفٌ مقدرٌ بـ :

إذ كان قائماً إنْ أردتَ الماضي ، وإذا كان قائماً إنْ أردتَ المستقبل فحُذِفت كان وفاعلها ثمَّ الظرف .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين ومنهم :

الفارسي[٣] ، والجرجاني[٤] ، والعكبري[٥] ، والخوارزمي[٦] ، وابن يعيش[٧] ، وأبو حيان[٨] .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٠٩٣ .

(٢) ينظر رأيهم في : الهمع ١ / ١٠٦ .

(٣) ينظر رأيه في : المقتصد ١ / ٢٤٠ .

(٤) المقتصد ١ / ٢٤٠ .

(٥) اللباب ١ / ١٤٥ .

(٦) شرح المفصل في صنعة الإعراب ١ / ٢٧٣ .

(٧) شرح المفصل ١ / ٩٦ – ٩٧ .

(٨) تذكرة النحاة (٦٤٧) .

وقد احتجوا بما يلي :

أولاً : أن الخبر المحذوف يُقدر بالظرف (إذا) و (إذ) ؛ لأن سائر ظروف الزمان يصح الأخبار بها عن المصادر نحو : القتال يوم الجمعة[١] .

ثانياً : أن (قائماً) لم تقع في مثل هذه إلا نكرة ، فلذلك كانت (كان) هنا هي (التامة) لا الناقصة ، فلو كانت الناقصة لجاز في خبرها وهو (قائماً) أن يكون معرفة . وهنا لا يجوز في (قائماً) إلا التنكير . فتبين أنها التامة لا الناقصة[٢] .

ثالثاً : قُدِّر المحذوف بالظرف دون غيره لأن الحذفَ توسعٌ والظرف أليقُ به ، وخُصَّ ظرف الزمان بهذا لأن المبتدأ هنا حدثٌ والزمان أحقُ به ، أما تخصيصهم لـ (إذ ، وإذا) دون غيرهما فللاستغراق لأن (إذ) للماضي كله و(إذا) للمستقبل كله[٣] .

رابعاً : لأنَّ في الحال شبهاً بالظرف ، نَحذِف الظرف لدلالة هذه الحال وهي (قائماً) عليه . ولئلا يُجمع بين العوض والمعوض عنه[٤] .

أما الكوفيون[٥] ، فإنَّهم قدَّروا ذلك الخبر بعد الحال بـ : واقعٌ أو ثابتٌ .

---

(١) المقتصد ١ / ٢٤١ .

(٢) اللباب ١ / ١٤٦ ، شرح التسهيل ١ / ٢٧٨ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٩٧ ، الهمع ١ / ١٠٦ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٢ ، النحو الوافي ١ / ٥٥٢ – ٥٥٣ .

(٥) ينظر رأيهم في : شرح الرضي ١ / ٢٧٣ – ٢٧٤ .

وقد حُذِف الخبر عندهم لطول الجملة[١] .

وقد اعترض عليهم البصريون بما يلي :

١) ليس في تقديرهم ما يسدُ مسدَّ الخبر ، لأنه عندهم بعد الحال وليس بعد الحال لفظٌ واقعٌ موقع الخبر[٢] .

٢) لا يوجد في تقديرهم الحصر المفهوم من قولك : ضربي زيداً قائماً .

أي : لم أضرب إلا زيداً . فلفظ التقدير عندهم غير مطابق للمعنى العام للجملة[٣] .

٣) أنَّ تقديرهم بـ (ثابتٌ) أو (حاصلٌ) ليس هناك دليل عليه في اللفظ ، فكما يجوز تقدير (ثابت) يجوز : منفي أو معدوم[٤] .

وهناك مذهب ثالث في تقدير الخبر في نحو : ضربي زيداً قائماً ، وهو ما قال به الأخفش ، إذ يقدره قبل (قائماً) بمصدرٍ وهو (ضَرْبُهُ) [٥] ، وقد ارتضى هذا المذهب ابن مالك في شرح التسهيل[٦] وعلي الدين السنهوري[٧] .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٨٠ .

(٢) شرح الرضي ١ / ٢٧٤ .

(٣) شرح الرضي ١ / ٢٧٤ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة (٦٤٦) .

(٥) ينظر رأي الأخفش في شرح الأشموني ١ / ٢٢٠ ، الأشباه والنظائر ٨ / ٢٨٧ .

(٦) شرح التسهيل ١ / ٢٨٠ .

(٧) شرح الآجرومية في علم العربية (٢٦٦) .

وعلل ابن مالك اختياره لهذا المذهب لما فيه من قلة الحذف وصحة المعنى[١] .

ولم يكن هذا التقدير مُرضيًا عند البصريين ؛ لأن فيه حذفًا للمصدر وإبقاء معموله، وهذا لا يجوز[٢] .

- أنه لم يُقدر زيادة على ما أفاده الأول[٣] . أي المصدر الأول (ضربي) .

الترجيح :

يترجح مما سبق الأخذ بالرأي البصري في تقديره الخبر المحذوف بالظرف ، وذلك لأن التوسع في الظروف مطرد دائماً .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٨٠ .

(٢) شرح التصريح ١ / ٥٧٩ ، وبهامشه حاشية يس .

(٣) الهمع ١ / ١٠٦ .

المبحث الثاني

خبر إنَّ

١- دخول اللام على التنفيس الواقع صدر جملةً خبراً لإنَّ .

قال أبو حيان :

« ... فتدخل عند البصريين نحو : إنَّ زيدًا لسَوْفَ يقومُ ، خلافاً للكوفيين فإنَّهم لا يجيزون ذلك »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون ، إلى جواز دخول اللام على خبر (إنَّ) إذا كان جملةً فعليةً مصدرة بحرف التنفيس (سَوف)[٢] .

وتبعهم في هذا مجموعة من النحاة ومنهم : الزمخشري[٣] ، والعكبري[٤] ، وابن يعيش[٥] ، وابن الحاجب[٦] ، وابن مالك[٧] ، وأبو حيان[٨] ، والسمين[٩] ، وابن عقيل[١٠] . يقول ابن يعيش :

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٦٣ .

(٢) ينظر رأيهم : المفصل (٤٥٢) ، التذييل والتكميل ٥ / ١١٥ .

(٣) المفصل (٣٢٨) ، الكشاف ٣ / ٢٤ – ٤ / ٥٧٨ .

(٤) التبيين (٢٨٠) .

(٥) شرح المفصل ٩ / ٢٦ .

(٦) الكافية في النحو ٢ / ٢٢٧ – ٣٥٦ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٢٩ .

(٨) البحر المحيط ٨ / ٤٨٦ .

(٩) الدر المصون ٧ / ٦١٧ – ١١ / ٣٨ .

(١٠) المساعد ١ / ٣٢٢ .

« واعلم أنَّ أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر (إنَّ) ... فذهبوا إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين بل هو مبهمٌ فيهما على ما كان واستُدِل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾[١] .

فلو كانت اللام تُقصره للحال لكان محالًا وهو الاختيار عندنا فعلى هذا يجوز أن تقول : « إنَّ زيدًا لسوفَ يقومُ »[٢] .

فابن يعيش جاء رأيه في المسألة في سياق تفسيره الآية السابقة .

ولذلك فقد استندتُ في استخراج آراء النحاة السابقين على ما قالوه في اتصال اللام بالفعل المضارع من خلال الآيات التالية :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[٣] .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[٤] .

فقد أدخلوا هذه اللام على (سَوْفَ) إذا سبقت الفعل المضارع نحو : (إنَّ زيداً لسوف يقوم) مع أنَّ هذا التركيب للمستقبل من الزمان .

إلا أنَّهم لا يجعلون هذه اللام (للحال) حتى لا تتناقض مع (سوف) إنما كانوا إزاءها على ثلاثةِ أقوالٍ :

---

(١) النحل / ١٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٩ / ٢٦ .

(٣) مريم / ٦٦ .

(٤) الضحى / ٥ .

القول الأول : أنَّ هذه اللام هي لامُ القسم . وهو قـول الفـارسي[١] : إذ يقـول في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ .

« ليسَتْ هـذه الـلام هـي التـي في قولـك : (إنَّ زيـدًا لقـائمٌ) بـل هـي التـي في قولـك : « لأقـومَنَّ » ونابـت (سـوف) عـن إحـدى نـوني التوكيـد ، فكأنـه قـال : « ولَيُعْطِيَنَّك »[٢] .

إذاً فهو يجعل اللام التي في (لَسَوفَ) لامَ قسمٍ ، لكنَّ لام القـسم لا تـدخل عـلى المضارع إلا مع نون التأكيد[٣] ، فكان المسوِّغ لذلك هو نيابة (سوف) عن هذه النون . إذ أنَّ النحاة يقولون : إذا فَصلَ بين لام القسم وبين الفعل حرفُ تنفيسٍ فإنَّه يجـوز أن تدخل نون التوكيد على المضارع المسبوق بلام القسم[٤] .

القول الثاني :

أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء . وقال بـه الزمخـشري وتبعـه أبوحيـان ، والـسمين الحلبي[٥] .

يقول الزمخشري : « ولامُ الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك : لَزيـدٌ منطلـقٌ ولا تـدخل إلا عـلى الاسـم والفعـل المـضارع كقولـه تعـالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾

---

(١) رأيه في : الدر المصون ١١ / ٣٨ .

(٢) الدر المصون ١١ / ٣٨ .

(٣) الكشاف ٤ / ٥٧٨ .

(٤) الدر المصون ١١ / ٣٨ .

(٥) الدر المصون ٧ / ٦١٧ .

وفائدتها توكيد مضمون الجملة ويجوز إنَّ زيدًا لَسَوفَ يَقومُ ... »[١] .

وكذلك عنده اللام في قوله تعالى : ﴿ ... لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ وقوله : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ هي لام الابتداء أكَّدت مضمون الجملة[٢] .

وتبعه في هذا أبو حيان[٣] .

القول الثالث :

أنَّ هذه اللام هي لام التوكيد . وقاله ابن الحاجب .

إذ يرى أنَّ هذه اللام لا تُفيد الحالية إنما هي مؤكِّدَة فقط كدخولها على المبتدأ ، فليس هناك تناقض بينها وبين (سَوْفَ) [٤] .

ومما احتجوا به من القياس ، قول العكبري :

« حَسُنَ دخولُ اللام على (سوف) لأنها لما جَمدتْ أشبهتِ الأسماء فدخل عليها ما يدخل على الأسماء من حروف التوكيد »[٥] .

أما الكوفيون ، فإنَّهم لم يجوزوا دخول اللام على خبر إنَّ إذا كان جملةً فعليةً مصدرةً بسَوفَ[٦] .

---

(١) المفصل (٣٢٨) .

(٢) الكشاف ٤ / ٥٧٨ .

(٣) البحر المحيط ٨ / ٤٨٦ .

(٤) الكافية في النحو ٢ / ٢٢٧ ، الأمالي النحوية ١ / ٢٧٧ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٧٣ .

(٥) التبيين (٢٨٠) .

(٦) ينظر رأيهم في المفصل (٣٢٨) .

هذا ويُحتجُ لهم بما يلي :

١) أنَّ اللام تدل على الحال فهي بمثابة قولك (الآن) فلا يجوز :

إنَّ زيدًا لسوف يقوم كما لا يجوز أن نقول : إنَّ زيدًا لسوف يقومُ الآن[١] .

وللعلماء المعاصرين أمثال عباس حسن رأيٌ وسط[٢] في هذه المسألة ، إذ يرى أنَّ المعَوِّل هنا والأمر الذي له الاعتبار الأول هو (المعنى) وحَدَه ؛ فإدخال اللام على الجملة المضارعية المبدوءَة بسوف يكون جائزاً مع القرينة حينما يتضمن الكلام قَسَماً .

فعندما نقول : إنَّ الطائرة لسوف تحضرُ فإنَّ المعنى يكون : إنَّ الطائرة والله لسوف تحضر .

فاللام لا تجعل من المضارع هنا للحال ، إنما تجعله للمستقبل بقرينة السياق ، فلا تعارض بينها وبين (سوف) ، وإنْ لم يكن الأمر كذلك أي – لم يقتضِ الكلام قسَماً – لم يجز إدخال اللام على تلك الجملة ؛ وإلا كانت اللغة عبثاً[٣] .

الترجيح :

يترجح مما سبق الأخذ بالرأي البصري في جواز دخول اللام على خبر إنَّ الجملة الفعلية المصدرة بسوف ؛ لمجيء هذا التركيب في كتاب الله ، ولأن هذه اللام لا تَدُل دلالةً قطعيةً على الحالية لاحتمالية القسمية فيها كما قال عباس حسن .

---

(١) شرح المفصل ٩ / ٢٦ ، التذييل والتكميل ٥ / ١١٥ ، ونشير هنا إلى أن الكوفيين ينكرون مسمى (لام الابتداء) ويسمونها (لام القسم) ينظر : مدرسة الكوفة (٣٨٠) .

(٢) هناك مُؤَلَّف بعنوان (الرأي الوسط في النحو العربي) لحصة زيد الرشود .

(٣) النحو الوافي ١ / ٦٦٢ .

٢- حذف خبر إنَّ وأخواتها للعلم به

قال أبو حيَّان :

« في حذف خبر (إنَّ) وأخواتها للعلم به ثلاثة مذاهب ، أحدها : الجواز ، سواءٌ أكان الاسم معرفةً أم نكرة ، وهو مذهب سيبويه قال : يقول الرجل للرجل : هل لكم أحد إنَّ الناس ألبٌ عليكم فيقول : إنَّ زيداً ، وإنَّ عمرًا أي إنَّ لنا .

الثاني : مذهب الكوفيين اختصاص جواز حذفه ؛ بأن يكون نكرة ، نقله عنهم الأخفش الصغير .

الثالث : مذهب الفراء جواز حذفه معرفةً كان أو نكرة ، إلا أَنَّ شرط جواز الحذف التكرير نحو :

* إنَّ مَحَلًا وإنَّ مُرتحلًا .... *

والصحيح مذهب سيبويه ، ويجوز : إنَّ رجلاً وزيداً ، خلافاً للكوفيين ، وإنَّ رجلاً أخاك على حذف الخبر ، وفاقاً لهشام والبصريين ، وخلافاً للفراء »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٢] والبصريون[٣] مثل : الأخفش[٤] ، وابن السراج[٥] ، إلى جواز حذف خبر (إنَّ) وأخواتها في النكرة والمعرفة وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٤٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٤١ .

(٣) ينظر رأيهم في الخصائص ٢ / ٣٧٤ ، شرح المفصل ١ / ١٠٤ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٦٧ .

(٥) الأصول ١ / ٢٤٧ – ٢٤٨ .

ومنهم : الفارسي[١] ، وابن جني[٢] ، والزمخشري[٣] ، والخوارزمي[٤] ، وابن عصفور لكن على قلة[٥] ، والمالقي[٦] .

قال سيبويه :

« هذا باب ما يَحسُنُ عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستَقَرًا لها وموضعًا ، لو أظهرته ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر . وذلك : « إنَّ مالًا » ، و« إنَّ ولدًا » و« إنَّ عددًا » أي : إنَّ لهم مالًا . فالذي أظهرت (لهم) . ويقول الرجل للرجل :

« هل لكم أحدٌ إنَّ الناس إلبٌ عليكم » ، فيقول : (إنَّ زيدًا) و(إنَّ عمرًا) ، أي : إنَّ لنا[٧] .

إذاً سيبويه في هذا النص يَحذف خبر (إنَّ) إذا كان اسمها نكرة أو معرفة .

وقد مثَّل للنكرة بقوله : إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا .

ومَثَّل للمعرفة بقوله : إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا وهما عَلَمان .

---

(١) كتاب الشعر (٤٩٥) .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٧٤ .

(٣) المفصل (٢٨) .

(٤) شرح المفصل في صنعة الإعراب ١ / ٢٧٣ .

(٥) شرح الجمل ١ / ٤٢٤ .

(٦) ينظر : رصف المباني (٢٧٩ – ٢٨٠) .

(٧) الكتاب : ٢ / ١٤١ .

وقد احتجوا لمذهبهم بـ :

السماع ومنه : **أولاً : القرآن الكريم** :

١) قولـه تعـالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾[١] .

٢) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾[٢] .

نَجدُ في الآيتين السابقتين أنَّ خبر (إنَّ) قد حُذِف وكان اسمها معرفةً .

في الآية الأولى قد اختلفوا في تقدير هذا الخبر المحذوف ، فقدَّره ابن عطية بعد قوله (الباد) بـ : حَشَروا أو هَلكوا[٣] . واختاره أبو حيان[٤] .

وقَدَّره الزمخشري بعد قوله : (الحرام) بـ : نُذِيقهم من عذابٍ أليم[٥] .

لكنَّ أبا حيان اعترض على هذا التقدير ؛ لأن (الذي) في قوله تعالى : ﴿ ... وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ .... ﴾ يكون صفةً للمسجد الحرام[٦] .

وقد قصد بهذا أنه لا يُفصل بين الصفة والموصوف بشيء .

---

(١) الحج / ٢٥ .

(٢) فصلت / ٤١ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٣٦٢ .

(٤) البحر المحيط ٦ / ٣٦٢ .

(٥) الكشاف ٣ / ١١٥ .

(٦) البحر المحيط ٦ / ٣٦٢ .

أما الآية الثانية :

فإنَّ خبر (إنَّ) فيها يُقَدَّر بـ : يُعذبون[١] .

يقول الأخفش : « في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾ قد يجوز أنْ يكون على الأخبار التي في القرآن يُستغنى بها كما استغنت أشياء عن الخبر ، إذا طال الكلام وعُرِف المعنى »[٢] .

ثانياً : من الحديث الشريف :

عن أبي عُبيد :

أنَّ المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، إنَّ الأنصار قد فَضَلونا ، إنَّهم آوونا وفعلوا بنا وفعلوا . فقال : أَلَسْتُم تعرفون ذلك لهم ؟

قالوا : بلى . قال : « فإنَّ ذلك » .

أي : فإنَّ ذلك مُكافأةٌ منكم لهم ، أي مَعْرِفتكم بصَنيعهم وإحسانهم مكافأةٌ لهم[٣] .

---

(١) الهمع ١ / ١٣٦ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٦٧ .

(٣) سنن أبي داود (كتاب الأدب) باب في شكر المعروف ٥ / ٨٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٦٣ – ٦٤ ، لكني لم أجده في سنن أبي داود بهذا اللفظ الذي رواه أبو عبيد إنما ورد بمعناه عن أنس ما يلي : (أنَّ المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، ذهبت الأنصار بالأجر كُلِّه : قال : (لا) ، ما دعوتم الله وأثنيتم عليهم) .

في قوله عليه الصلاة والسلام حُذِف خبر (إنَّ) وقد كان اسمها معرفةً وهو اسم إشارة (ذلكَ) ، واسم الإشارة من المعارف .

ثالثاً : من الأثر :

وهو ما روي عن عمر بن عبد العزيز أنَّ رجلًا ذَكَّرَهُ بقرابتِهِ منه ، فقال له عمر : إنَّ ذلك . ثم ذَكَرَ له الرجل حاجته . فقال له عمر : لَعلَّ ذلك . أراد : إنَّ ذلك مُصَدَّقٌ ، ولَعلَّ مطلوبَك حاصلٌ[١] .

رابعاً : من نظم العرب : ١) قول الشاعر :

خلا أنَّ حَيًّا من قريش تَفَضَّلُوا على النَّاسِ أَوْ أنَّ الأكَارِم نَهشلًا[٢]

في قوله :

(أنَّ الأكارم) حُذِف خبر (أنَّ) واسمها معرفة معرف بالألف واللام ، ويُقدَّر هذا الخبر بـ : تَفَضَّلُوا[٣] .

أي : أنَّ الأكارمَ نهشلا تَفَضَّلُوا .

يقول ابن جني: قال أبو علي[٤] :

(وهذا لا يَلْزَمُهم ، لأنَّ لهم أنْ يقولوا : إنما مَنَعنا حذف خبر المعرفة مع (إنَّ

---

(١) المفصل (٢٨ – ٢٩) ، شرح التسهيل ٢ / ١٥ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٧٤ ، شرح المفصل ١ / ١٠٤ وفيه يُنسب للأخطل لكني لم أجده في ديوانه .

(٣) الخصائص ٢ / ٣٧٤ .

(٤) هو أبو علي الفارسي .

المكسورة ، فأما مع المفتوحة فلم نمنعه)[١] .

٢) قول جميل بثينة :

أَتَــوْني فَقَــالُوا يــا جَميــلُ تَبَــدَّلَتْ بُثَينَــةُ إِبْــدَالًا فَقُلْــتُ : لَعلَّهــا[٢]

٣) قول الشاعر :

إِذا قيــلَ سِــيْروا إنَّ لَــيلى لَعلَّهــا جَرَى دُونَ لَيلى حَائلُ القَرْنِ أَعْـضَبُ[٣]

في البيتين السابقين حُذِف خبر (لَعلَّ) واسمها معرفة وهو الضمير (هاء الغيبة) وهو من المعارف .

ويُقدَّر هذا الخبر في قول جميل بـ : تبدَّلَتْ . أي : لعلها تَبدَّلتْ[٤] .

أما البيت الأخير فإن الخبر فيه يُقدَّر بـ : قريبةٌ . أي : لعلها قريبةٌ[٥] .

أما الكوفيون[٦] ، فإنهم لا يحذفون هـذا الخـبر إلا إذا كـان اسـم (إنَّ) وأخواتهـا نكرة .

---

(١) الخـصائص ٢ / ٣٧٤ ، وفي شرح المفـصل ١ / ١٠٤ وردت روايـة هـذا البيـت بـــ (إنَّ المكـسورة) لا المفتوحة .

(٢) ديوانه (٨٥) ويُنسب له كذلك في معجم شواهد العربية ١ / ٢٦٦ .

(٣) المغني ٢ / ١ – ٧ ، والبيت لا يعرف قائله فـيهما . (أعـضبُ) يقـال : عَـضَبَ القـرن فانعَـضَبَت : قطعـه فانقطع ، وقيل العضبُ يكون في أحد القرنين . قال أبو عبيد : الأعضبُ المكسور القـرن الـداخل . ينظـر : لسان العرب مادة (عضب) ٦ / ٢٩٦ .

(٤) الهمع ١ / ١٣٦ .

(٥) المغني ٢ / ٧٠١ .

(٦) ينظر رأيهم في الخصائص ٢ / ٣٧٤ ، شرح المفصل ١ / ١٠٤ ، الهمع ١ / ١٣٦ .

وقد تبعهم في هذا الرأي الصيمري[١] ، والسهيلي[٢] .

أما الصيمري ، فإنَّه يَحصرُ حذف خبر (إنَّ) في النكرة الدالة على الافتخار ، فيقول : « يجوز حذف خبر (إنَّ) إذا دخلت على الأجناس المنكورة ، إذا كان في الحال دليلٌ على المحذوف ، وذلك عند الافتخار كقولك :

« إنَّ مالاً وإنَّ خيلًا ، أي : لنا مالاً ولنا خيلًا »[٣] وقد وافقه ابن خروف[٤] .

ويقول السُهيلي: إنما يجوز الحذف إذا أوقعتها على النكرات نحو قوله عليه السلام: « ألا إنَّ المسيحَ الدجال أعورُ العين اليمنى كأنَّ عينَه عنبةٌ طافية »[٥] .

قوله : (كأنَّ عنبةً طافيةً) بالنصب على اسم كأن والخبر محذوف . تقديره : كأنَّ في وجهه وإنْ أوقعتها على المعارف لم يجيز . ثم قال : « ولم يأت الحذف مع المعرفة إلا نادرًا »[٦] .

ومن حججهم :

أنه لا يُفتَخَر بالمعارف ، فلا يُقال : إنَّ الرجلَ ، ولا إنَّ الفرس ؛ لأنه لا يُفتخَر

---

(١) التبصرة والتذكرة ١ / ٢١١ .

(٢) أمالي السهيلي (١١٥ – ١١٦) .

(٣) التبصرة والتذكرة ١ / ٢١١ .

(٤) ينظر رأيه في التذييل والتكميل ٥ / ٥٠ .

(٥) فتح الباري ٦ / ٥٦٣ .

(٦) أمالي السهيلي (١١٥ – ١١٦) ، المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر العسقلاني ١ / ٤٣٠ .

بفرسٍ واحدٍ منها ولا برجلٍ واحد منهم[١] .

وقد أولوا شاهد البصريين :

خـلا أنَّ حيًـا مِـنْ قـريش تَفَـضَّلوا عـلى النَّـاس أو أنَ الأكـارمَ نهـشلا

أو له الصيمري بأنَّ (نَهْشَلا) قبيلة معروفة[٢] .

ومعنى كلامه :

أنه لم يرتضِ هنا حذفَ الخبر واسم (أنَّ) معرفة ، سوى لأنه في حُكم النكرة فهي قبيلة مشهورة جدًا كأنَّ شهرتها تتساوى مع اسم الجنس النكرة فحين تُذكَر فإنَّه يـضُمُ الجنس كله لا واحد بعينه . وقد يكون قصده :

أنَّ الحديث عن القبيلة يحمل في طياته الافتخار ، فبذلك يدخل ضِـمنَ مـا خَـصَّهُ موطناً لحذف هذا الخبر وهو (الافتخار) .

أما حديث الرسول السابق عن الأنصار ، فإنَّ السهيلي يـرى أن الحـذف إنـما كـان لقرينة حالٍ أَوْ جَبَتْهُ[٣] .

وللفراء في هذه المسألة رأي منفرد خالف فيه البصريين والكـوفيين ، إذ أنَّـه يُجـوِّز حذف خبر (إنَّ) وأخواتها في المعرفة والنكرة ولكن بـشرط تكـرار (إنَّ) ؛ لِـيُعْلَم أنَّ أحدهما مخالفٌ للآخر عند مَنْ يظُنُه غير مخالف ، وحُكي أنَّ أعرابيًا قيل له :

---

(١) التبصرة والتذكرة ١ / ٢١١ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١ / ٢١١ .

(٣) أمالي السهيلي (١١٥ – ١١٦) .

(الزبابةُ الفأرة) قال : إنَّ الزبابةَ وإنَّ الفأرةَ ، ومعناه أنَّ هذه مخالفةٌ لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر)[١] .

وعلى هذا نستطيع أن نصنِّف قول الأعشى :

إِنَّ مَحَـــــــلاً وَإِنَّ مُـــــــرْتَحَلاً وَإِنَّ فِي الـسفْر مَـا مَـضَى مَهَـلا[٢]

مما قال به الفراء . ومعناه إنا لنا محلًا في الدنيا ، وكذلك لنا مرتحلًا إلى الآخرة[٣] .

هذا ويُرَدُ مذهب الفراء بما يلي :

أولاً : السماع الذي ورد عن البصريين وهو بدون تكرار لـ (إنَّ) .

ثانيًا : قول ابن عصفور : « ولا حجة فيه ، لأن الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف ، كان الموضع موضعَ تفصيل أو لم يكن »[٤] .

ثالثاً : يَرُد عليه ابن يعيش بأنَّ هذا غير مرضي عند أصحابنا ؛ لأنه قد ورد في الواحد لا مُخالِف معه كقول الأخطل السابق :

* ..... أو أنَّ الأكارمَ نهشلا[٥] *

---

(١) شرح المفصل ١ / ١٠٤ .

(٢) ديوان الأعشى (٢٢٣) ، الكتاب ٢ / ١٤١ .

(٣) النكت على كتاب سيبويه ١ / ٥١٦ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٤٢٤ .

(٥) شرح المفصل ١ / ١٠٤ .

الترجيح :

يترجح لي الأخذ بالرأي البصري في حذفه خبر (إنَّ) وأخواتها للعلم به مع المعرفة وذلك لسببين :

١) وجود الشواهد الكثيرة المؤيدة لذلك ، والقرآنية منها خاصة .

٢) أنه لا مانع يمنع حذف الخبر والاسم معرفة عند وجود دليل عليه .

أما حَصْرُ الصيمري حذف هذا الخبر في الأجناس النكرة وعند الافتخار فغير مطَّرِد . إذ أنَّ شواهد البصريين لم تكن في الافتخار .

نتيجة :

ويجدر بي في هذه المسألة أن أوضح بأنَّ أبا حيان لم يصرح بلفظ البصريين إزاء الكوفيين إنما كنَّى عنهم بذكر سيبويه ، لكنَّ الخلاف موجود بينهما بدليل :

أ) أنَّه رأيٌ لسيبويه وقد ذكره أبو حيان إزاء الكوفيين ، وسيبويه هو إمامهم في كثيرٍ من مسائلهم .

ب) أنني لم أجد مخالفةً لأحدٍ من البصريين لسيبويه في هذه المسألة سواءً في كتبهم المتوفرة لدي ، أم فيما ذكره النحويون عنهم .

بل على العكس وجدت انضمام الأخفش وابن السراج له في الرأي .

جـ) ما صَرَّحَ به ابن جني وابن يعيش من نسبة هذا الرأي للبصريين .

إذاً يتبين من ذلك أنَّ أبا حيان أحيانًا عند ذكره لسيبويه إزاء الكوفيين فإنه يُكنِّي به عن البصريين .

الفصل الثاني

المسائل الخلافية في الفاعل ونائبه

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : مسائل الخلاف في الفاعل .

المبحث الثاني : مسائل الخلاف في نائب الفاعل .

المبحث الأول

مسائل الخلاف في الفاعل

١- تأنيث الفعل إذا كان فاعلُه جمعَ مؤنثٍ سالماً

قال أبو حيان :

« باب العلامات التي تلحق الفعل دلالةً على تأنيث المرفوع به ، وعلى تثنيته وجمعه، فمن ذلك التاء الساكنة تلحق وجوباً بالماضي المسند إلى المرفوع الذي تأنيثه حقيقي إذا لم يُفصَل بينهما نحو : ... وقامت الهندات ... وخالف الكوفيون في جمع المؤنث بالألف والتاء ، فأجازوا فيه قام الهندات »[١] .

وفي موطنٍ آخر يقول :

« ... فإنْ كان الظاهر جمعَ سلامةٍ في المؤنث العاقل نحو :

الهندات ، فمذهب البصريين أَنَّهُ لا يجوز إلا بالتاء فتقول : تقوم الهندات ، ... وأجاز الكوفيون : يقومُ الهندات بالياء »[٢] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٣] والبصريون[٤] إلى وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعلُه جمع مؤنثٍ سالماً عاقلاً ، نحو : قامتِ الهندات .

وقد تبعهم في ذلك مجموعة من النحويين مثل :

---

(١) الارتشاف ٢ / ٧٣٤ .

(٢) الارتشاف ٤ / ٢٠٢٨

(٣) الكتاب ٢ / ٣٤ .

(٤) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ٢٠٢٨ .

السهيلي[١] ، والشلوبين[٢] ، وأبو حيان[٣] ، والسمين[٤] ، وابن هشام[٥] ، والشاطبي[٦] ، والأشموني[٧] .

يقول السهيلي في رده على مَنْ جَوَّز ذلك :

« قُلنا : هذا باطلٌ ؛ فإنْ أحداً من العرب لا يقول :

« الهنداتُ ذَهَبَ ، ولا الجمالُ انطلقَ ، ولا الأعرابُ تكلَّم ، مراعاةً للفظ الجمع ، فدلَّ على أنَّ الأمر بخلاف ما ذكروه »[٨] .

وقد احتجوا بالقياس كما يلي :

- إنَّ سلامة نظم الواحد في جمع التصحيح أوجَبَتِ التأنيث[٩] .

ومعنى ذلك :

أنَّ الاسم المفرد نحو : هند ، فاطمة حين جمعه جمع مؤنثٍ سالمًا لا يطرأ عليه أيُّ تغييرٍ في بنيته فيصبح : هندات ، فاطمات .

---

(١) نتائج الفكر (١٦٨) .

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٨٣ .

(٣) الارتشاف ٤ / ٢٠٢٩ .

(٤) الدر المصون ٧ / ٦٤٦ .

(٥) أوضح المسالك ١ / ٤٣٣ .

(٦) المقاصد الشافية ٢ / ٥٨٥ .

(٧) شرح الأشموني ٢ / ١٧٥ .

(٨) نتائج الفكر (١٦٨) .

(٩) شرح الأشموني ٢ / ١٧٥ .

أما الكوفيون ، فقد أجازوا تذكير الفعل إذا كان فاعلُه جمعَ مؤنثٍ سالمًا[١] .

وممن تبعهم في هذا :

الفارسي[٢] ، والزبيدي[٣] ، وابن بابشاذ[٤] ، والحريري[٥] ، وابن الخباز[٦] ، والجزولي[٧] ، والموصلي[٨] .

فأجازوا :

« قَامَتْ أخواتُك ، وقامَ أخواتُك » و« انطَلَقتْ جاراتُك ، وانطَلَق جاراتُك »[٩] .

وقد كان من حججهم :

أ) السماع ، المتمثل في :

١ – الآيات القرآنية ومنها :

قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[١٠] .

---

(١) ينظر رأيهم في التذييل والتكميل ٦ / ١٩٨ ، شرح الأشموني ٢ / ١٧٥ .

(٢) ينظر رأيه في التذييل ٦ / ١٩٨ .

(٣) الواضح في علم العربية (١٧٩ – ١٨٠) .

(٤) ينظر رأيه في شرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٨٤ .

(٥) شرح ملحة الإعراب (١٦١) .

(٦) توجيه اللمع (١٢٤) .

(٧) ينظر رأيه في المقاصد الشافية ٢ / ٥٨٦ .

(٨) شرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٨٥ .

(٩) الواضح في علم العربية (١٨٠) .

(١٠) البقرة / ٢٢٨ .

قوله تعالى : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾[١] .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾[٢] .

٢ – الشواهد الشعرية ، ومنها :

فبكى بناتي شجوهنَّ وزَوْجَتي والظَّاعِنُون إليَّ ، ثم تَصَدَّعُوا[٣]

وقول الآخر :

عشِيَّة قامَ النائحاتُ ، وشُقِّقَتْ جيوبٌ بأيدي مَأْتَم وخدودُ[٤]

نلاحظ في الشواهد السابقة مجيء الفعلِ مذكَّراً مع فاعله جمع المؤنث السالم . ولكل واحدٍ منها تأويلٌ عند البصريين ، كالتالي :

في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ ..... ﴾ يرون أنَّ (المطلقات) ليس جمعُ مؤنثٍ سالمًا إنما هو صفةٌ للمؤمنث .

يقول الزجاج : « سيبويه وأصحابه ذكَروا الفعل هنا بالتذكير ؛ لأنه واقِعٌ على صفةٍ للمؤنث نفسها . لأن المعنى شيءٌ طالق »[٥] .

وفي الآية الثانية قوله تعالى : ﴿ الوالداتُ .... ﴾ أجاب عنها ابن خالويه :

---

(١) البقرة / ٢٣٣ .

(٢) الممتحنة / ١٠ .

(٣) الشاعر هو طفيل الغنوي ، ينظر : ديوانه (٥١) .

(٤) الشعر والشعراء (٧٦٩) ، ويُنسب لأبي عطاء السندي في التذييل ٦ / ١٩٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٥٨ – ٢٥٩ .

بأنَّ العرب لم تجمع بين علامتي تأنيث ، فلا يُقال : الوالداتُ تُرضِعْنَ ، بل يُرضِعْنَ[١] .

وقد قَصَدَ بعلامتي التأنيث ، تاء المضارعة في بداية الفعل المضارع ، والعلامة الثانية هي نون النسوة .

أما الآية الثالثة وهي قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ فإنَّ لهم فيها تأويلين ، ذكرهما أبو علي الشلوبين :

الأول : أنَّ تذكير الفعل (جاء) كان لأجل الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول وهو (كاف الخطاب)[٢] .

الثاني : لأن الأصل : النِّساءُ المؤمنات[٣] .

وقَصْدُه من ذلك :

أنَّ (المؤمنات) جاءت صفةً للنساء . أما النساء فهي جمع تكسير ويجوز في فعله الوجهان التذكير والتأنيث كما هو معروف .

أما قول الشاعر فقد أجاب عنه كذلك الشلوبين بقوله :

إنَّ (البنات) في قول الشاعر : بكى بناتي ...

---

(١) البحر المحيط ٧ / ٥٠٨ .

(٢) ينظر قوله في التذييل والتكميل ٦ / ١٩٨ ، الأشموني ٢ / ١٧٥ .

(٣) شرح الأشموني ٢ / ١٧٥ .

ليس جمعَ مؤنثٍ سالمًا ؛ لأنَّ مفرده قد تَغيَّر . فهو لا يُشبه الهندات فواحدُ الهنـدات هو (هند) فلم يتغير .

أما البنات فإنهم بنوه على بناء أمة فقالوا : بَنَة ثم جمعوه ولم ينطقوا بابنة أصلاً ، فلما فعلوا به ذلك أَشَبَهَ بهذا التغيير جمع التكسير ، وجمع التكسير يجوز فيه الوجهان فحُكِمَ بحُكمِهِ »[١] .

وعن قول الشاعر : عَشِيَّةَ قامَ النائحاتُ ....

قال أبو حيان إنَّ هذا البيت شاذ ، ولا حجة فيه[٢] .

ومما يعادل البنين والبنات في إلحاق التاء وعدم إلحاقها ، تاء مضارع الغائبة نحـو : تقوم الهندات ويقوم الهندات[٣] .

ب) القياس : وقد احتجوا من خلاله بـ :

- أنَّ تذكير الفعل يكون بالنظر إلى الجمع ، وتأنيثه نظراً إلى الجماعة[٤] .

ومعنى هذا :

أنه حين يُرادُ لفظ كلمة (جمع) فإنه يُذكر الفعل .

فكأنه قيل : قامَ جَمْعُ الأخواتِ .

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٥٨٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٦ / ١٩٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٦ / ٢٠١ – ٢٠٢ .

(٤) توجيه اللمع (١٢٤) .

أما حينَ يُرَادُ لفظ كلمة (جماعـة) فـإن الفعـل يُؤنـث . فيُـصبح : قَامَـتْ جماعـةُ الأخوات . والله أعلم .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي في تجويزه تذكير الفعل وفاعله جمع مؤنث سالم ، وذلك :

لوجود عدد من الشواهد على ذلك في كتاب الله وهو أفضل نصٍ مقدس ، فلابُـدَّ من التسليم بذلك دون أي تأويل .

أضف لذلك اتباع كثير من النحويين لمذهبهم .

٢- تأنيث اسم كان إن كان خبرها مؤنثًا مقدمًا عليه .

قال أبو حيان : « وإن كان المذكر قد أُخبِر عنه بمؤنث فلا يجوز تأنيث فعله عند البصريين ، إلا ضرورة ، وأجازه الكوفيون في سعة الكلام ، بشرط أن يكون المذكر مصدراً ويكون الخبر مؤنثاً مقدماً »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] إلى أنَّ المذكر إذا أُخبِر عنه بمؤنث لا يجوز تأنيث فعله إلا في الضرورة الشعرية .

أما الكوفيون[٣] ، فقد أجازوا تأنيث فعل المذكر إذا أخبر عنه بمؤنث في سعة الكلام. فأجازوا : كانت عادةً حسنةً عطاء الله تعالى[٤] .

وقد تبعهم في هذا ابن الشجري[٥] ، والزمخشري[٦] ، وابن مالك[٧] ، وأبو حيان[٨] .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٧٣٧ .

(٢) ينظر رأيهم في التذييل والتكميل ٦ / ١٨٨ .

(٣) ينظر رأيهم في التذييل والتكميل ٦ / ١٨٨ .

(٤) القصائد السبع (٥٥١) .

(٥) أمالي ابن الشجري ١ / ١٩٦ .

(٦) الكشاف ٢ / ١٢ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ١١١ .

(٨) التذييل والتكميل ٦ / ١٨٧ .

ومما ورد من السماع في ذلك :

١- قراءة : (ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتنَتَهُمْ إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين) [١] وهي قراءة نافعٍ وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر بن عيَّاش .

٢- قول أعشى تغلب :

وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرتَهُ الغَدْرُ[٢]

٣- قول لَبيد بن ربيعة :

فَمضَى وَقَدَّ مَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ[٣] إقْدَامُها[٤]

٤- وأنشد غيره :

أَزَيدَ بِن مَصْبُوحٍ ، فَلَوْ غيرُكُم جَنَى غَفَرْنَا ، وَكَانَتْ مِنْ سَجِيتَّنا الغَفْرُ[٥]

نجد في الشواهد السابقة قد أُنِّثَ الفعل (كان) مع كون اسمه مذكرًا ، وذلك لمجيء خبره مؤنثًا . وهذا عند البصريين ضرورة .

فجاء في القراءة السابقة قوله (فتنتهم) بالتاء ، وبالرفع على أنه اسم كان والخبر في الاستثناء[٦] .

---

(١) الأنعام / ٢٣ ، وينظر هذه القراءة في : المشكل ١ / ٢٤٨ ، تحقيق : حاتم الضامن ، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٤٧٣ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ١٩٦ ، شرح التسهيل ٢ / ١١١ .

(٣) عَرَّد الرجل عن قِرْنِه إذا أحجم ولكل ، وعَرَّد : ترك القصد وانهزم . ينظر : لسان العرب مادة (عرد) ٦ / ١٦٤ .

(٤) ديوانه (١١٠) ، الجمل في النحو (١٥٠) ، شرح القصائد السبع (٥٥٠) .

(٥) بلا نسبة في شرح القصائد السبع (٥٥١) وفيه غيركم صبا ... ، التذييل والتكميل ٦ / ١٨٧ .

(٦) إعراب القراءات الشواذ ١ / ٤٧٣ .

يقول أبو عُبيدة : « أُنِّث (إلا أن قالوا) لأنها ههنا هو الفتنة ، في المعنى »[١] والتقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم[٢] .

وكذلك الأمر في بيت الأعشى ، أَنَّثَ (الغدر) لما كان السريرة في المعنى ؛ لأن الخبر إذا كان مفردًا فهو ما أخبرت به عنه في المعنى[٣] .

أما بيت لبيد :

فقد قالوا : أنث إلا قدام لأنه في معنى التقدمه ، وقيل لأنه في معنى العادة وهي خبر كان وخبر كان اسمها في المعنى[٤] .

لكن الكوفيين قد قيدوا هذه القاعدة بشروطٍ تتضح فيما يلي :

أولاً : ما نقله أبو بكر الأنباري عن الكسائي في قوله :

« إذا كانَ خبرُ كان مُؤنثاً واسمُها مُذكرًا وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث كان ويتوهَّم أنَّ الاسمَ مؤنثٌ إذا كان الخبر مؤنثًا »[٥] .

إذاً يتضح من قول الكسائي السابق أن العرب قد أنثت الفعل وفاعله مذكر بشروط وهي :

١ - أن هذا الفعل مقصورٌ على (كان) وحدها .

---

(١) مجاز القرآن لأبي عبيد ١٥ / ١٨٨ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ١٩٦ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١ / ١٩٦ .

(٤) لسان العرب مادة (قدم) ٧ / ٢٧١ .

(٥) شرح القصائد السبع (٥٥١) .

٢- خبر كان هذه لابد أن يكون مؤنثاً .

٣- أيضاً أن يكون هذا الخبر مقدماً على الاسم .

ثانياً :

أبو حيان عن الكوفيين شرطاً رابعاً وهو كون اسم كان مصدرًا إذ يقول :

« ... والكوفيون يجيزون في سعة الكلام تأنيث اسم كان إذا كان مصدراً مذكراً ، وكان الخبر مؤنثًا مقدمًا عليه »[١] .

إذًا فالكوفيون يجيزون تأنيثَ الفعل وفاعله مذكر إذا توفرت الشروط السابقة في سعة الكلام ولم يقصروه على الضرورة الشعرية .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي في تأنيث الفعل إذا كان فاعله مذكرًا أخبر عنه بمؤنث في سعة الكلام وَذلك لأمرين :

١) أنهم لم يجوزوه مطلقًا إنما شرطوه بشروط .

٢) وجود قراءَة في ذلك ، والقراءَة سنة متبعة لا يجوز ردُّها . وكلام الله لا يوجد فيه ضرورة .

نتيجة :

١- اقتصار العرب في شواهدهم في هذه المسألة على تأنيث الفعل (كان) وحده

---

(١) التذييل والتكميل ٦ / ١٨٨ .

دون أي فعل آخر – فيما بين يدي من مراجع - .

٢- قد يكون تجويز الكوفيين لهذه المسألة في سعة الكلام بناءً على تجويزهم تأنيث الفعل وفاعله جمع مذكرٍ سالم .

٣- تقدم الفاعل على عامله

قال أبو حيان :

« .. فذهب البصريون إلى أنَّه يجب تقديم العامل على الفاعل ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون: الزيدانِ قامَ، والزيدون قامَ ، ولا يجيز ذلك البصريون »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٢] والبصريون غير الأخفش ، ومنهم المبرد[٣] ، إلى وجوب تقدم العامل على الفاعل ، وإن وَرَدَ ما ظاهره تقدمُ الفاعل فإنهم يجعلون الضمير في الفعل مؤخراً . يقول ابن السراج :

« لا يجوز تقدمه على فعله إذا قلت (قامَ زيدٌ) فلا تقول : زيدٌ قامَ فترفعُ زيداً بقام ويكون (قام) فارغاً ، ولو جاز هذا الجاز أن تقول : (الزيدان قامَ والزيدون قامَ) تريدُ قام الزيدون وقام الزيدان »[٤] .

هذا وقد تبعهم كثير من النحويين من العصور المختلفة ومنهم : ابن السراج[٥] ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٢٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٦٢ .

(٣) المقتضب ٤ / ١٢٨ .

(٤) الأصول ٢ / ٢٢٨ .

(٥) الأصول ١ / ٧٣ – ٢ / ٢٢٨ .

والزبيدي[١] ، والفارسي[٢] ، وابن جني[٣] ، والجرجاني[٤] ، وابن السيد البطليوسي[٥] ، والزمخشري[٦] ، وابن الخشاب[٧] ، والأنباري[٨] ، والمجاشعي[٩] ، والنيسابوري[١٠] .

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ عامل الفاعل يشمل الفعل وشبههُ وهو (الاسم المشتق) لكن المُلاحظ على خلاف النحاة أنَّه كان حول (الفعل) وقد يكون ذلك بسبب أن (المشتق) ، كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما إذا تقدم عليهما مرفوعهما نحو : زيدٌ قائمٌ فإنَّ الإعراب لا محالة يكون مبتدأ وخبر . فلا إشكال في ذلك .

وقد احتجوا بما يلي :

أولاً : أنَّ الفاعل لو كان مُقدماً في (زيدٌ قامَ) لجاز أن تدخلَ عليه النواصب وهو دائماً مرفوع[١١] .

---

(١) الواضح في علم العربية (١٧٩) .

(٢) الإيضاح العضدي (١٠٦) .

(٣) اللمع في العربية (٧٩) .

(٤) المقتصد ١ / ٣٢٧ .

(٥) الحلل في إصلاح الخلل (١٤٦) .

(٦) ينظر: المفصل (٢٢) .

(٧) المرتجل (١١٧) .

(٨) أسرار العربية (٧٧) .

(٩) شرح عيون الإعراب (٩٤) .

(١٠) الدرر في شرح الإيجاز (٨٨) .

(١١) المقتضب ٤ / ١٢٨ .

ثانياً : أن الفعل مع الفاعل كجزئي كلمة فكما لا يُقدم عجز الكلمة على صدرها كذلك لا يُقدم الفاعل على فعله[١] .

ثالثاً : أنَّ الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يُسند إلى غيره نحو : زيدٌ قام أبوه وليس كذا إذا تقدم عليه الفعل[٢] .

رابعاً : يقول الجرجاني : « لأنه لو جعلنا (زيدٌ) في نحو : (زيدٌ ضربَ) مرفوعًا بضرب وكان (ضَرَبَ) فارغًا من ذكرٍ يعود إليه لوجب أن يجوز : الزيدان ضَرَبَ ، فلما لم يقولوا إلا (ضربا) علمتَ أنَّ الزيدان رفعهما بالابتداء والفاعل هو الألف في (ضربا) »[٣] .

خامساً : أنَّ الفعلَ عاملٌ في الفاعل ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول[٤] .

سادساً : لو كان الفعل عاملًا في الاسم المتقدم لا بضميره لما برز في التثنية والجمع[٥] .

وفي قول ابن يعيش : « أنَّ الفعل عاملٌ في الفاعل ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول »[٦] نظر ، إذ ليس كلُ عاملٍ واجبَ التقديم ، حيث نجدُ أحيانًا أخبارًا

---

(١) اللباب في علل الإعراب والبناء ١ / ١٤٩ .

(٢) اللباب في علل الإعراب والبناء ١ / ١٤٩ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٣٢٨ .

(٤) شرح المفصل ١ / ٧٤ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٠٧ .

(٦) شرح المفصل ١ / ٧٤ .

تُقدَّم على مبتدآتها وهي العاملة فيها ، عند مَنْ أجاز تقديم الخبر على المبتدأ وهم البصريون .

إذاً في عبارة ابن يعيش إطلاق في كل العوامل ، ولو تضمنت عبارته (الفعل) وحده لكان أوضح وأدَّق .

وقد وجدت نصاً للجرجاني يفي بهذا الغرض يقول فيه :

« ... فالعامل فوق المعمولِ في الرتبةِ فيختص بمواضع لا يقع فيها المعمول ، لما يكون للسيد من الرتبة مالا يكون للعبد ... فإذا لم تفرِّقْ بين الجواز والوجوب دُفِعتَ إلى ضروبٍ من التخليط »[١] .

هذا وقد جعل البصريون لإعراب الاسم المرفوع المقدم على الفعل حالتين :

الأولى : أنه مبتدأ والجملة بعده خبر .

وذلك حينما يتقدم الاسم على الفعل مباشرةً من غير أن يسبق الاسم ما يختص بهذا الفعل ، نحو : زيدٌ قامَ . فهنا (زيدٌ) مرتفع بالابتداء وفي (قام) ضمير من زيد هو الفاعل[٢] .

الثانية : أن الاسم المرفوع فاعلُ فعلٍ مضمر يفسره الظاهر .

---

(١) المقتصد ١ / ٣٠٤ – ٣٠٥ .

(٢) شرح عيون الإعراب (٩٤) .

وذلك حينما يسبق هذا الاسم ما يختص بالدخول على الفعل كأدوات الشرط[١] .

نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[٢] .

ومنه قول الشاعر :

إِذاً لَقَـامَ بنـصْرِي مَعْـشَرٌ خُـشُنٌ[٣] عِنْد الحفيظَةِ إنْ ذُو لُوثـةٍ[٤] لانـا[٥]

إذاً في الآية السابقة يجب رفع الاسم (أحدٌ) على الفاعليـة بفعـل مـضمر يفـسره الفعل المذكور ، والتقدير : إنْ استجاركَ أحدٌ من المشركين استجاركَ فأَجِره[٦] .

وكذلك الحكم في قول الشاعر . ويكون التقدير : إنْ لانا ذو لوثةٍ لانا[٧] .

وأجاز الأخفش في الآية الإعراب بالوجهين (الابتداء) و(الرفـع عـلى الفاعليـة بفعل مضمر) لكنه بعد ذلك يقول :

« والرفع على فعلٍ مضمرٍ أقيسُ الوجهين »[٨] .

أما إن سبق الاسم المرفوع أدوات الاستفهام نحو قوله تعالى :

---

(١) المفصل (٢٢) .

(٢) التوبة / ٦ .

(٣) خُشُنٌ : كتيبة خشناء : كثيرة السلاح . ينظر : لسان العرب ، مادة (خشن) ٣ / ١٠٦ .

(٤) ذو لوثة : رجل ذو لُوثة : بطيء متكث ذو ضعف ، ينظر : لسان العرب ، مادة (لوث) ٨ / ١٥٠ .

(٥) يُنسب لقريط بن أنيف العنبري في الخزانة ٧ / ٤٤١ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٠٣ .

(٧) شرح المفصل ١ / ٨٢ .

(٨) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٢٧ .

﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْ ﴾[١] .

فيجوز في هذا الاسم الوجهان السابقان من الإعراب ، أي الرفع على الابتـداء أو على الفاعلية بفعلٍ مضمرٍ يفسره الظاهر .

إلا أنَّ الجرمي يختار الرفع على الابتداء ؛ لأن الاستفهام يقع بعده المبتـدأ والخـبر ، ولا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف[٢] .

أما ابن هشام فيعربه فاعلًا حيث يقول : « وفاعليته أرجح من ابتدائيته »[٣] .

أما الكوفيون[٤] ومعهم قطرب[٥] والأخفش[٦] ، فقد جوزوا تقـدم الفاعـل عـلى عامله . فقالوا في تعريفه : « هو ما أسند إليه الفعل : وشبهه ، وحقه أن يلي الفعل وقـد يتقدم عليه »[٧] يقول قطرب : « إذا قلتَ (زيدٌ قامَ) فإنَّ زيداً فاعلٌ في حال تقديمه كما هو في حال تأخيره » .

واحتجوا بالسماع بقول الزبَّاء :

مَـــا للجـــمالِ مَـــشْيُهَا وَئيـــدًا أَجَنْـــدَلاً يَحْمِلْـــنَ أَمْ حَدِيـــدًا[٨]

---

(١) التغابن / ٦ .

(٢) ينظر رأيه في : شرح المفصل ١ / ٨١ .

(٣) الجامع الصغير (٧٧) .

(٤) ينظر رأيهم في الموفي في النحو الكوفي (١٨) .

(٥) ينظر رأيه في الحلل في إصلاح الخلل (١٤٦) .

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٣٢٧ .

(٧) الموفي في النحو الكوفي (١٨) .

(٨) ينسب للزباء في المغني ٢ / ٥٢ .

٢- قول امرئ القيس :

فَظَـلَّ لَنَـا يَـومٌ لَذيـذٌ بنعمـةٍ فَقِـلْ في مَقيـلِ نَحْـسُهُ متغيِّـبِ[١]

٣- قول عمر بن أبي ربيعة :

صَـدَدْتِ فَأَطْوَلْـتِ الـصُدُودَ وقلَّـما وِصَالٌ على طُوْلِ الـصُدُودِ يَـدُومُ[٢]

٤- قول النابغة :

وَلابُدَّ مِنْ وَجْنَـاءَ[٣] تـشري براكِـبٍ إلى ابْنِ الجلاح سَيْرُها الليلَ قاصدِ[٤]

إذاً ففي الشواهد السابقة يرى الكوفيون ومن وافقهم أنَّ الفاعل فيهـا تقـدم عـلى عامله وهو :

في الشاهد الأول (مشيُها) تقدم على عامله (وئيداً) [٥] .

وفي قول امرئ القيس تقدم الفاعل (نحسُهُ) على عامله (مُتغيـبِ) [٦] وكـذلك بيت ابن أبي ربيعة ، تقدم الفاعل (وصالٌ) وهو الفاعل على عامله (يدوم) أما بيـت النابغة فقد تقدم الفاعل (سيرُها) على عامله (قاصدِ) .

---

(١) ديوانه (٣٨٩) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي ت ١٣٠هـ. ينظر : الأغاني ٩ / ٩٣ .

(٢) شرح ديوانه (٥٠٢) ينسب لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١ / ٦٢ وللمرار في شرح شواهد المغني ٢ / ٧١٧ .

(٣) الوجناء : الغليظة الصلبة ، ينظر لسان العرب مادة (وجن) ٩ / ٢٢٧ .

(٤) ديوانه (١٤٠) ، توجيه اللمع (١٢٢) .

(٥) الدرر اللوامع ٢ / ٣٨١ .

(٦) الخزانة ١ / ٤٥٦ .

هذا وقد تأوَّل البصريون شواهد الكوفيين بما يتوافق مع مذهبهم كما يلي :

١) جعلوا قوله (مشيُها) في الشاهد الأول مبتدأ حُذِف خبره وبقي معموله والتقدير : يظهر وئيداً أو يكون وئيداً[١] .

٢) أما بيت امرئ القيس ، فقد أُجيبَ عنه بـ[٢] :

أ –قد يكون قائله أراد : نحسُهُ متغيبيَّ . بياء المبالغة وخفف بالياء في الوقف .

ب – أنَّ (مقيلا) اسم مفعول من (قِلتَه) بمعنى أقلته . أي فَسَخْتَ عقد مبايعته فاستعمله في موضع متروك مجازاً .

وهو قول ابن كيسان :

٣) وجعل سيبويه قول ابن أبي ربيعة في الشاهد الثالث من قبيل الضرورة الشعرية التي لا تدور في الكلام[٣] . وتبعه في هذا الأعلم الشنتمري[٤] وابن عصفور[٥] .

٤) أما بيت النابغة في الشاهد الرابع فأُوِّل على أنَّ قاصداً صفةٌ لراكب[٦] .

هذا ويحتج بعض الباحثين للكوفيين فيقول :

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٠٨ ، شرح شواهد العيني ٢ / ٤٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٠٨ .

(٣) الكتاب ١ / ٦٢ .

(٤) ينظر : رأيه في : (تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث (٤٠٥) .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٦٠ .

(٦) توجيه اللمع (١٢٢) .

« لأنَّ مِنْ أصولهم أنَّ التقدير يكون بقدره ولا يُلجأ إليه في العمل إلا إذا عدم التركيب عاملاً لفظياً يمكن إسناد العمل إليه ، فلا يلجأ إلى التقدير إلا لضرورة إقامة المعنى النحوي للتركيب »[١] .

وللعلماء المحدثين رأيهم في هذا الموضوع ،

فنراهم ينقسموا فريقين : فريقٌ يؤيد البصريين وينتصر لهم .

وفريق يؤيد الكوفيين ويدافع عن رأيهم .

فمن المؤيدين للبصريين (إبراهيم أنيس) .

فيبلغ من تمسكه برأي البصريين أن ينفي الفعلية عن المضارع (يدعوا) في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾[٢] فيقول :

« إذا تقدم المسندُ إليه نحو « والله يدعوا إلى دار السَّلام » وَجَبَ أن نَعُدَّ الجملة اسمية لأن المضارع هنا ليس في الحقيقة فعلاً ، إنما هو وصفٌ »[٣] .

ومن الفريق المؤيد للكوفيين ، نجد الدكتور مهدي المخزومي فينعتُ البصريين بالقصور في استلهام أساليب العرب الأصلية ، وأهمها الأسلوب القرآني حين وضعهم لقواعدهم وحين تفريقهم بين الجملة الاسمية والفعلية[٤] .

---

(١) (الوجوب في النحو) حصة الرشود (٢٦٥) .

(٢) يونس / ٢٥ .

(٣) من أسرار العربية (٥٦) .

(٤) (قضايا نحوية) (١٣٧) .

أما الدكتور خليل عمايرة فإنه يرى أَنَّ الفاعل هو الفاعل سواءً تقدم على فعله أو تأخر . ثم يواكب البلاغيين بقوله :

(وما التقديم إلا لغرضٍ في نفس المتكلم مضموناً لا شكلاً) [١] .

وتجعل الدكتورة سناء البياتي (الإعراب) هو الفيصل في هذا الموضوع لأهميته في الدلالة على المعاني . فتقول :

« ما دامت لغتُنا مُعربةً تتخذ الإعراب دليلاً على المعاني النحوية ولا يكون لموقع الكلمة مهمة التعريف بوظيفتها النحوية في الجملة إلا في حالاتٍ قليلة ، فإنَّه لا يوجد ما يُشكِلُ في فهم الفاعل ومعرفته إذا تقدم ، فحين يُقدم على فعله فذلك لا يعني أنَّه فارق معناه النحوي إلى صفةٍ أخرى »[٢] .

الترجيح :

يترجح لي الأخذ بالرأي الكوفي لأمرين :

١ - بعده عن التكلف والصناعة البحتة التي تجعل (النحو) في منأى عن روح اللغة .

٢ - كأنَّ في مذهبهم كثيرًا من الانضباط في تقسيم الجمل ، حين يكون عامل الفاعل (فِعلاً) فإذا وُجِدَ الفعل في الجملة سواءً تقدم الفاعل أو تأخر فإن الجملة تكون فعلية .

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها (٩٤) .

(٢) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (١٣٣) .

أما إذا وُجِدَ الاسم فقط فالجملة اسمية .

وعلى هذا فإنه لا يشكل على الدارسين في المراحل المبتدئة فهم الفارق بين الجمل الاسمية والفعلية .

٤- إسناد الجملة إلى الفعل المبني للمعلوم

قال أبو حيَّان :

« الفاعل : هو المفرَّغُ له العامل على جهة وقوعه منه : أو تركه ، فالمُفرَّغ له العامل يكون اسمًا ظاهرًا أو مُضمرًا ، أو مقدرًا به ، وذلك أنَّ ، وأنْ ، وما ، ولو عند مَنْ يثبتُ أن (لو) مصدرية نحو : يُعجبني يقومُ زيدٌ ، وظَهَرَ لي أَقامَ زيدٌ أم عمرو .

وذهب الفراء وجماعة : إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلًا قلبيًا »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون أمثال : المازني[٢] ، المبرد[٣] ، الزجاج[٤] ، إلى أنَّ الفاعلَ لا يكون جملةً . وتبعهم في هذا مجموعة من النحويين ومنهم : الفارسي[٥] ، والزمخشري[٦] ، والسهيلي[٧] ، والعكبري[٨] ، وابن الحاجب[٩] ، وابن عصفور[١٠] ، وأبو حيَّان[١١] ، والسمين[١٢] ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٢٠ .

(٢) ينظر رأيه في : نحو المازني (٤٣) .

(٣) ينظر رأيه في : إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨٤ – ٨٥ .

(٥) المسائل البصريات (٧٢٠ – ٧٢١) .

(٦) الكشاف ٢ / ٣٤٥ .

(٧) نتائج الفكر (٤٣١) .

(٨) اللباب ١ / ١٥٣ .

(٩) أمالي ابن الحاجب ٤ / ١٤٧ .

(١٠) شرح الجمل ١ / ١٥٧ .

(١١) التذييل والتكميل ٦ / ١٧٣ .

(١٢) الدر المصون ١ / ١٣٦ .

وابن هشام[١] ، والشاطبي[٢] .

- وقد احتجوا بما يلي :

أولاً : أنَّ الفاعلَ قد يكون معرفًا بأل ومضمرًا ، والجملة لا يصح إضمارها ، ولا الكناية عنها ، لأنها لا تكون معرفة[٣] .

ثانياً : أنَّ الفاعلَ جزءٌ من الفعل ، والجملة لا يمكن أن تكون جزءًا منه ، لاستقلالها[٤] .

ثالثاً : أنَّ الفاعل محكومٌ عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردًا . بخلاف الأحكام فإنها تكون بالمفرد تارةً وبالجملة تارةً أخرى[٥] .

وإذا جاء ما ظاهره أنَّ الفاعلَ جملةٌ نحو :

١- قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[٦] .

٢- قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡ ﴾[٧] .

---

(١) المغني ٢ / ٤٤٩ .

(٢) المقاصد الشافية ٢ / ٥٤٠ .

(٣) المسائل البصريات (٧٢٠ - ٧٢١) .

(٤) اللباب ١ / ١٥٣ .

(٥) أمالي ابن الحاجب ٤ / ١٤٧ .

(٦) يوسف / ٣٥ .

(٧) طه / ١٢٨ .

٣- قوله تعالى : ﴿ ... وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾[١] .

فإنَّ هذه الجمل التي في الآيات لا تكون عندهم فاعلًا أبدًا ، إنَّما الفاعل فيها هو المصدر المضمر المفهوم من الفعل وتقديره :

في الآية الأولى : بَدَا لهم هو أي (البداءُ) [٢] . وقدره المازني بـ (بدوٌ) [٣] .

وفي الآية الثانية : يهدِ لهم (هدى) [٤] .

أما الآية الثالثة فتقديره : هلاكُهم وحالُهم لدلالة الكلام عليه[٥] .

وفي فاعل الفعل (بَدَا) السابق وجوهٌ أخرى ذكرها تابعو البصريين وهي :

١ - أن يكون الفاعل هو الجار والمجرور (لهم) وهو رأي السهيلي[٦] .

٢ - أن يكون ضميراً يعود على المصدر المنسبِك من قوله (إلا أن يُسْجَنَ) أو على المصدر المفهُوم من قوله (لَيُسْجَنُنَّ) أو على المصدر الدال على السِجن في قوله (قال رب السِجنُ أَحَبُ إليَّ) والتقدير على هذه الاحتمالات كُلِّها :

ثم بدالهم من بعد ما رأوا الآيات هو ، أي :

(سَجْنَهُ) وهو رأي أبي حيان[٧] .

---

(١) إبراهيم / ٤٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨٤ – ٨٥ .

(٣) نحو المازني (٤٣) .

(٤) التذييل والتكميل ٦ / ٢٢٣ .

(٥) الدر المصون ٧ / ١٢٤ .

(٦) نتائج الفكر (٤٣١) .

(٧) التذييل والتكميل ١ / ٥٧ .

٣- أن يكون مضمرًا يدل عليه السياق . أي : بدا لهم رأيٌ . ذكره السمين[١] .

٤ - أن يكون الفاعل مضمون الجملة ومعناها لكن إذا تـأوَّل بـالمفرد ، وهـو رأي الشاطبي ، إذ يقول :

« لَيست الجملة هي الفاعل ، إنما معنى الجملة هو الفاعل وهو المفرد ، مـثلما وقـع المبتدأ جملة في اللفظ ؛ لأن المعنى مع المفرد نحو :

سواءٌ أَقُمتَ أم قعدتَ . وهو كثير في القرآن والكلام العربي .

لأن تقديرها : قيامُك وقعودُك . أمـا الجملـة فـلا تقـع فاعلـه أبـدًا إلا عـلى هـذا المعنى »[٢] .

- أما سيبويه[٣] والكوفيون ومنهم ثعلب وهشام ، فقد أجازوا أن يكـون الفاعـلُ جملةً ، نحو : يُعجبني يَقومُ زيدٌ ، ظَهَرَ لي أقام زيدٌ أم عمر[٤] .

وقد قالوا في تعريف الفاعل :

« هو ما أُسنِدَ إليه الفعل أو شبهه ... وحقه أَنْ يـلي الفعـل وقـد يتقـدم عليـه ... ويكون جملة نحو : بَدَا لي يَقومُ زيدٌ »[٥] .

---

(١) الدر المصون ٦ / ٤٩٤ .

(٢) المقاصد الشافية ٢ / ٥٤٠ .

(٣) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٩ .

(٤) ينظر رأيهم في التذييل والتكميل ٦ / ٢٥٩ ، ائتلاف النصرة (٩٩) .

(٥) الموفي في النحو الكوفي (١٨) .

إذًا فالفاعل عندهم في قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ هو الجملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) [١] .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ ... ﴾ الفاعل هو جملة (كَمْ أهلكنا) [٢] .

أما قوله تعالى : ﴿ وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ... ﴾ فإن الفاعل هو جملة (كيف فَعَلْنا) [٣] .

وهناك من الكوفيين من أجاز أن يكون الفاعلُ جملةً لكن قيَّده بشرط ، وهو الفراء وجماعة . وشرطهم أن يكون الفعل قلبيًا ، أي من أفعال القلوب ، ويكون هناك مُعَلِّقٌ عن العمل . نحو : ظَهَرَ لي أَقامَ زيدٌ ، وإلا فلا[٤] .

نَعلمُ أنَّ أفعال القلوب وهي :

عَلِمَ – ظنَّ – خالَ – حَسِبَ – وَجَدَ – زَعَمَ – رأى – درى – جَعَلَ – حجا . وما في معناها أنها تُعلَّق ، أي يَبطُل عملها في اللفظ دون التقدير إذا وليها الاستفهام والقسم[٥] .

لهذا جَوَّز الفراء ومَنْ معه فاعلية الجملة في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ

---

(١) الهمع ١ / ١٦٤ .

(٢) المغني ٢ / ٤٦٠ .

(٣) الدر المصون ٧ / ١٢٥ .

(٤) ينظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٣٢٠ ، المغني ٢ / ٤٧٨ .

(٥) شرح المفصل ٧ / ٨٦ .

ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ لأنَّ اللام في (لَيَسْجُنُنَّهُ) عنده لام القسم[١] .

ويظهر في هذه الآية ومما يتفق مع رأي الفراء ومَنْ معه قوله تعالى : ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ... ﴾ .

٢- قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ .

فنجد في الآيتين أنَّ الفعلين جاءا في معنى الفعل القلبي (عَلِمَ) ، كذلك فقد وُجِدَ المعلِّق عن العمل وهو الاستفهام (كيف) في الآية الأولى . و(كَمْ) في الآية الثانية .

يقول الفراء : « أولم يَهْدِ لهم كم أهلكنا » ، كم في موضع رفع بـ (يَهْدِ) كأنك قلت : أَوكم تَهدِ هم القرون الهالكة »[٢] .

ومما يُرَدُّ به على الفراء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم ... ﴾ .

قول السهيلي : (« اللام » في قوله (لَيَسْجُنُنَّهُ) هي لام مؤكِّدة ، والجملة المؤكَّدَة باللام لا تكون في موضع الفاعل أبداً »[٣] .

ونجد مِنْ البَاحثين مَنْ ينتصر للكوفيين وهو علي بن أحمد بقوله :

« بالإمكان مجيءُ الجملةِ فاعلًا ، كما جاء المصدر المؤول من الحرف المصدري مع الفعل فاعلاً ، ومِنْ أنْ ومعموليها فاعلًا نحو : « يَسُرَّنِي أنْ نتفوقَ » ، و« يسرني أنَّك متفوقٌ »[٤] .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣٣ .

(٣) نتائج الفكر (٤٣١) .

(٤) نحو المازني جمع وتوثيق ودراسة (٤٣) .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري المانع كـون الفاعـل جملـةً . وذلـك لأن الفاعل جزء من الفعل ، والجملة مستقلة فلا يمكن أن تكون جزءًا منه[١] .

(١) اللباب ١ / ١٥٣ .

٥- تقدير الاسم في ليس ولا يكون

قال أبو حيان :

« ... وأما اسمها فقال ابن مالك وصاحب البسيط : هو محذوف .

حُذِف الاسم ؛ لقوة دلالة الكلام عليه ، وهذا القول مخالفٌ لما اتفق عليه الكوفيون والبصريون من أنَّ الفاعل مضمرٌ لا محذوف ، فقدَّره الكوفيون عائدًا على الفعل المفهوم من الكلام السابق إذا فَلت : قام القومُ ليس زيدًا ، فالمعنى ليس هو زيدًا . أي : ليس فعلُهم فعلَ زيدٍ ، حُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ،

وقدَّره البصريون ضميرًا عائدًا على البعض المفهوم . المعنى ليس هو ؛ أي بعضُهم زيدًا »[(١)] .

تفصيل الخلاف :

ليس ولا يكون هما من أدوات الاستثناء الملازمة للفعلية ، فلا تكون إلا فعلًا ، يقول سيبويه : « وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ (لا يكون) و(ليس)[(٢)] » .

والمستثنى بهما واجب النصب ؛ لأنه مستثنى من فاعلهما .

ووَجَبَ استتار ذلك الضمير للأسباب التالية :

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٥٣٨ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٢٢ .

١) أنهما نظيرتا (لاتَ) إذ لا يكون اسمها إلا مضمرًا[١] وهو قول سيبويه .

٢) لأنه قد استُغني عنه بدلالة الكلام عليه[٢] . وهو قول سيبويه .

٣) لأن (البعض) وَقَعَ موقع (إلا) و(إلا) لا تنصرف بأن تُضمر وتظهر[٣] .

٤) لو أُظهِر (البعض) لقامت (ليس) واسمها مقام (إلا) وهي حرف ولا يقوم مقام الحرف شيئان . قاله الواسطي وتبعه ابن يعيش[٤] .

يقول الدكتور أسعد خلف العوادي مرجحاً حجة سيبويه ، لوجوب استتار ذلك الضمير بأنه قد استغنى عنه بدلالة الكلام عليه على حجة ابن يعيش السابقة بقوله : « لأن اللفظ إذا كَثُر استعماله تُرِك إظهاره ، أما علة ابن يعيش فاعتمادها على القياس فقط »[٥] .

وقد ذهب سيبويه[٦] ، والبصريون[٧] مثل : المبرد[٨] ، إلى أنَّ (ليس) و(لا يكون) اسمهما ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على البعض المفهوم من الكل السابق . والمعنى ليس بعضُهم زيدًا .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين مثل :

---

(١) الكتاب ١ / ١٠١ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٦٧ ، شرح عيون الإعراب (١٩١) .

(٣) شرح اللمع (٨٤) .

(٤) شرح اللمع (٨٤) ، شرح المفصل ٢ / ٧٨ .

(٥) العلل النحوية في كتاب سيبويه (١٩٢) .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٦٧ .

(٧) ينظر رأيهم في شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، التصريح ٢ / ١٠٣ .

(٨) المقتضب ٤ / ٤٢٨ .

الـوراق[١] ، وابـن الخبـاز[٢] ، وابـن يعـيش[٣] ، والـرضي[٤] ، وابـن مالـك[٥] ، وابـن هشام[٦] .

يقول المبرد :

« اعلم أنهما لا يكونان استثناءً إلا وفيهما ضمير... وذلك قولك : جاءني القومُ لا يكون زيدًا ، وجاءني القومُ ليس زيدًا ، كأنَّه قال : ليس بعضُهم ولا يكون بعضُهم »[٧] .

ومما احتجوا به :

أولاً : أنَّ لفظ (البعض) يكون للواحد ولأكثر من الواحد[٨] .

ثانياً : أنَّ (بعض) يلتزم وجهًا واحدًا في اللفظ وهو التذكير حتى وإن كان مضافًا إلى مؤنث نحو : أتاني النساء لا يكون فلانة[٩] . ولو كان الضمير عائداً على ما قبلـه أو على ما بعده لكان على حَسَبِه[١٠] .

---

(١) العلل في النحو (٢٥١) .

(٢) توجيه اللمع (٢٢٤) .

(٣) شرح المفصل ٢ / ٧٨ .

(٤) شرح الرضي ٢ / ١٣٨ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣١١ .

(٦) المغني ١ / ٣٢٥ ، شرح اللمحة البدرية ٢ / ١٧٦ .

(٧) المقتضب ٤ / ٤٢٨ .

(٨) العلل في النحو (٢٥١) .

(٩) العلل في النحو (٢٥١) .

(١٠) الاستغناء في أحكام الاستثناء (١٠٥) .

ثالثاً : لأن لفظ البعض يتمثل به القياس من ألا يتحمل ليس ولا يكون ضميرًا يُطابق ما يتقدمه لأن الاستثناء مقدَّر الاستئناف[١] .

ونجد في الشواهد التالية :

١- قول رسول الله ﷺ : « كُلُّ خُلقٍ يُطبَع عليه الإنسان ليس الخيانةَ والكذبَ »[٢] .

٢- وقوله كذلك : « ما أَنهَرَ الدَّمَ ، وذُكِرَ اسم الله عليه فَكُلْ ، ليس السِنَّ والظَّفْرَ »[٣] .

٣- وقوله : « ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شِئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء »[٤] .

اسم (ليس) مضمرًا فيها يعود على البعض المفهوم من الفعل السابق وهو (يُطبَعُ) في الشاهد الأول و(كُلُّ) في الشاهد الثاني والتقدير : ليسَ هو . أي : ليسَ بَعضُهُ[٥] .

٤- قول تأبَّط شرًا :

لا شَيءَ أَسْرَعُ منـي لَـيْسَ ذا عُـذْرٍ وذا جَنَاحٍ بجَنبِ الرَّيْدِ خَفَّاقِ[٦]

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣١١ .

(٢) شعب الإيمان ٦ / ٤٥٥ .

(٣) فتح الباري ٩ / ٦٣٠ – ٦٣١ ، كتاب الذبائح ، وأَنهرتُ الدم : أَسَلْتُهُ ينظر : الصحاح ١ / ٤١١ .

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع ٢ / ٦٧ ، مجالس العلماء (١١٨) .

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢ / ١٦٧ .

(٦) المفضليات (٢٨). والرَّيد: حرف من حروف الجبل. الحرف النائي منه. ينظر: لسان العرب مادة (ريد)٤/ ٣١٧ .

٥- قول عمر بن أبي ربيعة:

لَيْـــتَ هـــذا اللَّيـــلَ شَـــهْرٌ لا نـــــرى فيـــــه عَرِيْبـــــا
لَـــــيسَ إيـــــايَ وإيـــــا كِ ولا نَخْـــــشى رَقِيبـــــا[١]

في الشواهد السابقة جاء عندهم اسم (ليس) مضمرًا فيها تقديره (البعض) المفهوم من الفعل السابق .

أما الكوفيون[٢] ، فإنَّ اسم (ليس ولا يكون) عندهم ضميرٌ مستتر عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق .

يقول الفراء : « ... والتقدير : ليسَ فعلُهم فعلَ زيدٍ . فحَذَف المضاف ، وأعاد الضمير على الفعل المفهوم من الكلام السابق »[٣] .

فإذا قيل : قامَ القومُ ليس زيدًا ،

فالمعنى : ليس هو زيدًا . أي ليس فعلُهم فعلَ زيدٍ[٤] .

ويُقدر في الشواهد التي سبقت كما يلي :

في الشاهد الأول في قوله عليه السلام « كل خلقٍ يطبعُ .... »

يكون ليس طبعُهم طبعَ الخيانةِ والكذبِ .

---

(١) ديوانه (٥٤) ، المعجم المفصل في شواهد العربية ١ / ١٤٢ .

(٢) ينظر رأيهم في شرح المفصل ٢ / ٧٨ ، التصريح ٢ / ٥٨٣ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢ / ١٧٦ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٥٣٨ .

وفي الشاهد الثاني : ليس أكلُهم أكلَ السِّنِ والظفرِ .

وقد اعترض على هذين المذهبين (البصري والكوفي) ، فيُعترضُ على المذهب البصري عند إعادته الضمير على البعض ، بأنَّ فيه بُعداً ؛ لإطلاقهم حينئذٍ البعض على الجميع إلا واحدًا[١] .

أما المذهب الكوفي فيُعتَرضُ عليه عند إعادته الضمير على الفعل المفهوم من الكلام السابق وذلك لسببين :

١) أنَّ فيه تقديرًا لمحذوف لم يُلفظ به قط[٢] .

٢) أنَّ هذا التقدير غير مَطَّرد بدليل : قام إخوتُك ليس زيدًا ، ولا يكون زيدًا[٣] .

أما المستثنى المنصوب بعد ليس أو (خبرها) نحو : الخيانة والسِّن في الأحاديث السابقة فإنه عند تقدير الاسم بـ (البعض) كما قال البصريون فإني أرى أنَّ هذا المستثنى المنصوب كأنه عطف بيان لذلك البعض ، وإنْ لم يكن لفظياً إلا أنَّهَ في النيةِ كذلك . فيكون أمرًا معنويًا فقط ؛ لأن كونه عطف بيان في اللفظ يعترضه :

وجوب مطابقة التابع للمتبوع في إعرابه وتذكيره وتأنيثه ، وهنا لم تحصل المطابقة إذ أنَّ الاسم جاء بالرفع والخبر بالنصب .

---

(١) التصريح ٢ / ٥٨٤ .

(٢) التصريح ٢ / ٥٨٤ .

(٣) المساعد ١ / ٥٨٧ ، شرح الأشموني ١ / ٤٠٥ .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري عند إعادته الضمير على (البعض) المفهوم من الكل السابق وذلك للأسباب الآتية :

١) أن هذا التقدير هو الأقرب للسامع وهو المتبادر للذهن من أول وهلة .

٢) أن لفظ (البعض) يتناسب مع الاستثناء ، فكأنه مرادف له في المعنى فالاستثناء هو إخراج بعض من كل ، و(البعض) في حَقيقته خارج من كل لا محالة ، لذلك هما ، متفقان في هذا المعنى .

٣) أنَّ مذهبَهم أقلُ إضمارًا[١] .

أما مذهب الكوفيين فيُلحظُ فيه البعد .

نتيجة :

١) إنَّ استعمال الرسول ﷺ لهذه الأدوات (ليس ولا يكون) في الاستثناء في ثلاثة أحاديث يؤكد لنا انضمامها لهذا الباب ، وليس كما قال بعض الباحثين وهو الدكتور عبد الكريم الزبيدي أنَّ الشواهد عليها إنما جاء بها المتأخرون[٢] .

---

(١) شرح المفصل ٢ / ٧٨ .

(٢) (شواهد ليس ولا يكون) دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل النحوية بكتاب سيبويه (١٤١) .

٦ - تذكير الفعل إذا كان فاعلهُ جمعَ مذكرٍ سالماً

قال أبو حيان :

« ... فإنْ كان الظاهر جمع سلامةٍ في المذكر ، أو ضميراً يعود عليه فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز إلا بالياء فتقول :

يَقومُ الزيدون والزيدون يقومون ، وأجاز الكوفيون : تقومُ الزيدون ، والزيدون تقومُ بالتاء »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] إلى وجوب تذكير الفعل إذا كان فاعلهُ جمعَ مذكرٍ سالماً ، أو ضميراً يعود على جمع المذكر السالم نحو : « يقوم الزيدون » ، « الزيدون يقومون » وقد تبعهم في ذلك مجموعة من النحاة ومنهم :

الفارسي[٣] ، والسهيلي[٤] ، والشلوبين[٥] ، وابن مالك[٦]، وأبو حيان[٧] ، وابن هشام[٨]، وابن عقيل[٩] ، والخضري[١٠] .

---

(١) الارتشاف ٤ / ٢٠٢٨ .
(٢) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ٢٠٢٨ .
(٣) ينظر رأيه في شرح الأشموني ٢ / ١٧٥ .
(٤) نتائج الفكر (١٦٩) .
(٥) شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٥٨٢ – ٥٨٣ .
(٦) شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٩٨ .
(٧) التذييل والتكميل ٦ / ٢٠١ .
(٨) الجامع الصغير (٧٦) .
(٩) شرح ابن عقيل ١ / ٤٠٠ .
(١٠) حاشية الخضري ١ / ٢٤١ .

يقول السهيلي :

« فإنْ كان الجمع مُسَلَّماً فلابُدَّ من التذكير لسلامة لفظ الواحد ، فلا تقول : قالتِ الكافرون ، كما لا تقول : قالتِ الكافر ؛ لأنَّ اللفظ بحاله لم يتغير بطروء الجمع عليه »[١] .

وقد احتجوا بما يلي :

١ - أنَّ سلامة نظم الواحد في جمع المذكر أو جبت ذلك ، فالمفرد حين جمعه بهذا الجمع فإنَّ صورته لا تتغير[٢] .

وذلك نحو قولنا : (محمد ، محمدون) (معلم ، معلمون) . فإن صورة المفرد لم تتغير بالجمع .

٢- عدم ورود تأنيث الفعل وفاعله جمع مذكرٍ سالم[٣] .

٣- يقول أبو حيان : « لا يجوز ذلك لأنه بمنزلة قام زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ »[٤] أي : أنَّ جمع المذكر السالم بمنزلة المفرد المكرَّر بالعطف على عاملٍ واحد ، فكما لا يجوز قَامَتْ زيدٌ وزيدٌ كذلك لا يجوز قَامَتْ الزيدون .

أما الكوفيون[٥] ، فقد أجازوا تأنيثَ الفعل وفاعلُه جمع مذكرٍ سالماً .

---

(١) نتائج الفكر (١٦٩) .

(٢) نتائج الفكر (١٦٩) .

(٣) الهمع ٢ / ١٧١ .

(٤) التذييل والتكميل ٦ / ٢٠٠ .

(٥) ينظر رأيهم في التذييل والتكميل ٦ / ٢٠٠ .

فقالوا : قامت الزيدون ، تقوم الزيدون .

وقد ارتضى مذهبهم هذا ابن بابشاذ ، إذ ألحق علامة التأنيث بالفعل وفاعله جمع مذكر سالم[١] .

هذا وقد كان مِنْ حججهم الآتي :

أ) السماع ، فيما يلي :

١ - القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٢] .

٢ - نظم العرب : ١ - قول الشاعر :

جَمَتْـهُ بَنُـو الرَّبْـدَاءِ[٣] مِـنْ آلِ يـامنٍ بأَسْـيَافِهم حتـى أُقِـرَّ وأُوقِـرَا[٤]

وقول الآخر:

لَـوْ كُنْـتُ مِـنْ مـازنٍ لم تَـسْتَبِحْ إِبِـلي بَنُو اللَّقيطةِ مِنْ ذُهْـلِ بـن شـيبانا[٥]

---

(١) ينظر رأيه في شرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٨٤ .

(٢) يونس / ٩٠ .

(٣) الربداء : السوداء المنقطة بحمرة ، وهي من شياه المعز خاصة ، ينظر : لسان العرب مادة (ريد) ٤ / ٣٤ .

(٤) يُنسب لامرئ القيس في ديوانه (٩٣) .

(٥) ديوان الحماسة ١ / ٢٣ ، وقد نُسِبَ البيت لقُرَيْط بن أنيف في الخزانة ٧ / ٤٤١ ، ومعجم شواهد العربية ١ / ٣٨٢ ، وهو قُرَيط بن أنيف العنبري ، من شعراء بني تميم . (ينظر : شعراء بني تميم في الجاهلية والإسلام (٧٤٠) .

وقول النابغة الذبياني :

قَالَـتْ بنـو عَـامرٍ : خَـالُوا بنـي أَسَـدٍ يا بُؤسَ للجَهْـلِ ضَرَّاراً لأقْـوَامِ[١]

إذاً نجد في الآية السابقة وفي الأبيات الشعرية قد أُنِّثَتِ الأفعال (آمَنَتْ) ، (تَسْتَبِح ، (قَالَتْ) مع أَنَّ فواعلها ملحقة بجمع المذكر السالم وهي قوله (بَنُو) في جميع الشواهد .

وحيث لم يرتضِ البصريون هذا المذهب للكوفيين ، فقد قاموا بتأويل تلك الشواهد كالتالي :

١) في قول النابغة (قالت : بنو عامرٍ) فإنَّ (بني عامرٍ) قبيلة ، وأسماء القبائل تُحمَل مرةً على معنى القبيلة ومرةً على معنى الحي ، أي على التأنيث وعلى التذكير ، لذلك حُمِلَ قولُهم : قالت بنو عامر على معنى :

قالت : قبيلة بني عامرٍ[٢] .

وأَحْسَبُ قولَهم هذا صائباً .

٢) أنَّ (بنو) ليس جمعَ مذكرٍ سالم ، إنما هو ملحقٌ بهذا الجمع ، لأنَّ صورة مفردة قد تغيرّت في الجمع فأشبه جمع التكسير في جواز تذكير فعله وتأنيثه[٣] .

ب) القياس كالتالي:

أَنَّه كما يجوز في جمع التكسير أَنْ يكون المذكر بالتاء كذلك يجوز في هذا الجمع[٤] .

---

(١) ديوان النابغة (٢٢٠) ، لسان العرب ١ / ٨٩٧ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٥٨٣ – ٥٨٤ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك للهواري ٢ / ١٢٨ .

(٤) التذييل والتكميل ٦ / ٢٠٠ .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري الموجب تذكير الفعل إذا كان فاعلُه جمعَ مذكرٍ سالماً وذلك لأمرين :

١) لأن الأصل في الفعل التذكير لا العكس . وإنما جُلِبَتْ تاء التأنيث الساكنة للدلالة على الفاعل المؤنث . فقد جاءت لغرض أما الإتيان بها مع جمع المذكر السالم ، فليس هناك غرضٌ من ذلك بل إنه مُخَالفةٌ للنطق العربي السليم .

٢) لأنَّ ألفاظ جمع المذكر السالم لم تتعدد في شواهد الكوفيين إنما كانت في الآية الكريمة والأبيات الشعرية الثلاثة هي لفظٌ مُوَحَّدٌ وهو (بنو) فَدَّل على أنَّ هذا اللفظ مُستثنى من المسألة فهو ملحقٌ بهذا الجمع ، وليس جمعًا صريحًا للمذكر . وبتأويل ذلك اللفظ نصل لما وراءه من معنى .

٧- فاعل نعم إذا كان نكرة مفردة أو مضافة

قال أبو حيان :

« ولا يكون فاعلُها نكرةً مفردة ، ولا مضافة ، هذا مذهب سيبويه وعامة النحويين إلا في الضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والأخفش »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٢] ، والبصريون غير الأخفش مثل : المبرد[٣] ،

إلى أَنَّ فاعلَ (نعم وبئس) لا يكون نكرة مفردة ولا مضافة إلا في الضرورة .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين مثل :

الفارسي[٤] ، والزبيدي[٥] ، وابن جني[٦] ، وابن برهان العكبري[٧] ، والأنباري[٨] .

إلا أنَّ عباراتهم في هذا قد اختلفت ، فسيبويه يصرح بالمنع في قوله : « واعلم أَنَّهُ لا يجوز أن تقول : (قومُك نعم صغارُهُم وكبارُهُم) إلا أن تقول : (قَومُك نِعْمَ الصغار

---

(١) الارتشاف ٤ / ٢٠٤٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٧٩ .

(٣) المقتضب ٢ / ١٤١ .

(٤) ينظر رأيه في المقتصد ١ / ٣٦٥ .

(٥) الواضح في علم العربية (٨٥) .

(٦) اللمع في العربية (٢٠٠) .

(٧) شرح اللمع ٢ / ٤١٩ .

(٨) أسرار العربية (١٠٤) .

ونعم الكبارُ) و(قومُك نعم القومُ) وذلك لأنَّك أردتَ أَنْ تَجْعَلَهم مِنْ جماعاتٍ ومِنْ أُمَمٍ كُلُّهم صالح ، كما أنَّك إذا قُلْتَ : (عبد الله نعم الرجلُ) ، فإنَّما تريد أَنْ تجعله مِنْ أمةٍ كُلُّهم صالح ، ولم ترد أَنْ تُعَرِّفَ شيئاً بعينه بالصلاح بعد (نِعْمَ) »[١] .

فهو هنا لا يجوِّز كون فاعل (نعم) نكرة مضافة نحو : نعم صغارُهُم وذلك إضافة (صِغَار) وهي نكرة للضمير (هاء الغيبة) وذلك ، لأن فاعل (نعم) عنده لابد أن يدل على عموم الجنس ، والإضافة لغير ما فيه (أل) تناقض هذا الغرض ، إذ أنها تخصصه في جماعةٍ معينة[٢] .

أما أبو علي الفارسي فيقول : بأنَّ هذا ليس شائعًا[٣] .

ووصف الجرجاني بأنَّ كون فاعل (نعم وبئس) نكرة مفردة أو مضافة لا يكاد يوجد له نظير[٤] .

وقد احتجوا بما يلي :

أولًا : ما قاله سيبويه من أنَّ فاعل (نعم) لابد مِنْ دلالته على عموم الجنس ، والإضافة لغير ما فيه (أل) تخصصه بشيء معين[٥] .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٧٩ .

(٣) المقتصد ١ / ٣٦٥ .

(٤) المقتصد ١ / ٣٦٥ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٧٩ .

ثانياً : أنَّ ذكر الجنس يكون تنبيهًا على أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه[١] .

ثالثاً : أنَّ الجنس يُذكر للإعلام بأنَّ كلَ فضيلةٍ ورذيلةٍ افترقت في جميع الجنس فإنها قد اجتمعت في المخصوص بالمدح والذم[٢] .

أما الكوفيون[٣] والأخفش[٤] ، وابن السراج[٥] ، فقد أجازوا أن يكون فاعل (نعم وبئس) نكرة مفردة ومضافة في سعة الكلام . يقول الفراء :

« فإنْ أضفتَ النكرة إلى نكرة رَفَعتَ ونَصبتَ ، كقولك :

(نعم غلامُ سفرٍ زيدُ ، وغلامَ سفرٍ زيدٌ) »[٦] .

فهنا يتضح تجويزه مجيء فاعل (نعم) نكرة مضافة إلى نكرة .

وقد احتجوا بالسماع كما يلي :

١ - حكاية الأخفش : أَنَّ ناسًا مِنْ العرب يرفعون بنعم وبئس النكرة المفردة والنكرة المضافة إلى نكرة أخرى فيقولون :

(نعم أخو قومٍ أنتَ) [٧] .

---

(١) اللباب ١ / ١٨٣ .

(٢) اللباب ١ / ١٨٤ .

(٣) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ٢٠٤٧ .

(٤) ينظر رأيه في شرح المفصل ٧ / ١٢٩ .

(٥) الأصول ١ / ١١٤ .

(٦) معاني القرآن للفراء ١ / ٥٧ .

(٧) شرح التسهيل ٣ / ١٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٨ .

وهنا قد رفعوا بنعم (أخو) وهو نكرة مضافة لنكرة أخرى وهي (قوم) .

٢- قول الشاعر :

فـنعم صَـاحِبُ قَـومٍ لا سِـلاحَ لَهُـم وصَاحِبُ الركْبِ عثمانُ بن عَفَّانَا[١]

٣- قول الشاعر :

بـــئس قرينـــا يفـــنٍ هالـــك أُمُّ عبيـــدٍ ، وأبـــو مالـــكِ[٢]

٤- قول الشاعر :

ونعـم مَزْكَـأُ مَـنْ ضـاقَتْ مَذَاهبُـهُ ونعـم مَـنْ هـو في سِرٍّ وإعـلانِ[٣]

٥- قول تأبط شرًا :

نَيَـــاف القُـــرْطِ غَـــرَّاءُ الثَّنَايَـــا وَرِئـــدٌ للنِـــسَاءِ ونِعْـــمْ نِـــيْمُ[٤]

في الشواهد السابقة جاء فاعل نعم نكرةٌ مضافة إلى النكرة في البيت الأول وهو قوله (صَاحِبُ قومٍ) . وجاء نكرة مفردة ومضافة وهو قوله (قرينا يفنٍ) في البيت الثاني .

أما البيت الثالث فقد جاء فاعل نعم وهو (مزكأ) مضافا إلى (مَنْ) وهي نكرة موصوفة أو موصولة[٥] .

---

(١) شرح المفصل ٧ / ١٣١ ، وفيه يُنسب لحسان بن ثابت وقيل لكثير بن عبد الله النهشلي ، وبلا نسبة في المرتجل (١٤١) وكذلك في الموفي في النحو الكوفي (٨٧) .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ١٠ بلا نسبة .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٩ . والمزكأ : اسم مكان بمعنى لجأ .

(٤) ينظر : ديوانه (٦٩) وفيه : وريداءُ الشباب ونعمُ خيمُ . وينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٠ ، غرة الأسنان : بياضها . ينظر لسان العرب مادة (غرر) ٦ / ٥٩٩ . النيم : الضجيع والضجيعة . ينظر : خزانة الأدب ٩ / ٤١٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٩ .

وجعل فاعل نعم الثانية ضميرا مفسرًا بـ (مَنْ) وهي هنا نكرة غير موصوفة، والضمير بعدها مخصوص نعم ، وهو قول أبي علي في التذكرة[١] .

ويقول ابن مالك :

« ويجوز جعلها فاعل نعم وتكون موصولة و(هو) مبتدأ خبره (هو) آخر محذوف ، والتقدير : ونعم مَنْ هو في سرٍّ و إعلانِ ؛ أي : هو الذي شُهِر في سرٍّ وإعلانِ[٢] » .

وفي البيت الرابع جاء فاعل (نعم) نكرة مفردة وهي قوله نيم »[٣] .

مناقشة أدلة الكوفيين :

أ) تأوَّل عبد القاهر قول الشاعر : فنعم صَاحِبُ قومٍ ... » بأنَّه في حكم المضاف لما فيه (أل) بدليل قوله في الشطر الثاني من البيت :

(صَاحِبُ الرَّكْبِ) ، فكما أتى بـ (أل) في (الرّكب) فكأنه أتى بها أيضاً في (القوم) إذ معناهما واحد[٤] . وقد اختاره ابن يعيش[٥] .

ب) مجيء فاعل نعم نكرة مفردة أو مضافة لنكرة في الأبيات السابقة يُعزى

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١٠ .

(٤) المقتصد ١ / ٣٦٥ .

(٥) شرح المفصل ٧ / ١٣٢ .

للضرورة الشعرية[١] .

جـ) في قول الشاعر : (نعم مزكأُ مَنْ ...) أن قوله (مَنْ) أُرِيدَ به الجنس[٢] .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي في جواز مجيء فاعل نعم وبئس نكرة مفردة أو مضافة وذلك لأن هذا يعد لغةً للعرب كما حكاها الأخفش[٣] .

---

(١) الدرر اللوامِع ٢ / ١١٣ .

(٢) الدرر اللوامع ٢ / ١١٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٨ .

٨- فاعل نِعْمَ إذا كان ضميرًا مستترًا

قال أبو حيان :

« قالت العرب : (نِعمَ رجلاً زيدٌ) فذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أنَّ في (نعم) ضميرًا مُسْتكنًا هو فاعل بـ (نعم) و(رجلاً) تمييز لذلك الضمير ، وذهب الكسائي والفراء أنَّهُ لا ضمير ثَمَّ ، والفاعل بنعم هو زيدٌ ، والمنصوب عند الكسائي حال ، وتبعه دريود[١] .

وعند الفراء تمييز مِنْ قبيل المنقول ، والأصل : رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ ، حُذِفَ (رجلٌ) وقَامَتْ صفتُه مقامه ، ثم نُقِلَ الفعلُ إلى اسم الممدوح فقيل : نعم رجلاً زيدٌ .

وفي البسيط عن الكوفيين : أنَّ انتصاب رجلاً هو على التفسير للممدوح ولا يُقدِّرون فاعلًا ، وكأنَّك قُلتَ : زيدٌ الممدوح رجلًا »[٢] .

تفصيل الخلاف :

الفاعل في أفعال المدح والدم (نعم وبئس) على ثلاثة أقسام :

الأول : معرفٌ بآل ، نحو قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾[٣] .

---

(١) دريود : هو عبد الله بن سليمان بن المنذر القرطبي . قال السِّلْفي : معروفٌ بالنحو والأدب ، وله شعرٌ كثير. ت (٣٢٥هـ) . ينظر : (بغية الوعاة ٢ / ٤٤) .

(٢) الارتشاف ٤ / ٢٠٤٨ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ١٣٩ ، الأنفال / ٤٠ .

الثاني : مضافٌ لما فيه أل نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[١] .

الثالث : ضمير مستتر مفسراً بنكرة بعده على التمييز نحو : **نعم** رجلاً زيدٌ[٢] .

وهناك شروطٌ لهذا الضمير . وهي :

١) ألا يوصف ، لأنَّه سيأتي ما يفسره[٣] .

٢) يكون ملازمًا للإفراد ، فلا يبرز في تثنية ولا جمع استغناءً بجمع تمييزه[٤] .

٣) أن يعود على متأخرٍ لفظًا ورتبةً[٥] .

وهنا ذهب سيبويه[٦] والبصريون[٧] أمثال المبرد[٨] ، إلى أنَّ نحو (نعم رجلًا زيدٌ) يكون فاعل (نعم) ضميرًا مستترًا ، مفسرًا بتمييز وهو قوله (رجلاً) .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحاة مثل : ابن السراج[٩] ،

---

(١) النحل / ٣٠ ، توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ٧٩ .

(٢) المقرب ١ / ٦٦ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٠ .

(٤) حاشية الخضري ٢ / ٤٣ .

(٥) المغني ٢ / ٥٤١ .

(٦) الكتاب ٢ / ١٧٨ – ١٧٩ .

(٧) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ٢٠٤٨ .

(٨) المقتضب ٢ / ١٤١ .

(٩) الأصول ١ / ١١٤ .

ومكي[١] والفارسي[٢] ، والزبيدي[٣] ، وابن جني[٤] ، والجرجاني[٥] ، والحريري[٦] ، والزمخشري[٧] ، وابن الخشَّاب[٨] ، وأبو حيان[٩] ، وابن الضائع[١٠] .

يقول سيبويه :

« هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمراً ، وذلك لأنَّهم بدؤوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نووا[١١] .

فعنده أنَّ النكرة المنصوبة وهي (التمييز) إذا جاءت بعد (نعم) فإنَّ فاعلها لا يكون إلا ضميراً مستترًا . يقول ابن مالك في ألفيته :

---

(١) المشكل ١ / ١٤١ ، تحقيق : حاتم الضامن .

(٢) ينظر رأيه في المقتصد ١ / ٣٦٣ .

(٣) الواضح في علم العربية (٨٤) .

(٤) اللمع في العربية (٢٠٠) .

(٥) المقتصد ١ / ٣٦٤ .

(٦) شرح ملحة الإعراب (١٩٨) .

(٧) المفصل (٢٧٣) .

(٨) المرتَجَل (١٤١) .

(٩) تذكرة النحاة (١١١ – ٤٦٥) .

(١٠) ينظر رأيه في : الارتشاف ٤ / ١٦٢٤ .

وهو علي بن محمد بن يوسف الأشبيلي – قال ابن الزبير : « بلغ الغاية في النحو ولازم الشلوبين ، له شرح الجمل ، شرح الكتاب ت : (٦٨٠هـ) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٠٤ .

(١١) الكتاب ٢ / ١٧٨ .

ويَرفعـــانِ مـــضمرًا يُفَـــسِّرُه مُميـزٌ كـ (نعـم قومـاً معـشرُه) [١]

هذا وقد احتجوا لمذهبهم بـ :

أ) السماع ، ويتمثل في :

١ - آي الذكر الحكيم ، ومنه :

- قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[٢] .

- قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ .... ﴾[٣] .

- قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ .... ﴾[٤] .

نجد في الآيات السابقة مجيء فاعل نعم وبئس ضميرًا مستترًا مُفسَّرًا بنكرة منصوبة بعده على التمييز .

وهي في الآية الأولى قوله (بَدَلاً) ، أي : بِئسَ البدلُ إبليس وذريته بدلاً[٥] .

وكذلك الآية الثانية أُضمِرَ فاعلُ (بئسَ) مُفسراً بما ، فجعلها الأخفش تمييزًا[٦] ، وتبعه الزمخشري[٧] أما سيبويه فإنه قد جعل (ما) هي فاعل (نعم) وهي عنده معرفة

---

(١) ألفية ابن مالك (٣٧) .

(٢) الكهف / ٥٠ .

(٣) البقرة / ٩٠ .

(٤) البقرة / ٢٧١ .

(٥) الدر المصون ٧ / ٥٠٨ .

(٦) ينظر رأيه في الدر المصون ١ / ٥٠٨ .

(٧) الكشاف ١ / ١٢٧ .

تامة والتقدير : بئس الشيء[١] .

وفي الآية الثالثة أضمر فاعل (نِعْمَ) وُفسِّرَ بـ (ما) وقد وصفها الزمخشري بقوله : « هي نكرة لا موصوفة ولا موصولة . والتقدير : فنعم شيئًا إبداؤها »[٢] هذا وقد ضَعَّفَ ابنُ مالك هذا القول للزمخشري ، مُعَللاً ذلك ؛ بأنَّ التمييز المفسِّر لفاعل (نِعْمَ) المضمر لابُدَّ مِنْ اقترانه بأل ، وهذا لا يتحقق في (ما) فيقول : « ومِنْ شَرْطِ هذا التمييز أَنْ يَصْلُحَ لاقترانه بأل لأنه خَلَفٌ عن فاعلٍ مقرونٍ بأل ، فاشْتُرِطَتْ صلاحيته لها ، فلا يكون بلفظ : مثل ولا غير ولا أي »[٣] .

يتبين مِنْ نصه هذا ما يلي :

أ – أنَّه لا يرى صلاحية (ما) لتفسير فاعل نعم المضمر فيها لتنكيرها .

ب – شبه (ما) بمثِل وغير وأي ، وهي من الألفاظ المنَكَّرَة التي لا تتعرَّف ، ومِنْ شدة تنكيرها أنها لو سَبَقَتْ العلم فإنه يُصبِح نكرةً[٤] .

هذا وقد وجدتُ من خلال البحث أنَّ الزمخشري لم يتفرد برأيه المردود من ابن مالك حتى يخصَه بالرد ، لأنه قد سبقه به الجرجاني إذ يقول عن قوله تعالى : « إنْ تُبدوا الصدقات فنعمَّا هي » ، « والتقدير : إن تُبدوا الصدقات نعم شيئًا هي »[٥] .

---

(١) الكتاب ٣ / ١٧٨ .

(٢) المفصل (٢٧٣) ، الكشاف ١ / ٢٤٢ .

(٣) شرح عمدة الحافظ (٧٨٢) .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٠٩ .

(٥) المقتصد ١ / ٣٧٤ .

وكلٌ مِنْ : الزمخشري والجرجاني قد سُبِقا بمكي ، إذ عَلَّقَ على الآية السابقة بقوله : « ... و(ما) في موضع نصب على التفسير . وفي (نعم) ضميرٌ مرفوعٌ بنعم وهو ضمير الصدقات : « هي » مبتدأ وما قبلها الخبر تقديره : إنْ تبدو الصدقات فهي نعم شيئاً »[١] فأما سيبويه فإن (ما) عنده هي فاعل (نعم) فهي معرفة تامة[٢] وقد تبعه المبرد[٣] وابن السراج[٤] ، وهو أحد قولي الفراء[٥] .

٢- مِنْ نظم العرب : قول الشاعر:

لنِعمَ مَوْئلاً المولى إذا حُذِرَتْ بَأْسَاءَ ذي البغي واستيلاءُ ذِي الإحَنِ[٦]

- وقول الشاعر في مدح هرم بن سنان :

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تعرُ نَائبةٌ إلا وكان لمرتَاعٍ بِهَا وزرًا[٧]

وقول الراجز :

تقول عِرسي وهي لي في عَوْمَرَه بِئْسَ امْرَأً ، وإنَّني بِئْسَ المَرَه[٨]

---

(١) المشكل ١ / ١٤١ . تحقيق : حاتم الضامن .

(٢) الكتاب ١ / ١٢٢ .

(٣) المقتضب ٢ / ١٤١ .

(٤) ينظر رأيه في الارتشاف ٤ / ٢٠٤٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٥٨ .

(٦) بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (٧٨٢) .

(٧) التصريح ١ / ٩٥ .

(٨) غير منسوب في شرح ابن عقيل ٢ / ١٣٩ .

نلاحظ في الأبيات السابقة مجيء فاعل (نعم وبئس) ضميرًا مستترًا فيهما ، وقد فُسِّرَ بتمييز بعده ، وهو في البيت الأول قوله (مَوْئِلًا) وتقديره : لنعم الموئلُ موئلًا المولى . أي ملجأ[١] .

ومثله فاعل (نعم) في البيت الثاني ، قد فَسَّرَه التمييز (امرأً) والتقدير : نعم هو . أي : المرءُ هرم[٢] .

وكذلك قول الراجز قد أُضْمِرَ فاعل (بئس) فيه ، وفَسَّرَته النكرة المنصوبة على التمييز[٣] . وهي (امرأً) .

ب) واحتجوا كذلك بما يلي :

أولاً : أَنَّ التفسير بالنكرة المنصوبة يكون دائمًا بعد كل ما هو مبهمٌ من الأعداد ونحوها ، فكان فاعل نعم وبئس هنا كذلك[٤] .

ثانياً : فُسِّرَ فاعل (نعم وبئس) بالتمييز لأن النكرة من حيث نطقها أخفُ من المعرفة ، ففيه تخفيفٌ في اللفظ[٥] .

ثالثاً : أنَّ في الإضمار قبل الذكر تفخيمٌ للمقصود ، فسماع الشيء المبهم يكون أدعى للاهتمام بمعرفته والاستعداد لما هو آتٍ[٦] .

---

(١) شرح شواهد العيني ٣ / ٣٢ .

(٢) التصريح ١ / ٩٥ .

(٣) شرح شواهد العيني ٣ / ٣٢ .

(٤) الأصول ١ / ١١٤ ، شرح المفصل ٧ / ١٣١ .

(٥) العلل في النحو (١٦٢) ، أسرار العربية (١٠٥) .

(٦) الدرر في شرح الإيجاز (٢٩٤) .

رابعًا : أنَّ في إضمار فاعل (نعم وبئس) تحقيق أمرين ، الاختصار مع فهم المعنى[١] .

أما الكوفيون ، ويمثلهم الكسائي والفراء ، فقد قالوا في نحو : (نعم رجلًا زيدٌ) :

ليس في (نعم) فاعلٌ مضمر . إنما فاعلها هو (زيدٌ) المخصُوص بالمدح[٢] .

يقول صاحب الموفي : « ... ولا يكون صاحبه[٣] مستترًا اتفاقًا[٤] »[٥] .

وقد رَدَّ ابن هشام قول الكسائي والفراء السابق بقوله :

« وهذا مردودٌ بـ (نِعْمَ رجلًا كان زيدٌ ؛ لأنَّ الناسخ لا يدخل على الفاعل »[٦] .

لأننا لا نقول : ذَهَبَ كان زيدٌ .

ويُفهَمُ من كلامه أيضًا أنه في حال كون دخولُ الناسخ على الفاعل جائزًا ولو في التركيب نحو : نِعْمَ رجلًا كانَ زيدٌ ، إلا أنَّه في القياس لا يكون (زيدٌ) فاعلاً لنعم لأنه قد شُغِلَ بكان فهو مرفوعها ، فلابُدَّ هنا من تقدير فاعل مضمر لنعم .

فعلى هذا يكون قوله (نعم رجلًا كان زيدٌ) جائزًا من قول البصريين في التركيب وفي القياس ، لأنَّ زيدًا حينئذٍ يكون اسماً لكان مرفوعاً بها .

---

(١) اللباب ١ / ١٨٤ .

(٢) الارتشاف ٤ / ٢٠٤٨ ، المغني ٢ / ٥٤٢ .

(٣) أي فاعل نعم وبئس .

(٤) المقصود جمهور الكوفيين .

(٥) الموفي في النحو الكوفي (٨٧) .

(٦) المغني ٢ / ٥٤٢ .

وفاعل نعم مضمرٌ فيها . أما من قول الكوفيين فهو ممتنع في القياس وإن كان جائزاً في التركيب وهذه هي ثمرة الخلاف بين الفريقين في المسألة .

أما الاسم المنصوب بعد (نعم) نحو : (نعم رجلاً زيدٌ) فقد كان محلَ خلافٍ بين الكسائي والفراء .

فجعله الكسائي حالاً من (زيدٌ) وتبعه في هذا دريود[١] .

أما الفراء فعنده أنَّهُ تمييزٌ من قبيل المنقول . إذ أنَّ الأصل في : (نعم رجلاً زيدٌ) رَجُلٌ نِعْمَ الرجلُ زيدٌ حيث حُذف (رجلٌ) ، وقامت صفته مقامه ، ثم نُقِلَ إلى اسم الممدوح فقيل : (نعم رجلاً زيدٌ)[٢] أي وقع الفعل (نعم) على اسم الممدوح وهو (زيدٌ) فصار فاعلاً له بعد أن كان فاعله قوله (الرجلُ) .

وللفراء عند اتصال (ما) بـ (نعم وبئس) تفصيلٌ كالتالي :

أ) إذا تلا (ما) اسمٌ : نحو قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ فإنَّ له فيها رأيين ، الأول كما ذكرنا من قبل قد وافق فيه سيبويه إذ جعل (ما) هي فاعل (نعم) فهي عنده معرفة تامة بمعنى الشيءُ[٣] .

أما الثاني ، جعل (ما) مع (نعم وبئس) لفظٌ واحد ، كما جُعِلَتْ (حَبَّ) مع (ذا) كذلك. يقول : « فإذا جعلتَ « نعم » صلةً (لما) بمنزلة قولك « كُلَّما » و« إنَّما »

---

(١) الارتشاف ٤ / ٢٠٤٨ .

(٢) الارتشاف ٤ / ٢٠٤٨ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٥٧ .

كانت بمنزلة (حَبذا) فرفعت بها الأسماء ؛ ومن ذلك قول الله عز وجل : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ رَفَعتَ (هي) بـ (نِعمَّا) [١] .

فهو هنا ، قد اعتبر (نعم) مع (ما) شيئًا واحدًا على أنها فعلٌ ، فرفع بها (هي) فاعلاً لها . ونحنُ نعلمُ أنَّ (حَبَّذَا) حينما رُكِّبتْ من (حَبَّ) و(ذا) أَصبَحَتْ شيئًا واحداً ، فإنَّها كذلك قد أصبحت مبتدأً ورفعتِ الخبر نحو : حَبَّذَا زيدٌ .

ب) إذا تلا (ما) فعل ، نحو : (نعم ما صَنعتَ) . فإنها عنده فاعلة موصولة وهي المخصوص بالمدح . وهناك (ما) أخرى محذوفة تكون تميزًا ، والتقدير : (نعم شيئاً الذي صنَعْتَهُ)[٢]. أما الكسائي فيرى أنه عندما يتلو (ما) فعلٌ فإنها تكون معرفةً ، فاعلاً لنعم وبئس نحو قوله تعالى : ﴿ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ والتقدير : بئس الشيءُ شيءٌ هذا وقد اعتُرِضت آراء الكوفيين السابقة بما يلي :

١- قولهم في (نعم رجلًا زيدٌ) : إنَّ المخصوص بالمدح هو فاعل (نعم) ولا ضمير في الفعل وهو قول الكسائي والفراء رُدَّ بـ قولنا : (نعم رجلًا كان زيدٌ) فالناسخ لا يدخل على الفاعل[٣] .

٢- أنَّ المخصوص بالمدح والذم وهو الفاعل عندهم قد يُحذَف نحو قوله

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٥٨ .

(٢) مجالس ثعلب ١ / ٦٢ .

(٣) المغني ٢ / ٥٤٢ .

تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[1] . لكنَّ هذا لا يكون رداً عليهم لأنهم يجـوزون حـذف الفاعل .

الترجيح :

يترجح مما سبق الأخذ بالرأي البصري وذلك لـ :

١ - أنَّ في مذهبهم تحقق الاختصار وفهم معنى الجملة .

٢ - اتباع كثير من النحاة لهم .

(١) المغني ٢ / ٥٤٢ .

٩- فاعل المصدر المضاف للمفعول

قال أبو حيان :

« ... وهو يكون مضافاً ، ... وإلى المفعول وعدم ظهور الفاعل نحو : قوله تعالى : ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ .

ومذهب البصريين أنَّ الفاعل محذوفٌ ، ومذهب الكوفيين أنه مضمرٌ في المصدر »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون إلى أنَّ المصدر عند إضافته للمفعول وعدم ظهور الفاعل فإنَّ هذا الفاعل يكون محذوفاً[٢] .

وقد تبعهم في هذا الرأي مجموعة من النحاة ومنهم :

الوراق[٣] ، وابن الخباز[٤] ، والجزولي[٥] ، وابن الخشاب[٦] ، والعكبري[٧] ، وابن الحاجب[٨] ، وبعض المتأخرين[٩] .

---

(١) الارتشاف ٥ / ٢٢٥٨ .

(٢) ينظر رأيهم في الارتشاف ٥ / ٢٢٥٨ .

(٣) علل النحو (٣٠٨) .

(٤) توجيه اللمع (٥٢٠) .

(٥) المقدمة الجزولية (١٦٧) .

(٦) المرتجل (٢٤٢ – ٢٤٣) .

(٧) اللباب ١ / ٤٥٢ .

(٨) أمالي ابن الحاجب ٢ / ٥٨١ .

(٩) حاشية ابن حمدون ١ / ٣٨٢ .

وقد جاء المصدر عندهم محذوف الفاعل في الآيات التالية :

١- قوله تعالى : ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾[١] .

٢- قوله تعالى : ﴿ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ﴾[٢] .

٣- قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ ﴾[٣] .

٤- قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾[٤] .

٥- قوله تعالى : ﴿ وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ مَّكَانَ زَوۡجٖ ﴾[٥] .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبۡتِغَآءِ ٱلۡقَوۡمِ ﴾[٦] .

٧- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾[٧] .

نلاحظ في الشواهد السابقة قد جاء المصدر عندهم مضافاً للمفعول ، وقد حُذِف منه الفاعل .

---

(١) الروم / ٣ .

(٢) ص / ٢٤ .

(٣) فصلت / ٤٩ .

(٤) الأنبياء / ٧٣ .

(٥) النساء / ٢٠ .

(٦) النساء / ١٠٤ .

(٧) النحل / ٩٠ .

ويُقدَّر في قوله تعالى : ﴿ ... مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ ... ﴾ بـ : عَدوِّهم . أي :

من بعد أن غَلَبَهم ، وهم فارس[١] .

وفي قوله تعالى : ﴿ ... بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ ... ﴾ تقديره هو . أي : سَأَلك نعجتك[٢] .

وكأنَّ المسَوِّغَ في إضافة هذا المصدر لمفعوله هو :

تحقق معنى الإضافة معنىً وتقديراً في كلمة (سؤال) .

يقول الزمخشري :

« ضَمَّنَ (السؤال) معنى الإضافة فَعدِّي تَعدِيتها ، كأنَّه قيل : بإضافة (نعجتك) إلى نعاجه على وجه السؤال والطلب »[٣] .

وأضاف أبو حيَّان :

بأنَّ (السؤال) عُدِّي تعدية الإضافة بحرف الجر (إلى)[٤] .

ونحن نعلم أنَّ الفعل (سَأَلَ) و(طَلَبَ) يتعدى بنفسه إلى مفعوله الثاني نحو :

سَأَلَ العبدُ ربَّه المغفرة ، طلبتُكَ النصيحةَ ، فلا يحتاج لحرفٍ يُعد به لمفعوله .

أما الفعلُ (أضَافَ) فإنه لا يتعدى سوى لمفعولٍ واحد ، ولا يتعدى إلى غـيره إلا بحرف الجر نحو : أضفتُ الماءَ إلى الحليب .

---

(١) الكشاف ٣ / ٣٥٣ ، شرح المفصل ٦ / ٦٢ – ٦٣ ، الدر المصون ٩ / ٢٩ .

(٢) الدر المصون ٩ / ٣٧٠ .

(٣) الكشاف ٣ / ٦٥ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ٣٩٣ .

فلما ضَمَّنَ (السؤال) معنى الإضافة تعدى لمفعوله بحرف الجر (إلى) وهذا قصد الزمخشري وأبي حيان .

وفي قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ أضيف المصدر وهو (دعاء) إلى مفعوله (الخير) والفاعل محذوف .

وقد قدَّره أبو علي الفارسي بـ :

(الإنسان) أي : مِنْ دعاءِ الإنسانِ الخيرَ[١] .

وفي هذه الآية قراءَةٌ أخرى ذكرها ابن مسعود وهي : « لا يسأمُ الإنسانُ من دعاءٍ بالخير »[٢] .

أما قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ فإنَّ فاعل المصدر محذوفٌ ، وقدَّره ابن بابشاذ بـ : هو . أي :

إقامَتِهِ الصلاة وإيتائِهِ الزكاةَ[٣] .

واحتجوا كذلك بما يلي :

أولاً : يُحذف فاعل المصدر لدلالة الحال عليه وللعلم به ، لا لأنه مستترٌ[٤] .

ثانياً : يصح حذفه ؛ لأنه اسمٌ وليس بفعل ولا صفة جارية على فعل ولا مُشبه

---

(١) كتاب الشعر (٥٣٦) .

(٢) القراءة في الكشاف ٤ / ١٥٧ ، البحر ٧ / ٥٠٤ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة (٣٩٤) .

(٤) علل النحو (٣٠٨) .

بذلك ، والأسماء مستغنية عن غيرهما[١] .

ثالثاً : يُخبِر ابن الحاجب[٢] . بأنَّه لا يُضمر في المصدر إنما يحذف لأنَّه لو أُضمر لأدى لشيئين :

١) إضماره مثنىً ومجموعاً ، وحينئذ يجب اتصال المصدر بعلامة التثنية والجمع ، ولو اتصلت به هذه العلامة لأدى إلى تثنية المصدر ، والمقصود تثنية الفاعل ، فلذلك لا يُضمر فيه .

٢) وجوب أن يكون هذا الفاعل مستترًا ؛ لأنه ليس في الأسماء ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ، وذلك من خواص الفعل .

وقوله هذا يتفق مع رأيه في منع رفع الوصف للضمير المنفصل على الفاعلية نحو : أقائمٌ أنتَ[٣] .

ثم يقول كذلك :

لا يلزم ذكر الفاعل ؛ لأن المعنى الذي من أجله لزم في الفعل مفقود في المصدر ، فالفعل مع الفاعل جملة ، والجملة لابُدَّ لها من مُسنَد إليه فوجب ذكر الفاعل لِتُصبح الجملة مستقلة ، والمصدر مع فاعله لا يكون جملةً أبدًا ، بل يكون جملةً مع جزء آخر غير معموله نحو :

---

(١) المرتجل (٢٤٢) .

(٢) الأمالي النحوية ٢ / ٥٨١ .

(٣) ينظر مسألة (رفع الوصف للضمير المنفصل) من هذا البحث .

أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا »[١] .

رابعاً : يُحذف فاعل المصدر ؛ لأن نسبة المصدر مع فاعله ليست كنسبة الفعل من فاعله حيث إنَّه منزل منه منزلة الجزء من الكلمة[٢] .

أما الكوفيون ، فيرون أن المصدر المضاف لمفعوله فإنَّ فاعلَه يكون مضمرًا فيه[٣] .

وقد ارتضى رأيهم هذا من المتأخرين محمد الطيب الأنصاري[٤] .

فعلى هذا يكون فاعل المصدر في الشواهد التي سبقت مضمراً فيه .

وكان من حججهم في القياس ما يلي :

أولاً : أنَّه كما أُضمِر في الصفات والظروف فإنَّه يُضمر في المصدر[٥] .

ثانياً : يُضمر فيه ؛ لأن المصدر مؤول بفعله وباتفاق بين البصريين والكوفيين أنَّ المؤول بالمشتق متحملٌ للضمير[٦] .

---

(١) الأمالي النحوية ٢ / ٥٨١ بتصرف .

(٢) الهمع ٢ / ٩٤ .

(٣) ينظر رأيهم في الهمع ٢ / ٩٤ .

(٤) اللآلئ الكمية (١٠١) وهو محمد بن إسحاق الأنصاري المدني ، له : الدرر الثمينة ت : ١٣٦٣هـ . ينظر : معجم المؤلفين ١٠ / ١٠٨ .

(٥) الهمع ٢ / ٩٤ .

(٦) اللآلئ الكمية (١٠١) .

ويتبين لي أن التزام الكوفيين بإضمار فاعل المصدر وعدم حذفه لأن المصدر عندهم مشتق من الفعل[١] . فكما أنَّ الفعل لابد له من فاعل فلا يحذف فكذلك المصدر .

هذا ويعترض العكبري على دليلهم الأول :

بأنَّ هذا ضعيف ؛ لأن الصفات والظروف يُوصف بها وكذلك تكون أحوالاً فجرت مجرى الفعل[٢] .

وهناك رأيٌ وسطٌ في هذه المسألة قال به : (أبو القاسم بن الأبرش)[٣] إذ أنه يمنع حذف فاعل المصدر كما قال به البصريون ؛ لأن الفاعل لا يُحذف .

ويمنع كذلك إضماره كما ذهب إلى ذلك الكوفيون لأنه بمنزلة اسم الجنس .

أما رأيه ، فهو أن يكون هذا الفاعل مَنوياً بجانب المصدر[٤] .

وأَلتمَسُ في هذا تبعية أبي حيان للأبرش في رأيه ، إذ أنَّه لا يَحذف الفاعل تماماً من المصدر المضاف لمفعوله فيقول : « ... إنَّما يُحذَف من المصدرِ ويكون في النيَّة »[٥] .

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٣٥ ، مسائل خلافية (٦٢) .

(٢) اللباب ١ / ٤٥٢ .

(٣) هو خَلَف بن يوسف بن فرتون بن أبو القاسم الأبرش الأندلسي النحوي ، توفي في قرطبة سنة (٥٣٢) هـ .

ينظر : ترجمته بغية الوعاة ١ / ٥٥٧ .

(٤) ينظر رأيه : الارتشاف ٥ / ٢٢٥٨ – ٢٢٥٩ .

(٥) تذكرة النحاة (٢٠٧) .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي في إضماره لفاعل المصدر المضاف لمفعوله؛ لأن فيه بُعداً عن محضور وهو (حذف الفاعل) فالمصدر مساير للفعل فلابُـدَّ لـه مـن فاعل .

وخلو المصدر من الفاعل في رأيي لا يكون سوى عند خُلوِه من التركيب ، أي عند التلفظ به وحده نحو :

طلبٌ – قتالٌ – سؤالٌ .

لكن حينما يكون في سياق الجملة وتركيبها فلابُدَّ من وجوده لأنه بـذلك لا ينفـك عن زمانٍ سواءٌ الماضي أم المضارع أم المستقبل .

المبحث الثاني

نائب الفاعل

١- بناء (كان) الناقصة للمفعول .

قال أبو حيان :

« ... وقد نَصَّ الصيمري على أنَّ مذهب البصريين المنع مِنْ بناء (كان) الناقصة للمفعول ، وإجازة ذلك تُنسَب للكوفيين »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] إلى منع بناء كان الناقصة للمفعول . فلا يجوز عندهم في (كان زيدٌ قائماً) أن يقولوا : كِينَ قائمٌ وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين ومنهم :

ابن السراج[٣] ، والفارسي[٤] ، الواسطي الضرير[٥] ، وابن مالك[٦] ، والشاطبي[٧] .

وقد اختاره أبو حيان تبعاً للفارسي ، يقول أبو حيان :

« ... وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختاره »[٨] .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٢٥ .

(٢) ينظر رأيهم في التبصرة والتذكرة ١ / ١٢٥ ، ائتلاف النصرة (١٣٧) .

(٣) ينظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٣٢٥ .

(٤) ينظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٣٢٥ .

(٥) شرح اللمع (٣٩) للواسطي وهو : القاسم بن محمد . أخذ عنه ابن بابشاذ ، به : شرح اللمع ، توفي بمصر . كان حياً قبل ٤٦٩هـ . ينظر : معجم المؤلفين ٨ / ١٢٣ .

(٦) التسهيل (٢٦) .

(٧) المقاصد الشافية ٣ / ٧ .

(٨) الارتشاف ٣ / ١٣٢٥ .

ويتمثل : رأي ابن السراج في قوله :

« ... هذا عندي لا يجوز من قِبَل أن كان فِعْلٌ غير حقيقي ، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فالفاعلُ فيه غيرُ فاعلٍ في الحقيقة والمفعولُ غير مفعولٍ على الصحة فليس فيه مفعولٌ يقومُ مقام الفاعل »[١] .

وقد احتجوا لمذهبهم بما يلي :

أولاً : أنَّ (كان) فعلٌ غير حقيقي .

ثانياً : أنَّ الذي يُقام مقام الفاعل هو الخبر ، والخبر يكون جملة والجملة لا تكون فاعله[٢] .

أما الكوفيون[٣]، وسيبويه[٤]، والسيرافي[٥] .

فقد ذهبوا إلى جواز بناء (كان) الناقصة للمفعول .

يقول سيبويه : « ... فهو كائنٌ ومكون » كما تقول : ضاربٌ ومضروب »[٦] أما الفراء فإنَّه يقول في نحو : كان زيدٌ أخاكَ .

---

(١) الأصول ١ / ٨١ .

(٢) ائتلاف النصرة (١٣٧) .

(٣) ينظر رأيهم في ائتلاف النصرة (١٣٧) .

(٤) الكتاب ١ / ٨٥ .

(٥) شرح السيرافي ٢ / ٣٦٦ .

(٦) الكتاب ١ / ٨٥ .

(كِينَ أخوك) [١] .

فجعل هنا خبر (كان) هو القائم مقام الفاعل .

ورغم قول سيبويه السابق وتصريح أبي حيان بانضمام سيبويه إلى الكوفيين، إلا أننا نجد هناك مَنْ تأَوَّل قوله السابق على النحو التالي :

أولاً : تأوَّلَه الفارسي [٢] والأعلم الشنتمري [٣] على أنَّ قصده مِنْ قوله (مكون) هو (كان) التامة لا الناقصة .

ثانياً : تَأوَّله ابن خروف على أنَّ القصد من قوله (مكون) هو « الدلالة على أن (كَانَ) فعلٌ متصرف ويُستعمل منه مالا يُستَعمل من الأفعال إلا إن منع مانع » [٤] .

ثالثاً : عَلَّقَ الشاطبي على قول سيبويه السابق بقوله : « ولا حُجة لمن تَعَلَّق بقول سيبويه : (فهو كائنٌ ومكون) [٥] .

فهو هنا ينفي عن سيبويه بنائه لكان الناقصة للمفعول .

هذا وقد اختلف الكوفيون ومن تبعهم فيما يُقام مقام المرفوع عند بناء (كانَ) للمفعول ولهم فيه عدة أوجه :

---

(١) المساعد ١ / ٤٠٠ .

(٢) ينظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٣٢٦ .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٨٣ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٣٢٦ .

(٥) المقاصد الشافية ٣ / ٧ .

أحدها : ضمير مصدر (كان) وهو الكون وعليه السيرافي ، إذ يقول : « ... الوجه أن تصوغ كان لمصدرها وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر »[١] وقد اختار هذا الرأي ابن خروف[٢] .

هذا ويُرد رأي السيرافي بأنه فاسد ؛ إذ أنَّ (كان) الناقصة وأخواتها لا مصدر لها[٣] .

الثاني : ظرف أو مجرور معمول لكان ، ويُحذف هنا الاسم والخبر ، وهو رأي ابن عصفور[٤] . ويرد من ابن الحاج لعدم الفائدة ، فإن يوماً من الأيام أو موضعاً من المواضع لا يخلو أن يكون فيه شيء[٥] .

الثالث : الفعل ، وعليه الكسائي والفراء نحو : كِين يُقامُ ، إلا أنَّ الكسائي : يُقدِّر في كان ضميرًا مجهولًا . أما الفراء فيقول : كين يُقام في كان زيدٌ يقوم ، وكِينَ قِيم في : كان زيدٌ قامَ إلا أنَّه لا يقدر في الفعل شيئًا[٦] . ويُرد على الفراء بأنَّ مذهبه فاسد ؛ لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير[٧] .

---

(١) شرح السيرافي ٢ / ٣٦٦ .

(٢) ينظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٣٢٦ .

(٣) المقاصد الشافية ٣ / ٩ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٨٥ .

(٥) المقاصد الشافية ٣ / ٩ .

(٦) الهمع ١ / ١٦٤ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٣٥ .

الرابع : الخبر المفرد ، نحو : كينَ قائمٌ .

وهذا الوجه هو الذي شَكَّل خلافاً بين البصريين والكوفيين حيث اختلفوا في إنابة الخبر المفرد عند بناء كان للمفعول .

٢- إنابة الظرف مناب الفاعل

أودُ التنويه في البداية على أنه في هذه المسألة لم يُصرِّح أبو حيان بلفظ البصريين إزاء الكوفيين إنما عبر عن رأي جمهور البصريين بصورة عامة بدون نسبةٍ إليهم ، لكنِّي رجحت أنه للبصريين من خلال عدد من القرائن وهي :

١) أَنَّهُ رأي لسيبويه في كتابه[١] ، وهو إمام البصريين في كثير من المسائل .

٢) لم أجد من خالف سيبويه في هذا الرأي من البصريين ، باستثناء الأخفش إنما جاء بالرأي نفسه ، المبرد . وبه أخذ كثير من تابعي البصريين .

قال أبو حيان :

« مما يقوم مقام الفاعل وهو الظرف . والظرف إنْ كان غير مختص فلا يُقام ، كان ظرف زمانٍ نحو : وقت وحين أو ظرف مكان نحو : مكان ، وإنْ كان مختصاً وكان غير متصرف وهو ظرف زمان كسَحَر ، ضُحًى ، وعَتَمَة ، وضَحْوَة من يوم بعينه فلا يجوز أنْ يُقام ، فإنْ كانت نكرات جاز فيها الرفع على سبيل المجاز ، والنصب على الأصل ، وأجاز الكوفيون الرفع في تلك المعينات ، وإن كان مُتصرِّفاً جاز أنْ يُقام تقول: سِيرَ عليه يومُ الخميس ، وحينئِذٍ »[٢] .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٣٣٣ .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[١] والبصريون غير الأخفش ، مثل المبرد[٢] ، إلى أنه لا يجوز إنابة الظرف غير المتصرف ، وكذلك غير المختص مناب الفاعل .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين مثل :

ابن السراج[٣] ، وابن الخباز[٤] ، والبيهقي[٥] ، وابن معطي[٦] ، وابن يعيش[٧] ، والمرادي[٨] ، والسيوطي[٩] ، والفاكهي[١٠] ، وابن حمدون[١١] .

وقد قصدوا بغير المتصرف ، الذي يلازم الظرفية ولا يُفارقها إلى غيرها فلا يتأثر بالعوامل الداخلة عليه ، وذلك مثل : إذا – عند – منذ – إذ[١٢] .

وكذلك (سَحَر) و(ضُحى) و(عَتْمَة) و(عَشيَّة) و(صباح) و(مساء) إذا

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤ .

(٢) المقتضب ٤ / ٥٣ .

(٣) الأصول ١ / ٨٠ – ٨١ .

(٤) توجيه اللمع (١٣١) .

(٥) الدرر في شرح الإيجاز (٨٩) .

(٦) الفصول الخمسون (١٧٧) .

(٧) شرح المفصل ٧ / ٧٣ .

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٩ .

(٩) الفرائد الجديدة ١ / ٣٢٥ .

(١٠) الفواكه الجنية (١٩٣) .

(١١) حاشية ابن حمدون ١ / ٢٣٨ .

(١٢) شرح المفصل ٧ / ٧٣ .

كانت مِنْ يومٍ بعينه ، لكنها إنْ كانت نكرات ولم يُقصد بها يومٌ بعينه جاز إنابتها منـاب الفاعل ، فحينئذٍ تُرفع .

يقول سيبويه في هذا :

« وما لا يحسُنُ فيه إلا النصب قولهم : « سِيْرَ عليه سَحَرَ » لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفاً ... إلا أن نجعله نكرةً فتقول : (سِيْرَ عليه سَحَرٌ مِنْ الأسحارِ) »[١] .

ويقول ابن السراج : « والظروف مِنَ الزمان والمكان لا يُجعل شيءٌ منها مرفوعاً في هذا الباب حتى يُقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه مفعولٌ صحيحٌ فحينئذٍ يجوز أنْ يُقـام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل »[٢] .

أما الظرف غير المختص : فهو ما كان مُبهَمًا نحو : سِيرَ وقتٌ ، وجُلـس مكـانٌ ، فلابُـدَّ مِـنِ اختصاصه بشيء معين[٣] حتى ينوب مناب الفاعل وذلك نحو : سيرَ وقتٌ طويـلٌ[٤] ، وجُلـس أمامُ الأمير[٥] .

وقد كان مِنْ حججهم لمذهبهم ما يلي :

أولاً : أنَّ الظرف عند إنابته عن الفاعل لابُدَّ من رفعه . فلذلك امتنعت إنابـة غـير المتصرف منها لأنَّ نيابته تُوجب رفعه وتُخرِجُهُ عن النـصب ، فتكـون نيابتـه تـصرفاً .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨٣ .

(٢) الأصول ١ / ٨٠ – ٨١ .

(٣) يقصد به العلمية والإضافة والوصف .

(٤) شرح التسهيل ٢ / ١٢٧ .

(٥) شرح الأشموني ١ / ٤١٧ .

فيؤدي هذا إلى التناقض[١] .

ثانياً : أنَّ الظرف غير المختص لا يُفيد شيئاً معيناً .

يقول ابن حمدون :

« .. فالفعل يدلُ على ما دلَّ عليه الظرف المبهم ، فيدل على الزمان بالوضع فلا فائدة للظرف المبهم غير المختص حينئذٍ »[٢] .

ومعنى هذا :

أنَّ الفعل حين النطق به فإنَّهُ يحمل في طياته دلالةً على الزمان سواءً الماضي أو المضارع أو المستقبل ، فلو ذُكِرَ الوقتُ مع الفعل نحو : سرتُ وقتاً ، من دون أي تخصيص له لما كان هناك فائدة من ذكر هذا الظرف المبهم مع الفعل .

أما الكوفيون[٣] والأخفش[٤] ، فقد أجازوا إنابة الظرف غير المتصرف وغير المختص مناب الفاعل وذلك نحو : (سَحَرٌ) (عتمةٌ) من يوم بعينه ، وإذ وإذا .

وقد ضَعَّفَ مذهب الأخفش هذا ابن مالك[٥] .

وأرى أنه صائبٌ في تضعيفه هذا ؛ لأن الظرف غير المتصرف لا يستفاد منه سوى الدلالة على الظرفية سواءً الزمانية أو المكانية ، فكيف ينوب عن الفاعل المتمثل غالباً في الأشخاص والأحداث ؟

---

(١) شرح الأشموني ١ / ٤١٧ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١ / ٢٣٨ .

(٣) ينظر رأيهم في الارتشاف ٣ / ١٣٣٣ .

(٤) الهمع ١ / ١٦٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري ، وذلك لاتباع كثير من النحويين لهم .

٣- إنابة الخبر المفرد لكان عند بنائها للمجهول عن الفاعل .

قال أبو حيَّان : « ولا يجوز عند البصريين في كان زيدٌ يَقومُ أو قامَ ، ولا في كان زيدٌ قائماً ، أن يُبني للمفعول ، لتحمل الخبر الضمير فلا يكون ثمَّ ما يعود عليه ، وأجاز الكوفيون (كِين قائمٌ) .

إلا أنَّ الفراء قال : إنْ نَويتَ بقائمٍ أن يكون اسماً بمنزلة زيدٍ ، ورجلٍ جاز أن تقول: كِين قائمٌ ، قال النحاس :

والبصريون يجيزون : كِينَ قائمٌ على أن تريد (كِينَ رجلٌ قائمٌ) فإن قلتَ : كان زيدٌ قائماً أبوه ، لم يُرَدَّ إلى المفعول على مذهب البصريين وجاز ذلك على مذهب الكوفيين »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] ، إلى منع إقامة الخبر المفرد مناب الفاعل في حال بناء كان الناقصة للمفعول نحو : كِينَ قائمٌ ، كِينَ قائمٌ أبوه .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحاة ومنهم :

السيرافي[٣] ، والعكبري[٤] ، وابن مالك[٥] ، وابن النحاس[٦] ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٢٦ – ١٣٢٧ .

(٢) ينظر رأيهم في التسهيل (٢٦) ، التعليقة ١ / ٢٧٠ .

(٣) شرح السيرافي ٢ / ٣٦٦ .

(٤) اللباب ١ / ١٦٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٣٠ .

(٦) التعليقة ١ / ٢٧٠ .

وأبو حيان[١] ، والشاطبي[٢] .

ونَفْهَمُ من نص أبي حيان السابق أنَّ البصريين قد مَنعوا إقامة الخبر المفرد نحو : كِينَ قائمٌ .

وذلك لأن في (قائمٌ) ضميرٌ لا يوجد هناك ما يعود عليه ؛ وذلك لأن مرفوع (كان) الأصلي وهو (زيدٌ) قد حُذِف .

ومن أجل هذا أيضًا قد منعوا (كِينَ قائمٌ أبوه) إذ أنَّ الضمير في أبوه لا يوجد ما يعود عليه ؛ لأن اسم كان قد حُذِف وهو (زيدٌ) .

لذلك أجازوا : كِينَ رجلٌ قائمٌ . لأنَّ الضمير في (قائمٌ) يوجد ما يعود عليه وهو (رجلٌ) .

وقد احتج البصريون بما يلي :

أولاً : يقول السيرافي : « لا يجوز أن يُقامَ الخبر المفرد ؛ لأنا إذا قُلنا (كان زيدٌ أخاك) فزيدٌ والأخ لا يستغني أحدهما عن الآخر ، كالمبتدأ والخبر ، فلا يجوز حذف (زيد) فيبقى الخبر منفردًا »[٣] .

ثانياً : أنَّ الخبر مسند إلى غيره ، فلا يُسند إليه . وهو قول العكبري[٤] ومعنى هذا

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٢٧ .

(٢) المقاصد الشافية ٣ / ٧ .

(٣) شرح السيرافي ٢ / ٣٦٦ .

(٤) اللباب ١ / ١٦٣ .

أنَّ : الخبر مسندٌ إلى المبتدأ ومعمولٌ له ، فلا يصح أن يكون في الوقت نفسه مسندًا إليه الفعلُ المبني للمجهول وهو (كِينَ) .

ثالثاً : أنَّ هذا فاسدٌ ؛ لعدم الفائدة ، لأن معنى (كِينَ قائمٌ) أي حَصَلَ كَونٌ لقائمٍ ، ومعلوم أنَّ الدنيا لا تخلو من حصول كَونٍ لقائم[١] .

أما الكوفيون[٢] ومنهم الكسائي[٣] . والفراء[٤] ، فقد جوزوا إقامة الخبر المفرد مقام الفاعل عند بناء كان للمفعول .

فأجازوا : كِينَ قائمٌ وكِينَ قائمٌ أبوه .

ورغم إجازة الفراء قيام الخبر المفرد لكان مقام الفاعل عند بنائها للمفعول فأجاز نحو : كِينَ أخوك[٥] ، إلا أنه في نحو : (كين قائمٌ) يقول فيما نقل عنه أبو حيان :

« ... قال : إنْ نويتَ بقائمٍ أن يكون اسماً بمنزلة زيدٍ ورجل جاز أن تقول كِينَ قائمٌ »[٦] .

فيتبين من هذا النص أنه يُجوِّز (قائمٌ) إذا كان اسمًا بمنزلة زيدٍ ، ورجلٍ ، أي أنه

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ١٣٠ ، حاشية الصبان ٢ / ٧٠ .

(٢) ينظر رأيهم في التسهيل (٢٦) .

(٣) ينظر رأيه في التعليقة ١ / ١٧٠ .

(٤) ينظر رأيه في الحلل في إصلاح الخلل (١٨٠) ، الهمع ١ / ١٦٤ .

(٥) المساعد ١ / ٤٠٠ .

(٦) الارتشاف ٢ / ١٣٢٧ .

خالٍ من الضمير لأنه هنا يكون اسماً جامداً . والاسم الجامد لا يشتمل على ضمير كقولنا : ضُرِبَ زيدٌ .

إذاً نستطيع أن نقول : إنَّ الفراء لم يجوِّز إنابة الخبر المفرد لكان مناب الفاعل عند بنائها للمجهول مطلقاً كما أخبر عنه الرضي[١] ، والسيوطي[٢] ، إنما حين يكون خالياً من الضمير فقط .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري لـ :

١) اتباع كثير من النحاة لهم .

٢) البعد عن التكلف الذي كان في المذهب الكوفي ، الذي وإن كان جائزاً عندهم، إلا أنه جائزٌ في القياس فقط .

والفراء نفسه يقول : « ... ليس من كلام العرب لكنه جائزٌ على القياس »[٣] .

---

(١) شرح الرضي ١ / ٢١١ .

(٢) الهمع ١ / ١٦٤ .

(٣) شرح السيرافي ٢ / ٣٦٧ .

٤- اسناد الجملة إلى قال المبني للمجهول

الحديث في هذه المسألة ينطوي تحت الحديث عن مسألة سابقة وهي : (إسنادُ الجملة إلى الفعل المبني للمعلوم) لأن النائب عن الفاعل يأخذ جميع أحكام الفاعل .

قال أبو حيان : « .... فالجملة إن كان فيها ضمير يعود على الفاعل يُقال وهي اسمية نحو : قال زيدٌ : أبوه منطلقٌ .

أولا يكون ، إن لم يكن ، جاز أن يبنى للمفعول نحو : قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ . فتقول : قيل عمروٌ منطلقٌ ، فالمقام مقام الفاعل فيه هو ضمير المصدر الدال عليه (قال) ، والجملة بعده في موضع التفسير لذلك المضمر ، فلا محل لها من الإعراب ، هذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الجملة في موضع المفعول الذي لم يُسم فاعله »[١] .

والشاهد على هذه المسألة قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[٢] .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾[٣] ففي الآيتين السابقتين جاء الفعل (قيل) مبنياً للمجهول .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٢٧ – ١٣٢٨ .

(٢) البقرة / ١١ .

(٣) البقرة / ١٣ .

ونائب الفاعل فيهما ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو (قولُ) . والجملة بعده مفسرةٌ لا محل لها من الإعراب . هذا مذهب البصريين[١] .

أما الكوفيون ، فإنَّ نائبُ الفاعل عندهم في الآية الأولى جملةُ (لا تُفْسِدوا) لأنها هي المقول في المعنى .

وفي الآية الثانية جملةُ (آمِنُوا) لأنها المقول في المعنى[٢] .

ونجد الزمخشري يرتضي اسناد الجملتين السابقتين للفعل (قيل) لكن من باب الإسناد اللفظي لا المعنوي ، كأَنَّهُ قيل : (وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام)[٣] .

لكن نجد ثَمَّةَ اعتراضًا على قوله هذا من أبي حيَّان ، إذ يرى أنَّ الإسناد اللفظي لا يختصُ به الاسم بل يوجد في الفعل والجملة والحرف أيضًا[٤] .

الترجيح :

يترجح لدي المذهب البصري في منعه قيام الجملة مقام الفاعل . وذلك لأن نائب الفاعل هو معنى الجملة ومضمونها لا الجملة نفسها .

---

(١) البحر المحيط ١ / ٦٤ ، وينظر رأيهم في التذييل والتكميل ٦ / ٢٥٩ .

(٢) الدر المصون ١ / ١٣٦ ، وينظر رأي الكوفيين في التذييل والتكميل ٦ / ٢٥٩ .

(٣) الكشاف ١ / ٦٠ – ٦١ .

(٤) البحر المحيط ١ / ٦٤ .

٥- إنابة المفعول الثاني من باب أعطي مناب الفاعل

قال أبو حيَّان :

« ... أما الثاني فيجوز إقامته على مذهب الجمهور إذا لم يُلْبس فتقول : (أُعطِيَ درهمٌ زيداً) لأنهم يقولون : هو مفعولٌ للفعل المبني للمفعول ، وعن الكوفيين أنَّه إذا كان الثاني نكرةً قَبُح إقامتُهُ مقام الفاعل نحو : أُعطِيَ درهمٌ زيدًا . وإن كانا معرفتين كانا في الحسن سواءً ، فإن شِئتَ أقمتَ الأول ، وإن شِئتَ الثاني ، وعند البصريين إقامة الأول أحسن »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٢] والبصريون[٣] أمثال : المبرد[٤] ، ابن السراج[٥] ، إلى جواز إقامة المفعول الثاني من باب أعطى مقام الفاعل سواءً كان معرفة أم نكرة ، إلا أنهم قد اشترطوا فيه ألا يُلْبِس نحو : أُعطي درهمٌ زيدًا ، أما إن كان مُلبِسًا نحو :

أُعطي زيدٌ عمرًا ، فإنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل .

وقد تبعهم مجموعة من النحاةُ ومنهم :

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٢٨ – ١٣٢٩ .

(٢) الكتاب ١ / ٧٩ .

(٣) ينظر رأيهم في الارتشاف ٣ / ١٣٢٩ .

(٤) المقتضب ٤ / ٥١ .

(٥) الأصول ٢ / ٢٨٧ .

الوراق[١] ، والواسطي[٢] ، والجرجاني[٣] ، وابن الخباز[٤] ، والمجاشعي[٥] ، والأنباري[٦] ، والجزولي[٧] .

وقد احتجوا لمذهبهم بالسماع المتمثل في :

قوله تعالى: ﴿ وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ ﴾[٨] إذ ناب المفعول الثاني[٩]. والأصل: أحضَرَ اللهُ الشحَ الأنفسَ[١٠] .

يقول الزمخشري :

« ومعنى إحضار الأنفس الشحَّ ، أنَّ الشحَّ جُعِلَ حاضرًا لها لا يغيب عنها أبدًا ولا ينفك ، يعني أنها مطبوعةٌ عليه »[١١] .

يتبين هنا من كلام الزمخشري وجود تعليل ضمني معنوي لإقامة المفعول الثاني

---

(١) العلل في النحو (١٥٣) .

(٢) شرح اللمع (٣٧) .

(٣) المقتصد ١ / ٣٥١ .

(٤) توجيه اللمع (١٢٨ – ١٢٩) .

(٥) شرح عيون الإعراب (٩٢) .

(٦) أسرار العربية (٨٩) .

(٧) المقدمة الجزولية (١٤٣) .

(٨) النساء / ١٢٨ ، وتعدى الفعل (حضر) مفعولين بالهمز .

(٩) النحو القرآني قواعد وشواهد (٢٠٢) .

(١٠) الدر المصون ٤ / ١١٠ .

(١١) الكشاف ١ / ٤٣٩ .

وهو (الأنفسُ) بدل الأول وهو (الـشح) مقـام الفاعـل للملازمـة والارتبـاط فـيما بينهما .

واحتجوا كذلك بما يلي :

أولًا : أنَّ نحو : (أُعطي زيدٌ عمراً) لا يُعـرف الآخـذ مـن المـأخوذ ، أمـا نحـو : (أُعطي درهمٌ زيداً) فقد عُرِف الآخذ من المأخوذ ، يقول ابن الـسراج : « ... ولـيس الدرهم كذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يكون آخذًا »[١] .

ثانيًا : أنَّ نحو : أُعطي درهمٌ زيدًا ، قام الدرهم مقام الفاعل ؛ وذلك لاشتراكه مع زيد في الفائدة[٢] . لأنه كان مفعولًا للفعل المبني للمجهول[٣] .

ومن قواعد البصريين في هذه المسألة أيضاً :

أنَّه إذا تساوى المفعولان في التعريف أو كان الأول معرفة والثاني نكرة فـإنَّ إقامـة الأول أحسن عندهم لأمرين :

١) أنَّ الأول هو الفاعل في المعنى ، فزيدٌ هو الآخـذ ، أمـا (الـدرهم) في نحـو : أُعطيَ زيدٌ الدرهمَ ، فهو مأخوذ ولا صلة له بالفاعلية[٤] .

---

(١) الأصول ٢ / ٢٨٧ .

(٢) العلل في النحو (١٥٣) .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٣٢٩ .

(٤) المقتصد ١ / ٣٥١ .

٢) أنَّ المفعـول الأول أقـرب للفاعـل في اللفـظ ، إذا أنَّ مرتبـة زيـدٍ قبـل مرتبـة الدرهم[١] .

أما الكوفيون[٢] : عدا الفراء ، فإنهم يستقبحون إقامة المفعول الثاني مقـام الفاعـل حينما يكون نكرةً والأول معرفة نحو : أُعطيَ درهمٌ زيداً .

أما إن كَانَ المفعولان معرفتين فإنَّهم يجوزون إقامة أي واحدٍ منهما .

ويتبين من رأيهم هذا أمران :

الأول : أنهم يستقبحون إقامة الثاني النكرة مع وجود الأول معرفة حتى وإن أُمِـنَ اللبس نحو : أُعطيَ درهمٌ زيدًا .

الثاني : أن استقباحهم هذا ما هو إلا تأييد لأصـولهم في منـع تقـديم النكـرة عـلى المعرفة المتمثل في منع تقديم الخبر على المبتدأ ، إذ أنَّ المبتدأ الأصـل فيـه التعريـف ، أمـا الخـبر فالأصل فيه التنكير . فكأن المعرفة عندهم هي الأسبق في كل تركيب .

وعن الفراء يقول أبو حيان : « وذهب الفراء ، وابن كيسان إلى أنه منصوبٌ بفعـل محذوف تقديره ، وقَبِلَ درهمًا »[٣] . والذي يتضح مـن هـذا القـول أنَّ الفـراء لم يعتـبر المفعول الثاني النكرة وهو (درهمًا) في نحو أُعطيَ زيدٌ درهمًـا » مفعـولًا ثانيًـا للفعـل أُعطي أصلًا ، إنما هو منصوب بفعل محذوف تقـديره (قَبِـلَ) فلـذلك لا ينـوب عـن

---

(١) المقتصد ١ / ٣٥١ .

(٢) ينظر رأيهم في الارتشاف ٣ / ١٣٢٩ .

(٣) ينظر رأيهم في الارتشاف ٣ / ١٣٢٩ .

الفاعل لأنه ليس معمولاً لأَعطى . ويَستشهِدُ الصبَّان للكوفيين بأنَّ رأيهم قد يكون بناءً على أنَّ النائب عن الفاعل مسنَدٌ إليه كالفاعل ، والمعرفة أحقُ بالإسناد إليها من النكرة .

لكنه يقول بعد ذلك : « لكنَّ هذا يقتضي أولوية إنابة المعرفة لا وجوبها »[١] .

أي لا يجب إقامة المعرفة في الفاعل ونائبه ، لكنَّ إقامتها أولى من النكرة . وقوله هذا فيه نظر ، إذ أنَّ الكوفيين لم يمنعوا إقامة المفعول الثاني النكرة إذا كان الأول معرفة ؛ وذلك لأن المعرفة بالرفع أولى ، قياسًا على باب كان[٢] .

أي أنه مثلما دخلت كان على المبتدأ والخبر فرفعت الأول المبتدأ وهو معرفة ، ونصبت الخبر النكرة ، كذلك يجب هنا إقامة المفعول ورفعه على أنه نائب عن الفاعل ، ويكون الثاني النكرة منصوبًا على المفعولية للفعل المبني للمجهول .

أما إذا تساوى المفعولان في التعريف نحو : أَعطى عمروٌ زيداً الدرهم .

فإنَّ الفارسي يلتقي مع البصريين في هذه النقطة فيجوِّز إقامة أيٍّ من المفعولين ، إلا أنَّ إقامة الأول عنده أحسن ، نحو : أُعطي زيدٌ الدرهَم .

يقول :

« ... وتقول أُعطيَ زيدٌ الدرهمَ ، فتُقيم (زيدٌ) مقام الفاعل وهو أَحسن . ويجوز

---

(١) حاشية الصبان ٢ / ٦٨ .

(٢) قول الخشني التذييل ٦ / ٢٥٠ .

أُعطي الدرهمُ زيداً ، لأنهما جميعاً مفعولٌ به »[١] .

ويتضح من هذه المسألة ، أنَّ أبا حيانٍ ينتقدُ ابن مالك في قوله : « لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطى »[٢] . ويردُ عليه « بأنَّ الخلاف موجودٌ »[٣] .

ومِنْ خلال البحث ومعرفة مذاهب النحاة في المسألة أجدُ أنَّ أبا حيان محقٌ في ردِّه على ابن مالك ، وذلك لوجود :

أ – الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ب – مخالفة الفراء والفارسي للبصريين والكوفيين وتزعمهما مذهب مختلف .

جـ – تلك الآراء الفردية التي ذكرها أبو حيان في الارتشاف وفي التذييل والتكميل لعدد من النحاة ، والتي تُنْبِيءُ بوجود الخلاف في المسألة وهي :

١ – ذهابُ بعضهم إلى أنَّ المفعول الثاني النكرة في نحو : (أُعطيَ زيدٌ درهماً) منصوبٌ بفعل الفاعل ، فبعد بناء الفعل للمجهول بقي منصوباً على أصله بفعل الفاعل .

٢ – ذهابُ بعضهم إلى أنَّ (درهمًا) منصوبٌ خبرٌ لما لم يسم فاعله ، فكما لا يقوم خبر كان مقام الفاعل فكذلك هذا . وقد وصف أبو حيان هذه المذاهب بالضعف[٤] .

---

(١) الإيضاح العضدي (١١٤) .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٢٩ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٣٢٩ ، التذييل والتكميل ٦ / ٢٤٩ .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٣٢٩ .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري في جواز إقامة المفعول الثاني من باب أعطى مقام الفاعل سواءٌ أكان معرفةً أم نكرة بشرط ألا يُلبس وذلك لسببين :

١) وجود شاهد قرآني وهو أعظم نصٍ مقدس .

٢) لأن التقديم والتأخير عند أمن اللبس وعند وجود القرائن ، من السياق وغيره ، ليس هناك ما يمنعه ، بل إنه يؤدي إلى مندوحةٍ في الأساليب ، وطرائق التعبير .

٦- إعراب ظرفي الزمان والمكان حين اجتماعهما بعد الفعل المبني للمجهول

قال أبو حيان :

« أجاز سيبويه ، وعامة البصريين سِيرَ عليه فرسخان يومَينِ ، وفَرْسخينِ يومان ، وفرسخين يومين ، ومنع كل ذلك بعض المتأخرين ، وذهب هشام وجميع الكوفيين إلى أنه لا يجوز إلا الرفع في نحو : سِيرَ بزيدٍ فرسخان أو ميلان ، ولا يجوز نصب فرسخين ، ولا ميلين على الظرف ، وأجاز البصريون فيهما الرفع والنصب »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٢] ، وعامة البصريين[٣] مثل المبرد[٤] ، إلى إجازة قولهم : سِيرَ عليه فرسَخَانِ يومينِ ، وفَرسَخَينِ يومانِ ، وفرسخينِ يَومينِ .

وقد تبعهم في هذا بعض النحويين مثل : السيرافي[٥] .

يقول سيبويه :

« وتقولُ : « سِيرَ عليه فَرْسخَانِ يَومينِ » ، لأنك شَغَلتَ الفعل بالفرسَخينِ ، فصار كقولك : « سِيرَ عليه بَعيرُكَ يومَينِ » . وإن شئتَ قُلتَ : سَيرَ عليه فرسَخَينِ يومانِ » ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٣٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٨٢ .

(٣) ينظر رأيهم في الارتشاف ٣ / ١٣٣٤ .

(٤) المقتضب ٣ / ١٠٦ .

(٥) شرح السيرافي ٢ / ٣٣٦ .

أَيُهما رفعتَه صار الآخرُ ظرفًا . وإنْ شئتَ نَـصَبتَهُ عـلى الفعـل في سـعة الكـلام لاعـلى الظرف . كما جاز : « يا ضاربَ اليومَ زيداً » أو « يا سائرَ اليومَ فَرسخينِ »[١] وعَبَّر المـبرد عـن هذا بقوله :

« فإنْ قيل : سِيرَ بزيدٍ فَرسخَانِ يومينِ فأنتَ مُخَـيَّرٌ : إنْ نـصبتهما نَـصْبَ الظـروف قلت : فَرْسَخينِ يومينِ .

والاختيار : أنْ تُقيم أحدهما مُقامَ الفاعل ، وإنْ نـصبتَ اليـومين نَـصبَ الظـرف قلت :

سِيرَ بزيدٍ / فرسخانِ يومينِ »[٢] .

ويُفهم من النصوص السابقة ما يلي :

أَنَّهُ حين يجتمع بعد الفعل المبني للمجهول ظرفان ، أحدهما زماني والآخر مكـاني نحو : سِـيرَ عليـه فَرسَـخَانِ يَـومينِ ، وفَرسَـخينِ يَومـانِ ، وفرسـخينِ يـومينِ ، فقـد قالوا فيه :

أ) إقامة أحد الظرفين مقام الفاعل إما الزمـاني وإمـا المكـاني ، نحـو : سِـيرَ عليـه فرسخان يَومَينِ ، فهنا قد أُقـيم الظـرفُ المكـاني مقـام الفاعـل وارتفـع بـالألف لأنـه مثنى .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٨٢ .

(٢) المقتضب ٣ / ١٠٦ .

وإذا قيل : سِيرَ عليه فرسخينِ يَومَانِ ، فقد أُقيم الظرف الزماني مقام الفاعل بدليل ارتفاعه وإنْ كان مُتأخِراً عن الفعل .

ب) بعد ارتفاع أحد الظرفين بإقامته مقام الفاعل ، فإنه يبقى الآخر منصوباً إما على الظرفية سواءً الزمانية أو المكانية ، وهو ما قال عنه المبرد « وإنْ نصبتَ اليومينِ نصب الظروف قُلتَ :

سِيرَ بزيدٍ / فَرسَخانِ يومينِ »[١] .

وإما على المفعولية فيكونُ مفعولاً به للفعل المبني للمجهول على سبيل الاتساع .

أما الكوفيون ، فإنه في نحو : سِيرَ عليه فَرسَخانِ يَومينِ ، وفَرسَخينِ يَومانِ ، لا يجوز عندهم نَصْبُ (الفرسخين) ولا (اليومين) على الظرف إنما الواجب عندهم الرفع[٢] .

أي أنَّ الفرسَخينِ واليومين لا يكونان إلا مرفوعين .

فإذا قيل : سِيرَ عليه فرسخانِ يومان . ففرسخان لا يكون فيه عندهم إلا الرفع باعتباره نائباً عن الفاعل .

أما اليومانِ فكذلك لا يكون فيه عندهم إلا الرفع . وقد يكون ارتفاعه على التبعية . للمشاكلة اللفظية . والله أعلم .

---

(١) المقتضب ٣ / ١٠٦ .

(٢) ينظر رأيهم في الارتشاف ٣ / ١٣٣٤ .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري ، في إجازته الرفع والنصب عند اجتماع ظرفي الزمان والمكان ، وذلك لأني أرى أنَّ التوسع في الظروف إنما هو استثناء ، والأصل فيها النصب على الظرفية . فعند التوسع في أحدهما وجعله نائبًا عن الفاعل فلا مانع يمنع من نصب الآخر على الظرفية وبقائه على أصله .

٧- إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به

قال أبو حيان :

« وإذا اجتمع مفعولٌ به ، ومصدر ، وظرف زمانٍ ، وظرف مكانٍ ، ومجرور تعيَّنَ إقامة المفعول به عند جمهور البصريين ، وأجاز الأخفش وأبو عبيد والكوفيون إقامة غيره مع وجوده »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] غير الأخفش ، إلى عدم جواز إنابة غير المفعول به من المصدر وظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به .

وقد تبعهم في هذا كثير من النحويين مثل :

مكي[٣] ، والنحاس[٤] ، وابن جني[٥] ، وابن برهان العكبري[٦] ، والجرجاني[٧] ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٣٣٨ – ١٣٣٩ .

(٢) ينظر رأيهم في التذييل والتكميل ٦ / ٢٤٢ ، ائتلاف النصرة (٧٧) .

(٣) الكشف ٢ / ٢٦٨ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٧٨ – ٤ / ١٤٤ .

(٥) الخصائص ١ / ٣٩٧ – ٣٩٨ .

(٦) ينظر رأيه في التذييل والتكميل ٦ / ٢٤٣ .

(٧) المقتصد ١ / ٣٥٢ .

والزمخشري[١] ، والبيهقي[٢] ، والعكبري[٣] ، وابن يعيش[٤] ، والرضي[٥] ، وأبي حيان[٦] .

ولهذا خَصَّهُ الزمخشري بالفضل والمزية على سائر ما ينوب عن الفاعل ، فيقول : « فمتى وُجِدَ في الجملة لم ينب عن الفاعل سواه ، ومَنْ فَعَلَ غير هذا فقد خرج عن كلام العرب ، لذلك نقول : دُفِعَ المالُ إلى زيد ، وبُلِغَ بعطائك خمس مائةً ، برفع (المال) و(خمسُ المائةٌ) . ولو نُصِبَا بالإسناد إلى زيد وبعطائِكَ نحو : دُفِعَ إلى زيدٍ المالَ وبُلِغَ بعطائك خمس مائةَ خرجت عن كلام العرب »[٧] .

ومما احتجوا به : القياس كالتالي :

أولاً : لأنَّ المفعول به شريك الفاعل ؛ إذ أنه يُخرج المصدر من العدم إلى الوجود (وهو قول ابن برهان)[٨] . أي : أنَّ الفاعل هو من أوجد الفعل حقيقةً ، والمفعول دوره الحفاظ على هذا الفعل فهو المستقر فيه[٩] .

---

(١) المفصل (٢٥٩) .

(٢) الدرر في شرح الإيجاز (٨٩) .

(٣) التبيين (٢٦٨ – ٢٧٣) .

(٤) شرح المفصل ٧ / ٧٥ .

(٥) شرح الرضي ١ / ٢١٤ .

(٦) التذييل والتكميل ٦ / ٢٤٣ .

(٧) المفصل (٢٥٩) .

(٨) ينظر قوله في : التذييل والتكميل ٦ / ٢٤٣ .

(٩) التبيين (٢٦٨) .

ثانياً : شدة طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل وتفضيله على سائر المنصوبات . وقد وضَّح العكبري هذا في النقاط التالية[١] :

أ – قدرة الفعل على الوصول للمفعول بنفسه ، وهذا لا يتحقق في الظرف والمصدر وحرف الجر .

ب – جعل المفعول فاعلاً لفظًا في بعض الأفعال نحو: ماتَ زيدٌ، طلعت الشمسُ، فزيدٌ في الحقيقة ليس الفاعل إنما مفعولٌ به ، وكذلك الشمس .

أما الأخفش[٢] ، وأبو عبيد[٣] ، والكوفيون[٤] ومنهم الكسائي[٥] ، فقد قالوا : « ولا يتعين المفعول به إذا وُجِدَ ، فيجوز إنابة غيره »[٦] .

فقد ذهبوا إلى جواز إنابة غير المفعول به من مصدر وظرف زمانٍ وظرف مكان ، ومجرور مع وجود المفعول به في الكلام .

إلا أنَّ تجويز الأخفش منوطٌ بشرط وهو :

تقدم المصدر والظرف والمجرور على المفعول به نحو : ضُرِب الضربُ الشديد زيداً ، وضُرِبَ اليومان زيدًا ، أما إن تأخرت هذه الأشياء فإنها لا تنوب عن الفاعل مع

---

(١) التبيين (٢٦٨ – ٢٦٩) .

(٢) ينظر رأيه في التذييل والتكميل ٦ / ٢٤٥ .

(٣) ينظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٣٣٩ .

(٤) ينظر رأيهم في ائتلاف النصرة (٧٧) .

(٥) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٤٤ .

(٦) الموفي في النحو الكوفي (٢١) .

وجود المفعول به[١] .

وقد تبعهم في هذا ابن مالك ، إذ يقول في ألفيته مجوِّزًا :

ولا يَنوبُ بعضُ هَذي إن وُجِد في اللَّفظِ مفعولٌ به وقد يَرِدْ[٢]

ويقول كذلك :

« يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده . وفاقاً للأخفش والكوفيين »[٣] .

وقد احتجوا لمذهبهم بما يلي :

أ) السماع ، ومنه :

١) قراءة عاصم وابن عامر « وكذلك نُجِّيْ المؤمنين »[٤] .

بنون واحدة مضمومة وجيم مشدَّدة وياء ساكنة ونصب المؤمنين .

حيث ناب المصدر المضمر في (نُجِّيْ) مناب الفاعل بدليل نصب المؤمنين ، والتقدير : نُجِّيْ النجاءُ المؤمنين[٥] . وهو قول الفراء .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٧ – ٦٠٨ .

(٢) ألفية ابن مالك (٢٣) .

(٣) التسهيل (٢٦) .

(٤) الأنبياء / ٨٨ ، وينظر هذه القراءة في : النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٢٤ ، الكشف ٢ / ١١٣ ، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٦٥ ، معاني القرآن وإعرابه ٧ / ١٣٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٠ .

٢) وقراءَة جعفر : « ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون »[١] .

وقد ناب هنا الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل مع وجود المفعول به والدليل على ذلك نصب (قوماً) بدل رفعه .

وقد جعل الفراء النائب مناب الفاعل في الآية السابقة ضمير المصدر ، وتقديره : لِيُجزى ذلك الجزاءُ قوماً[٢] .

وقد اعتَرَضَ البصريون على تلك القراءات كالآتي :

١) في القراءة الأولى وهي (وكذلك نُجِّيْ المؤمنين) بأنه لا تكون بنون واحدة ، إذ لا يجوز إدغام النون في الجيم . لكي لا يجتمع مثلان[٣] .

وقد قاموا بتأويلها : بأنَّ (نُجِّيْ) فعلٌ مضارع أصله نُنَجِّي بنونين فحُذِفت الثانية كما حُذِفَت من (تذكرون) إذ أنَّ أصلها (تتذكرون) والدليل على ذلك سكون الياء ، ولو كانَ ماضياً لانفتحت إلا في الضرورة[٤] . كقوله : (نُزِّلَ الملائكةُ)[٥] أي : ننزِّل الملائكة)[٦] .

٢) اعترضوا قول الفراء في قراءة جعفر حين جعل النائب عن الفعل ضمير

---

(١) الجاثية/ ١٤ ، وينظر القراءة في النشر ٢/ ٣٧٢ ، الكشف ٢/ ٢٦٨ ، الدر المصون ٩/ ٦٤٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٦ .

(٣) البحر ٦/ ٣٣٥ .

(٤) الخصائص ١/ ٣٩٨ ، التبيين (٢٧٣) ، شرح المفصل ٧/ ٧٥ ، المغني ٢/ ٦١٣ .

(٥) الفرقان/ ٢٥ .

(٦) البحر ٦/ ٣٣٥ .

المصدر أي . لِيُجزى ذلك الجزاءُ قوماً . فقال النحاس : هذا لا يجوز ؛ لأنه أضمر الجزاء من غير أن يتقدمه ما يدل على أنَّ (يُجزَى) يدل عليه[١] . أما إنا بتهم الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل فإنَّ الخليل وسيبويه وجميع البصريين قد اعتبروه لحنًا[٢] .

وقد أَوَّلُوا القراءة بأنَّ التقدير (ليُجزى الخيرَ قوماً) فالخيرَ : مفعولٌ ثانٍ كأنك قلت : جَزيتُ زيدًا خيرًا . وأُضمر الأول لدلالة الثاني عليه ، وعلى هذا يكون النائبُ عن الفاعل مفعولاً به صحيح[٣] . وقد تأوَّل على أنَّ (قومًا) منصوبٌ بفعل محذوف تقديره : (يجزي قومًا) فيكون هناك جملتان أحدهما : ليُجزى الجزاءُ قومًا ، والأخرى : يُجزيه قومًا[٤] . وتعتبر هذه القراءَة عند بعضهم ضعيفة[٥] .

٢) من نظم العرب :

قول الشاعر :

وَلَـوْ وَلَـدَتْ قُفَـيرةُ جِـروَ كَلْـبٍ لَـسُبَّ بـذلك الجِـر وِالكِلابَـا[٦]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٤٤ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٤٤ .

(٣) التبيين (٢٧٣) .

(٤) البحر ٨ / ٤٥ .

(٥) اللباب ١ / ١٦١ .

(٦) ينسب لجرير في الخصائص ١ / ٣٩٧ – ٣٩٨ ، لكني لم أجده في ديوانه .

قول الراجز :

وَإِنَّـــما يُـــرضِيْ المُنيـــبُ رَبَّـــهُ مَـــا دامَ مَعْنِيـــاً بِـــذِكْرٍ قَلْبَـــهُ[١]

قول الراجز :

لم يُعـــنَ بالعليـــاء إلا سَـــيِّدًا وَلا شَـفى ذا الغَـيِّ إلا ذُو هُـدَى[٢]

نجد في البيت الأول قد أناب الجار والمجرور وهو (بذلك) مناب الفاعل للفعل (سُبَّ) مع وجود المفعول به (الكلابا) [٣] .

وفي الرجز الأول جاء (مَعنيًا) اسم مفعول عَمِلَ عَمَل الفعل المبني للمجهول ، وجاء نائب الفاعل الجار والمجرور وهو قوله (بذكرٍ) مع وجود المفعول به ، والدليل على إنابة الجار والمجرور مجيء المفعول به وهو (قلبَه) منصوبًا على حاله[٤] .

أما الرجز الثاني : فقد أناب فيه الجار والمجرور وهو قوله (بالعلياء) مناب الفاعل مع وجود المفعول به ، والدليل على هذا مجيء المفعول به منصوبًا وهو (سَيِّدًا) ولم يرتفع[٥] .

ولم يرتض البصريون تلك الشواهد لهم ، فقال النحاس : عن الشاهد الأول :

---

(١) شرح شذور الذهب (١٦٣) .

(٢) الهمع ١ / ١٦٢ .

(٣) شرح الرضي ١ / ٢١٤ .

(٤) شرح شذور الذهب (١٦٣) ، شرح شواهد العيني ٢ / ٦٨ .

(٥) شرح شواهد العيني ٢ / ٦٨ .

« رأيتُ أبا إسحاق يذهب إلى تقديره : ولو وَلَدَتْ قُفَيرةُ الكلابَ ، و(جروُ كلب) منصوب على النداء ، وأفرد الضمير في سُبَّ لأنه يعود على جنس الكلاب »[١] . أي أنَّه جعل قوله (جرو كلبٍ) نداء معتَرض بين الفعل ومعموله ، فالكلاب معمول (وَلَدتْ) أي : لو وَلَدتْ قفيرةُ الكلاب يا جرو كلبٍ[٢] .

يقول الدكتور محمد السبهين عن هذا التأويل :

« إنَّ في هذا التأويل ضعفًا وتكلفًا ؛ لأن فيه تعليقَ متأخرٍ بمتقدم مفصول عنه دون مسوغ وهو خلاف الأصل ولا دليل عليه .

كذلك عدم استقامة معنى الكلام بعد التأويل مع مراد الشاعر ، فمراده أنَّه لو وُلِد للمهجو أخٌ من جنس الكلاب لكان ذلك مَعَرَّةً على الكلاب أنْ كان هذا الولد من جنسها ، ولا يستقيم المعنى مع التأويل ، لكنه يحمل على ضرورة الشعر »[٣] .

ويتبين سبب رفض البصريين لتلك الشواهد وهو تشبثهم بأصولهم النحوية وهي التحفظ في القياس وعدم إطلاق الأمر فيه .

ب) القياس :

إذ يرى الكوفيون أنَّ المصدر والظرف وحرف الجر ، يعمل فيها الفعل ويصل إليها بنفسه فجازت إقامتها مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٤٤ .

(٢) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي (٤٤١) .

(٣) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي (٤٤١) .

ويَرُدُ عليهم ابن جني ، بأنَّ هذه الإنابة – عند الكوفيين – هي من أقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلًا[١] .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بمذهب الكوفيين في جواز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به وذلك :

١ – لوروده في قراءات مشهورة وفي نظم العرب .

ولا يجوز الاعتراض على تلك القراءات ؛ لأن القراءة سنة متبعة متى ما وُجِدتْ فُضِّلَتْ على القياس .

أضف لذلك صدورها عن قراء ثقات أمثال : ابن عامر وعاصم .

فلابُدَّ من قبولها وإن تعارضت مع القواعد ، وقد حث الزركشي على هذا بقوله : « إنَّ القراءات ليست اختيارية ، خلافًا للزمخشري إذ يعتقد بأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتها البلغاء »[٢] أما أدلة البصرين قياسية بحتة كأدلة العكبري السابقة .

---

(١) الخصائص ١ / ٣٩٧ .

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ١ / ٤٧٠ .

الفصل الثالث

المسائل الخلافية في توابع المرفوعات

١- وصف العلم بالمبهم

قال أبو حيان :

« ونصوص أئمتنا على أنَّ النعت يكون دون المنعوت في التعريف أو مساوياً ، أما أن يكون أعرف فلا وهو مذهب البصريين ، وتقدم مذهب البصريين في رتبة المعرفة ، فبنوا على ذلك أحكام النعت فقالوا: يُوصف العلم بالمبهم ، ولا يجوز ذلك عند الكوفيين بل هو عندهم ترجمة يعنون البدل نحو : زيدٌ هذا قائمٌ »[١] .

تفصيل الخلاف :

النعت : هو تخصيص الاسم بصفة من صفاته ، أو لسبب يُضاف إليه .

وهو مصدر (نَعَتُّ) الشيءَ أنعتُه ، ثم سموا الاسم التابع للمنعوت نعتاً .

وإنما هو اسمٌ منعوتٌ به كما يُقال (هؤلاء خلق الله) أي : مخلوقين[٢] .

وهو يوافق المنعوت في التعريف والتنكير إذا تَبِعَ في الإعراب ، فإن قطع الوصف لم يلزم ذلك[٣] .

هذا وقد اختلف النحاة في مراتب المعارف ، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّ أعرفها المضمر ، لأنه لا يُضمر إلا وقد عُرف ، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف ، ثم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته ، ثم

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٩١١ .

(٢) نتائج الفكر (٢٠٣) .

(٣) الارتشاف ٤ / ١٩٠٨ .

الاسم المبهم ؛ لأنه يُعرف بالعين وبالقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام ؛ لأنه يُعرف بالقلب فقط ، ثم ما اضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يُضاف إليه[١] .

وقيل أعرفها العلم وُعزي للكوفيين ونسب لسيبويه[٢] ، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي[٣] .

وقيل أعرفها اسم الإشارة وينسب لابن السراج[٤] .

وقيل : أعرفها المعرف بأل ؛ لأنه وضع لتعريفه أداة وغيره لم توضع له أداة[٥] .

وقيل : أعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام ، ثم اسم الإشارة ، ثم المنادى ثم الموصول ، ثم المعرف بأل – وهو مذهب ابن مالك[٦] .

وعن تعرَّف الأسماء المبهمة يقول سيبويه :

« وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته »[٧] .

---

(١) الإنصاف ٢ / ٧٠٧ – ٧٠٨ .

(٢) الهمع ١ / ٥٥ .

(٣) شرح المفصل ٥ / ٨٧ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٩٠٨ .

(٥) الهمع ١ / ٥٥ .

(٦) المساعد ١ / ٧٧ – ٧٨ .

(٧) الكتاب ٢ / ٣ .

وقد ذهب سيبويه[١] والبصريون ، إلى جواز وصف العلم بالمبهم مثل : أسماء الإشارة .

يقول سيبويه : « واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصفُ بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة »[٢] .

وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين مثل : ابن السراج[٣] ، والفارسي[٤] ، والوراق[٥] ، والزمخشري[٦] ، وابن يعيش[٧] ، والرضي[٨] ، والأزهري[٩] ، والفاكهي[١٠] .

يقول ابن السراج :

« يوصف العلم باسم الإشارة نحو : (مررتُ بزيدٍ هذا) ، والمرفوع في اتباع الأول كالمجرور »[١١] . والمرفوع نحو : جاء زيدٌ هذا .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤ .

(٣) الأصول ٢ / ٣٢ .

(٤) الإيضاح العضدي (٢٨٩) .

(٥) العلل في النحو (٢٣٣) .

(٦) المفصل (١١٦) .

(٧) شرح المفصل ٣ / ٥٧ .

(٨) شرح الرضي ٣ / ٤٣ .

(٩) التصريح ٣ / ٥٧٣ .

(١٠) الفواكه الجنية (٢٦٢) .

(١١) الأصول ٢ / ٣٢ .

ومما يُحتَجُ لهم به .

أولاً : أنَّ اسم الإشارة مؤولُ بالمشتق[١] .

ثانياً : أنَّ العلم عندهم أعرف من اسم الإشارة ، لأنه إنما وضع لشيء معين لا يقع على غيره ، فأشبه ضمير المتكلم ، ولأن تعريف العلمية لا يفارقها ، وتعريف الإشارة يفارقها عند العدم[٢] .

أما الكوفيون ، فقد منعوا وصفَ العلم بالمبهم كأسماء الإشارة ، وفي نحو : (زيدٌ هذا قائمٌ) فإنَّ (هذا) ليس نعتاً إنما بدل من زيد[٣] .

ومنعهم هذا بناءً على أنَّ مرتبة الإشارة عندهم قبل العلم ونُسب لابن لاسراج ، واحتجوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه عقلي فقط ، وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو : (هذا زيد)[٤] .

الترجيح :

يترجح لدي مما سبق الأخذ بالرأي البصري ، لا تباع كثير من النحاة لهم .

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٥٧ .

(٢) ائتلاف النصرة (٦٩) .

(٣) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ١٩١١ .

(٤) الهمع ١ / ٥٦ .

٢- النعت بأسماء الإشارة

قال أبو حيان :

« ... وكونها يُنعتُ بها هو مذهب البصريين . وذهب الكوفيون ، وتبعهم السهيلي إلى أَنَّهُ لا يجوز أَنْ يُنعتَ بها »[١] .

ويقول كذلك في موطنٍ آخر :

« وأما أسماء الإشارة ، فمذهب البصريين أنها توصفُ ويُوصَفُ بها ، .... وذهب الكوفيون ، وتبعهم السهيلي ، والزجاج إلى أنَّ أسماء الإشارة لا توصفُ ، ولا يُوصفُ بها ، ومَنْ أجاز نعتها قال :

لا يكون إلا مصحوبًا (بأل) خاصة »[٢] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٣] والفراء[٤] والبصريون[٥]، إلى أنَّ أسماء الإشارة يجوز أنْ يُنعتَ بها نحو : جاء زيدٌ هذا[٦] . وقد تبعهم في هذا كثير من النحويين مثل :

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٩١٨ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١٩٣٣ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٠ .

(٥) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ١٩١٨ .

(٦) المطرد في النعت بأسماء الإشارة هو أسماء الإشارة غير المكانية نحو : جاء زيدٌ هذا . ينظر : الارتشاف ٤ / ١٩١٨ .

ابن السراج[١] ، والفارسي[٢] ، والزمخشري[٣] ، وابن يعيش[٤] ، والرضي[٥] ، وابن مالك[٦] ، والموصلي[٧] ، والسمين[٨] ، والشاطبي[٩] . يقول ابن السراج : « يوصف العلم باسم الإشارة نحو : (مررتُ بزيدٍ هذا) ، والمرفوع في اتباع الأول كالمجرور »[١٠] .

ومما احتجوا به :

أ) السماع نحو :

قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾[١١] .

فقد وُصِفَ قوله (كبيرُهم) باسم الإشارة (هذا) [١٢] .

---

(١) الأصول ٣ / ٣٢ .

(٢) الإيضاح العضدي (٨٩) .

(٣) الكشاف ٣ / ١٨ .

(٤) شرح المفصل ٣ / ٥٧ .

(٥) شرح الرضي ٣ / ٤٣ .

(٦) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٦٥ .

(٧) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٧٥١ .

(٨) الدر المصون ٨ / ١٧٨ .

(٩) المقاصد الشافية ٤ / ٦٢٨ .

(١٠) الأصول ٢ / ٣٢ .

(١١) الأنبياء / ٦٣ .

(١٢) الدر المصون ٨ / ١٧٨ .

ب) القياس :

أَنَّ أسماء الإشارة يمكن تأويلها بالمشتق ، نحو : الحاضر والشاهد والقريب والبعيد ، فإذا قيل : ذَاكَ فتقديره : البعيد[١] .

أما الكوفيون ، فإنَّهم لم يجوزوا أن يُنعت باسم الإشارة[٢] ، لأنه لا يتصور فيه الإضمار لجموده[٣] .

وعلى هذا منعوا وصف العلم باسم الإشارة[٤] .

وقد تبعهم في هذا الزجاج[٥] ، والسهيلي[٦] ، وكذلك السيوطي[٧] .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري في جوازه النعت بأسماء الإشارة وذلك لمجيئه في كتاب الله العزيز ، أضف لذلك اتباع كثير من النحاة لهم .

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٥٧ ، المقاصد الشافية ٤ / ٦٢٨ .

(٢) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ١٩١٨ .

(٣) الهمع ٢ / ١١٨ .

(٤) الارتشاف ٤ / ١٩١١ .

(٥) ينظر رأيه في الارتشاف ٤ / ١٩٣٣ .

(٦) ينظر رأيه في الارتشاف ٤ / ١٩٣٣ .

(٧) الهمع ٢ / ١١٨ .

٣- وصف (كُلّ) والوصفُ بها

قال أبو حيان :

« وفي البسيط : اختلف في كُلّ ، فذهب الكوفيون إلى أنها توصفُ ويُوصفُ بها ، وقال بعضُ النحويين : إنَّ البصريين لا يصفون بها »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون فيما نقل أبو حيان عن بعض النحويين ، إلى أنَّ (كُلّ) لا يُوصفُ بها[٢] .

وقد مال معهم في هذا : السيوطي[٣] .

أما الكوفيون[٤] ، وسيبويه[٥] ، فقد ذهبوا إلى جواز وصف (كل) والوصف بها كذلك .

وقد تبعهم في جواز وصفها ، ابن الحاجب[٦] .

أما ابن مالك فإنه قد جوز الوصفَ بها فقط دون وصفها[٧] .

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٩٣٢ .

(٢) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ١٩٣٢ .

(٣) الهمع ٢ / ١١٧ .

(٤) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ١٩٣٢ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٠٧ .

(٦) الأمالي النحوية ٤ / ٦٨ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢ .

يقول سيبويه :

« هذا باب مالا يكون الاسم فيه إلا نكرةً وذلك قولك : .... « هذا كلُ متاعٍ عندك موضوعٌ ، ... ومما يدلك على أنهنَّ نكرةٌ أنهنَّ مضافاتٌ إلى نكرة ، وتوصفُ بهنَّ النكرةُ ، وذلك أنَّك تقول فيما كان وصفاً : ... « هذا مالٌ كلُ مالٍ عندك »[(١)] .

إذاً فسيبويه يجيز وصفها إذا أضيفت إلى نكرة .

وقد احتجوا لهذا بالسماع كما يلي :

١ - يقول سيبويه : حدثنا الخليل أنَّه سَمِعَ من العرب مَنْ يُوثَقُ بعربيته ينشد قول الشَّمّاخ :

وكُلُّ خَليلٍ غيرُ هاضمِ نَفْسِهِ لِوَصْلِ خَليلٍ صارمٌ أو مَعَارِزُ[(٢)]

٢ - كذلك يقول سيبويه : « ومما يوصفُ به (كُلٌ) قول ابن أحمر :

ولَهِتْ عليه كُلُّ مُعْصِفَةٍ هوجاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ[(٣)]

سمعناه ممن يَرويه عن العرب .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٠٧ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٠٧ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٠٧ ، الأشباه والنظائر ٣ / ١٩٨ . ومعصفة : أي مسرعة يقال أعصفت الناقة : أسرعت . ينظر : لسان العرب ، مادة (عصف) ٦ / ٢٨٥ . هوجاء : الهوجاء من الإبل : الناقة التي كان بها هوجاً من سرعتها . ينظر : لسان العرب ، مادة (هوج) ٩ / ١٥٧ . الزبر : طيُّ البئر إذا طويت تماسكت واستحكمت ، واستعار الشاعر الزبر للريح يريد انحرافها وهبوبها . ينظر : لسان العرب . مادة (زبر) ٤ / ٣٣٣ .

إذاً نجد في الشواهد السابقة مجيء (كل) موصوفة . وهي في البيت الأول مبتدأ و(غيرُ) صفةٌ لها[١] .

وفي البيت الثاني وُصفت بـ (هوجاءُ) .

الترجيح :

يترجح لدي مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي في جواز وصف كل والوصف بها ، وذلك لمجيء الشواهد على ذلك من نظم العرب .

(١) شرح أبيات سيبويه ١ / ٣٧٦ .

٤- نعتُ أسماء الإشارة

قال أبو حيان :

« وأما أسماء الإشارة ، فمذهب البصريين أنها تُوصَفُ فمن وَصْفِها : « أرءيتكَ هذا الذي كَرَّمتَ عليَّ »[١] .

وذهب الكوفيون ، وتبعهم السهيلي ، والزجاج إلى أَنَّ أسماء الإشارة لا تُوصَفُ ... ومَنْ أجاز نعتَها قال : لا يكون إلا مصحوبًا (بأل) خاصةً »[٢] .

تفصيل الخلاف :

ذهب سيبويه[٣] والبصريون[٤] إلى جواز وصف أسماء الإشارة .

وقد تبعهم بعض النحويين مثل :

الزمخشري[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وابن مالك[٧] .

إلا أَنَّ وصفها عندهم لا يكون إلا بما فيه (أل) أو بالموصول حملاً على ما فيه أل ،

---

(١) الإسراء / ٦٢ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١٩٣٣ .

(٣) الكتاب ٢ / ٥ .

(٤) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ١٩٣٣ .

(٥) المفصل (١١٦ ٩ .

(٦) شرح المفصل ٣ / ٥٧ .

(٧) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٠ .

يقول سيبويه :

« واعلم أنَّ المبهمة تُوصفُ بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً »[١] .

أما الجامد المحض نحو : (رجل) فلا تُنعَتُ به أسماء الإشارة . فلا يُقال : جاء ذلك الرجلُ . فلا يكون الرجلُ صفةً لذلك ، إنما هو عطف بيان لأنه غير مشتق ولا يتأول بالمشتق[٢] .

وقد كان من حججهم : السماع :

كقوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾[٣] .

فهنا جاء قوله (الذي ...) نعتاً لاسم الإشارة (هذا) .

واحتجوا كذلك بـ :

أولاً : احتجوا على جواز وصف أسماء الإشارة لما فيها من الإبهام ، فهي بحاجة إلى الصفة لتبينها ؛ لأنه عند قولنا هذا والإشارة لشخصٍ حاضر مع وجود مجموعة من الأشخاص معه قد تقع الإشارة بهذا عليهم فيلتبس على المخاطب وقوع الإشارة على أَيِّهم فإن وصف اسم الإشارة يزيل ذلك الإبهام[٤] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٠ – ٣٢١ .

(٣) الإسراء / ٦٢ ، والمرفوع في اتباع الأول كالمنصوب هنا .

(٤) شرح المفصل ٣ / ٥٧ .

ثانياً : احتجوا لوجوب وصفها بما فيه (أل) :

١ - لأنَّ الأسماء المصحوبة بأل والأسماء المبهمة كشيءٍ واحد[١] .

٢ - لأن الصفة فيه مقصودة دون الموصوف[٢] .

أما الكوفيون ، فإنهم قد منعوا وصف أسماء الإشارة[٣] ؛ لأن غالب ما يقع بعدها جامد فالأولى جعله بياناً[٤] . وقد تبعهم هنا :

الزجاج[٥] ، والوراق[٦] ، والسهيلي[٧] ، وكذلك السيوطي[٨] .

يقول السهيلي :

« المبهم لا يُنعت إنما يُبَين بالجنس الذي يشير إليه . كقولك : هذا الرجل ، فالرجل تبيين (لهذا) أي : عطف بيان ، وتبيينه بالجنس الذي يشير إليه آكد مِنْ تحليته بالنعت »[٩] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٥ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١ / ٧٥١ .

(٣) ينظر رأيهم في الارتشاف ٤ / ١٩٣٣ .

(٤) الهمع ٢ / ١١٨ .

(٥) ينظر رأيه في الارتشاف ٤ / ١٩٣٣ .

(٦) العلل في النحو (٢٣٥) .

(٧) نتائج الفكر (٢١٤) .

(٨) الهمع ٢ / ١١٨ .

(٩) نتائج الفكر (٢١٤) .

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة الأخذ بالرأي البصري في جوازه وصف أسماء الإشارة ، وذلك لوروده في كتاب الله العزيز .

٥- هل يجوز أنْ يكون عطف البيان نكرةً تابعاً لنكرة ؟

قال أبو حيان :

« ومذهب البصريين أَنَّهُ لا يكون إلا معرفةً تابعاً لمعرفة ، وخَصَّهُ بَعضُهم بالعَلَمِ اسماً ، أو كنيةً أو لقباً .

وذهب الكوفيون ، وتبعهم الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري إلى أَنَّهُ يكون في النكرة تابعاً لنكرة »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] ، إلى أنَّ عطف البيان يجب أنْ يكون معرفةً تابعاً لمعرفة . وقد تبعهم ابن يعيش[٣] .

وقد احتجوا بما يلي :

أنَّ الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه ، والنكرة لا يصح أنْ يُبين بها غيرها ؛ لأنها مجهولة ، ولا يُبين مجهولٌ بمجهول[٤] .

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٩٤٣ .

(٢) نقله عنهم الشلوبين في شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦ ، التصريح ٣/ ٥٣٩ ، الهمع ٢ / ١٢١ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٧٢ .

(٤) الهمع ٢ / ١٢١ .

أما الكوفيون[١] ، فقد ذهبوا إلى جواز كون عطف البيان نكرةً تابعاً لنكرة . وقد تبعهم في هذا مجموعة من النحويين مثل : الفارسي[٢] ، وابن جني[٣] ، والزمخشري[٤] ، وابن عصفور[٥] ، وابن مالك[٦] ، وابن الوردي[٧] .

قال ابن مالك في ألفيته :

فقد يَكُونانِ مُنكَّرَين كَما يكُونَانِ مُعَرَّفينِ[٨]

وكان من حججهم :

أ) السماع ، ومنه :

١ - قوله تعالى : ﴿ ..... أَوْكَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾[٩] فهنا جاء قوله (طعامُ مَسَاكين) وهو نكرة تابعاً لنكرة وهي (كفَّارةٌ) [١٠] .

---

(١) ينظر رأيهم في الهمع ٢ / ١٢١ ، التصريح ٣ / ٥٣٩ .

(٢) ينظر رأيه في شرح الأشموني ٢ / ٣٥٧ .

(٣) ينظر رأيه في شرح الأشموني ٢ / ٣٥٧ .

(٤) الكشاف ٢ / ٤٠١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩٤ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩٤ .

(٧) شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٤٩٥) .

(٨) ألفية ابن مالك (٤٠) .

(٩) المائدة / ٩٥ .

(١٠) التصريح ٣ / ٥٣٩ .

ب) القياس :

أولاً : أنَّ الحاجة لعطف البيان في النكرة أشد منها في المعرفة ؛ لأن النكـرة يلزمهـا الابهام بحق الأصل ، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة ، فتخصيص المعرفـة بالبيـان خلاف مقتضى القياس[١] .

ثانياً : العطف كالنعت ، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق ، والنعـت في النعـت سائغ اتفاقاً ، فكذلك ينبغي في العطف[٢] .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي في جواز أن يكون عطف البيان نكرةً تابعاً لنكرة وذلك : لوروده في كتاب الله .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٦ بتصرف ، المقاصد الشافية ٥ / ٤٧ .

(٢) المقاصد الشافية ٥ / ٤٧ .

٦- إبدال النكرة من المعرفة في بدل الكل من الكل .

قال أبو حيان :

« ... وذهب الكوفيون ، والبغداديون إلى اشتراط وصف النكرة إذا أُبدِلَت من المعرفة ، وتبعهم السهيلي على ذلك ، .... وأجاز سيبويه : « هذا عبد الله رجلٌ منطلقٌ » و(رجل) نكرة بدل من معرفة ، وسُمِعَ بدل النكرة من المعرفة ، وَليس من لفظ الأول، ولا موصوفة وهذا مذهب البصريين »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢]، إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة دون أنْ توصف ، أو أنْ تكون من لفظ الأول . وقد تبعهم فيه : ابن السراج[٣] ، ومكي[٤] ، والنحاس[٥] ، وابن جني[٦] ، والواسطي[٧] ، والحريري[٨] ، والعكبري[٩] ، وابن مالك[١٠] ،

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٩٦٢ – ١٩٦٣ .

(٢) ينظر رأيهم في : شرح اللمع (١١٢) ، شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٠٥ .

(٣) الأصول ٢ / ٤٦ .

(٤) المشكل ١ / ٢٧ – ٢ / ٧٩٨ ، تحقيق : حاتم الضامن .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٠٧ .

(٦) ينظر رأيه في : شرح الأشموني ٢ / ٣٥٧ .

(٧) شرح اللمع (١١٢) .

(٨) شرح ملحة الإعراب (٢٩١) .

(٩) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٧٤ – ٢ / ١٢٩٥ .

(١٠) شرح عمدة الحافظ (٥٨١) .

وأبو حيان[١] ، وابن الوردي[٢] ، والسمين[٣] ، وابن هشام[٤] .

وقد احتجوا بما يلي :

أ) السماع ، ويتمثل في : قول حميد بن ثور الهلالي :

وَلَـنْ يَلْبَـثَ العَـصْرانِ يـومٌ ولَيلَـةٌ إذا طَلَبَـا أَنْ يُـدْرِكَا مـا تَـيمَّمَا[٥]

فنجد في البيت السابق :

قد أُبْدِل قوله (يومٌ وليلةٌ) وهو نكرة من المعرفة وهو قوله (العَـصْران) المعـرَّف بـآل ، دون وصف لهذه النكرة[٦] ، ودون أَنْ يكون لفظها من لفظ الاسم الأوَّل .

ب) القياس : أنَّ من عادة العرب تسميةُ المذكر بالمؤنث وعكسهُ ففائـدة الإبـدال رفع الإلباس نحو :

مررتُ بهندٍ رجلٍ وبجعفر امرأةٍ[٧] . ومعنى هذا أنَّ الاسم الثاني وهو البدل حينما يكشفُ ويُبين شيئاً ليس موجوداً في الأول فقد تحققت الفائدة ، دون النظر إلى وصـف هذه النكرة . ففي قوله : امـرأةٍ تحققـت الفائـدة والإفـصاح بـأنَّ هـذا العَلَـمَ المـدعو

---

(١) البحر المحيط ٨ / ٤١٥ .

(٢) شرح التحفة الوردية (٢٨٨) .

(٣) الدر المصون ١٠ / ٦٦١ .

(٤) شرح شذور الذهب (٤٤٤) – المغني ٢ / ٥٠٨ .

(٥) (حميد بن ثور الهلالي ، دراسةٌ في شعر المخضرمين (١٦٠) لكني وجدتُ أنَّ قوله (يومٌ وليلةٌ) وردت فيـه بالنصب ، أما رواية الرفع فهي في شرح التحفة الوردية (٢٨٨) .

(٦) شرح التحفة الوردية (٢٨٨) .

(٧) الهمع ٢ / ١٢٧ .

(جعفر) هو ليس رجلاً إنما امرأةٌ .

وعلى رأي البصريين في هذه المسألة يتبين لي :

في جواز إبدالهم للنكرة من المعرفة دون وصف ، أنَّ الغالبَ مجيءُ هذه المعرفة اسماً ظاهراً أو مضافاً لمعرفة أو ضمير غائب أو متكلم ومخاطب مفيدين الإحاطة والدليل على هذا من وجهين :

الأول : السماع :

إذ أنَّ أغلب الشواهد سواءً التي ذكرت بصيغة الرفع وهي ما ذُكرت في المسألة أم التي كانت بصيغة النصب والجر والتي لم يكن هذا البحث مَوطِناً لها ، جميعها كانت اسماً ظاهراً إلا شاهداً واحداً كانت المعرفة فيه ضمير غائب وهو حديث شريف ورد بصيغة النصب ، وهو حديث أبي ذر ، سألت رسول الله : هل رأى ربه ؟ فقال : « رأيتُهُ نوراً ، أنَّى أراه »[١] حيث أبدل النكرة نوراً من الهاء .

ثانياً : القياس :

وهو أنَّ من أصولهم منعَ إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب إن لم يفد الإحاطة .

أما الكوفيون[٢] ، ومنهم الكسائي[٣] والفراء[٤] ، فقد ذهبوا إلى تجويز بدل النكرة

---

(١) صحيح مسلم ١ / ١١١ .

(٢) ينظر في رأيهم شرح اللمع (١١٢) ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٦ ، شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٠٥ ، الهمع ٢ / ١٢٧ .

(٣) ينظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٠٧ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ٢٧٩ .

من المعرفة بشرط وصف هذه النكرة . وقد تبعهم في هذا البغداديون[١] ، واشترط البغداديون في هذه النكرة كذلك أن تكون من لفظ الأول وهو (المعرفة) .

وتبع الكوفيين : الفارسي[٢] ، والسهيلي[٣] ، والزمخشري[٤] ، الرضي[٥] ، ابن أبي الربيع[٦] . لكنَّ السيرافي يجوِّز تَركَ وصف النكرة إذا أفادتْ شيئاً ليس في المبدل منه[٧] . كقوله تعالى : ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[٨] .

ويصل السهيلي إلى رأيه بالتعمق في أغوار المعنى الكُلِّي لقوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾[٩] فيقول : الآية نزلت في رجلٍ بعينه وهو أبو جهل ، ثمَّ تعلَّق حكمها بكل من اتصف بصفته ، فلو اقتصر على المعرفة لاختص الحكم به دون غيره ، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرجَ مِن الوعيد الشديد مَنْ نزلت الآية بسببه »[١٠] .

---

(١) ينظر رأيهم في شرح الجمل ١ / ٢٨٦ .

(٢) ينظر رأيه في شرح الرضي ٣ / ١٢٢ .

(٣) نتائج الفكر (٢٩٨) .

(٤) المفصل (١٢٢) .

(٥) شرح الرضي ٣ / ١٢٢ .

(٦) ينظر رأيه في الهمع ٢ / ١٢٧ .

(٧) شرح الرضي ٣ / ١٢٢ .

(٨) النازعات / ١٦ .

(٩) العلق / ١٥ – ١٦ .

(١٠) نتائج الفكر (٢٩٨) .

وكان من حججهم لمذهبهم :

أولاً : أنَّ البدلَ للإيضاح والبيان ، والشيء لا يُوَضَّحُ بما هو أخفى منه[١] .

ثانياً : أنَّ النكرة إذا لم توصف فإنها لا تُفيد ، كما أنه لا فائدة من قولك : مررتُ بزيدٍ رجلٍ[٢] .

أي أنَ البدل بلفظ (رجل) وحده لا يفيد ؛ لأنَّ زيداً معرَّفٌ .

أما رجلٌ فلا تضيف شيئاً غير موجودٍ في زيد ؛ إذ أنه معلومٌ بأنَّه رجلٌ .

وبعد استعراض مذهب الكوفيين في المسألة نجد أبا حيان يقول : « ونَقَلَ ابن مالك أنَّ مذهب الكوفيين لا يَجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا أَنْ يكون من لفظ الأوَّل، وكلام الكوفيين على خلاف النقل ، قال الكسائي والفراء في (قتالٍ) من قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾[٣] .

خفضه على نية (عَنْ) مضمرة .

ونَسَبَ بعض أصحابنا[٤] ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد ، لا إلى نحاة الكوفة »[٥] .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٠٥ .

(٢) الهمع ٢ / ١٢٧ .

(٣) البقرة / ٢١٧ .

(٤) هو ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٢٨٦ .

(٥) الارتشاف ٤ / ١٩٦٢ .

ومعنى هذا أنَّ الكسائي والفراء[١] جعلوا جَرَّ (قتالٍ) من الآية السابقة على نية (عن) مضمرة . أي : عن قتالٍ فيه ، فهو بدل قوله (الشهر) والبدل إنما هو على نية تكرار العامل .

وقد كان بدل نكرة من معرفة ولم يظهر فيه لفظ الأول كما قال ابن مالك .

إلا أنه قد يكون ابن مالك بنى قوله أو نسبته هذا الراي للكوفيين على ما قاله الفراء عن قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٖ ﴾[٢] أنه على التكرير . أي : أَبْدَلَ قوله (ناصيةٍ) من (الناصيةِ) .

وقال كذلك : إن النكرة ترد على المعرفة بالتكرير[٣] .

إذ أنَّ في هذه الآية يجتمع الشرطان : وصف النكرة وكونها من لفظ الاسم الأول .

ويترجح لي من خلال هذا العرض أنَّ الكوفيين قد اشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة وصف هذه النكرة ، وليس كما نقل ابن مالك من كون هذه النكرة من لفظ الأول ، وذلك بناءً على ما يلي :

أ – أنَّ المتقدمين على ابن مالك لم ينسبوا اشتراط كون النكرة من لفظ الأول للكوفيين إنما ذكروا أنَّ شرطَ الكوفيين هو (وصف النكرة) ، ومِنْ هؤلاء : ابن عصفور إذ نَسَبَ اشتراط كون النكرة من لفظ الأول للبغداديين[٤] . وقبله الواسطي

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ١٤١ .

(٢) العلق / ١٤ – ١٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٧٩ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٢٨٦ .

الضرير فقال إنَّ الكوفيين اشترطوا وصف النكرة[١] .

ب – لم يقل بما قاله ابن مالك – فيما وقفتُ عليه مِنْ مراجع – غير ابن الوردي[٢] . وهو متأخر عن ابن مالك ، فأغلب الظن أنَّه قد نقل عنه هذا .

جـ - الأهم في هذا أنَّ أبا حيان ذكر أنَّ بعض البصريين قد نسبوا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد ، لا إلى نحاة الكوفة .

وقد يكون أبو حيان استقى هذه النسبة من مصادره عن البصريين الذين لم تتوافر مصادرهم لدينا .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي البصري في جواز إبداله النكرة من المعرفة دون وصف ، ودون أن يكون لفظها من لفظ الأول ، وذلك لورودها دون هذه الشروط .

---

(١) شرح اللمع (١١٢) .

(٢) شرح التحفة الوردية (٢٨٨) ، شرح الألفية المسمى : تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٥٢٨) .

٧- إبدال الظاهر من ضميري (المتكلم والمخاطب) إذا لم يُفِدْ الإحاطة

قال أبو حيان :

« ويجوز إبدال ظاهرٍ مِنْ مضمرٍ غائب .... فإنْ أبدلته من ضمير متكلِّم أو مخاطب، وأفاد معنى الإحاطة جاز نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[١] ، وإنْ لم يُفِدْ معنى الإحاطة فمذاهب :

أحدها : أنَّهُ يجوز وهو قول الكوفين والأخفش .

الثاني : أنَّهُ يجوز في الاستثناء فتقول : ما ضربتُكم إلا زيداً وهو قول قطرب .

الثالث : أنَّه لا يجوز ، وهو قول البصريين[٢] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٣] إلى أنَّه لا يجوز إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب ، بدل كل من كل إنْ لم يُفد الإحاطة نحو : قمتَ زيدٌ . وتبعهم كثير من النحويين ومنهم : ابن جني[٤] ، وابن الشجري[٥] ، والعكبري[٦] ، وابن يعيش[٧] ،

---

(١) المائدة / ١١٤ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١٩٦٥ .

(٣) ينظر رأيهم في ائتلاف النصرة (٥٦) .

(٤) ينظر رأيه في الخزانة ٥ / ١٩٢ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢ / ٩٣ .

(٦) اللباب ١ / ٤١٢ .

(٧) شرح المفصل ٣ / ٦٥ .

وابن عصفور[١] ، وابن هشام[٢] ، والشاطبي[٣] .

وقد احتجوا بالقياس كما يلي :

أولاً : أنَّ ضمير المتكلم أوضح من الاسم الظاهر وأعرف منه ، لذلك لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير المتكلم لأنه دونه في الإيضاح .

أما ضمير المخاطب فلا يبدل منه لعدم احتياجه إلى بيان ، لكونه في غاية الوضوح وكذلك المتكلم[٤] .

ثانياً : لا يبدل من ضميري المتكلم والمخاطب بدل شيء من شيء ؛ لأن المقصود يبدل الشيء من الشيء أو الكل من الكل تبيين الأول ، وهما لا يدخلهما لبسٌ ، فلا فائدة من الإبدال منهما[٥] ، وهو قول ابن جني .

ثالثاً : في نحو قمتُ زيدٌ ، أو مررت بي جعفر على البدل لم يجز ؛ لأنه ضمير المتكلم والمخاطب غايةً في الاختصاص ، فبطل البدل ؛ لأنه فيه ضرباً من البيان ، وقد استغنى المضمر بتعرفه[٦] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٢٨٤ .

(٢) الجامع الصغير (٢٠٠) .

(٣) المقاصد الشافية ٥ / ٢١٠ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٠٦ .

(٥) الخزانة ٥ / ١٩٢ .

(٦) الخزانة ٥ / ١٩٢ .

أما الكوفيون[١] والأخفش[٢] ، فقد ذهبوا إلى جواز إبدال الاسم الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب ، بدل كل من كل وإنْ لم يفد الإحاطة[٣] .

وقد تبعهم ابن مالك على قلة . إذ يقول :

« فلو لم يكن في البدل مِنْ ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلة ولم يمتنع ، كما زعم غير الأخفش »[٤] . وهو كذلك اختيار أبي حيان في البحر[٥] .

واحتجوا بما يلي :

أ) السماع :

كقول أبي موسى الأشعري : « أَتَينا النبي ﷺ نفرٌ من الأشعريين »[٦] .

حيث أُبدِل الاسم الظاهر وهو (نفرٌ) من ضمير المتكلم (نا الفاعلين) وهو ضمير رفع جاء فاعلاً للفعل (أتى) .

ب) القياس كما يلي :

أولاً : أنَّه كما جاز إبدال النكرة من المعرفة اتفاقاً ، وإن كان أحدهما أبين من الآخر

---

(١) ينظر رأيهم في شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٠٦ ، ائتلاف النصرة (٥٦) .

(٢) ينظر رأيه في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٨٩ .

(٣) ينظر رأيهم في شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٠٦ ، ائتلاف النصرة (٥٦) .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٣٤ .

(٥) البحر ٦ / ٧ ، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ١ / ٢٧٢ .

(٦) فتح الباري ٧ / ٧٠٠ .

وأوضح ، فإنه يجوز إبدال الظاهر من المتكلم والمخاطب[١] .

ثانياً : حجة الأخفش أنه كما أُبدِلَ من ضمير الغائب بدل شيء من شيء أو كل من كل فإنه يجوز هنا[٢] . كقوله تعالى :

﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾[٣] .

حيث أبدل (الذين خسروا ...) من كاف الخطاب في (ليجمعنكم) .

ثالثاً : إذا جاز الإبدال في الاشتمال والبعض فليجز في الكل[٤] .

مناقشة أدلة الكوفيين والأخفش :

١) النكرة لا تبدل من المعرفة على إطلاقها ، بل إذا وُصفت[٥] .

٢) ليس في قوله تعالى (الذين) دليل على الإبدال لاحتمال أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، أو خبرو المبتدأ محذوف[٦] .

ويقول بعض الباحثين وهو محمد درين معلقاً على مذهب الكوفيين والأخفش :

---

(١) ألفية ابن معطي ٢ / ٨٠٦ ، ولابُدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ الكوفيين قد أجازوا إبدال النكرة من المعرفة لكن بشرط أن توصف . ينظر : الارتشاف ٤ / ١٩٦٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩٠ ، الهمع ٢ / ١٢٧ .

(٣) الأنعام / ١٢ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٢٦٩ .

(٤) الهمع ٢ / ١٢٧ .

(٥) الارتشاف ٤ / ١٩٦٢ .

(٦) ألفية ابن معطي ٢ / ٨٠٧ .

« ... ومذهب الكوفيين مبنيٌ على توسعهم في المضمرات ، فهم يجيزون مثلاً مطابقة الضمير لما بعده إفراداً وتثنيةً وجمعاً إذا اتصل بـ (رُبَّ) وإجازتهم الأمر نفسه إذا كان الضمير متصلاً بـ (نعم وبئس) »[١] .

وهناك رأي ثالث في هذه المسألة ويُعزى لقطرب . وهو أنه لا يجوز إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب بدل كل من كل إلا في الاستثناء نحو : ما ضربتُكم إلا زيداً[٢] .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ برأي الكوفيين والأخفش وذلك : لمعاضدة السماع لرأيهم .

---

(١) أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم (٤٦٠) .

(٢) ينظر رأيه : شرح الأشموني ٣ / ٨ ، الهمع ٢ / ١٢٧ .

الفصل الرابع

مسائل متفرقة

١- إعراب أي إذا كانت اسم استفهام استثباتٍ عن النكرة .

قال أبو حيَّان :

« ... وقياس مذهب البصريين أنَّك إذا قلت (أيٌّ) ارتفع على الابتداء وخبره الفعل المحذوف الدال عليه قول المخاطب : قَامَ رجلٌ ؛ فالتقدير : « أيٌّ قامَ » ، وأجاز الكوفيون ، رفعَه بفعلٍ مضمر قبله ولو أُظهِرَ لجاز »[١] .

تفصيل الخلاف :

سبيل أي في الاستثبات سبيل (من) وكان الأصل إذا قال القائل رأيت رجلاً أن تقول أي الرجل لأن النكرة إذا أعيدت عرفت بالألف واللام لأنها تصير معهودة بتقدم ذكرها فاقتصروا على (أي) وأعربوه إعراب الاسم المتقدم وحكوا إعرابه وتثنيته وجمعه إن كان مثنى أو مجموع ليعلموا بذلك أنه المقصود دون غيره ، فإذا قال : (رأيتُ رجلاً) ، قُلتَ : (أيَّاً) ؟ فإن قال : (رأيتُ رجلين) قلتَ : أيَّيْنِ ؟ وإذا قال : (رأيتُ امرأةً) قلتَ : أيَّةً ؟ فإن قال : (رأيتُ امرتين) قلت : أيَّتَيْنِ ؟ فإن قال : (رأيتُ رجالاً) قلت : أيِّينَ ؟ وإن قال : (رأيتُ نساءً) قلت : أيَّاتٍ ؟[٢]

الحكاية لغةً : المماثلة[٣] .

أما في الاصطلاح : فهي « ذكر اللفظ بعينه بلا زيادة أو نقصان »[٤] .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٦٨١ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤٢٧ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٤٧٩ ، شرح الرضي ٣ / ٣٢٠ ، شرح المفصل ٤ / ٢٢ .

(٣) حاشية الخضري ٢ / ٢١٩ .

(٤) الكافية في النحو ٢ / ٦١ .

وللحكاية في الكلام غرض وهو : إتقان المخاطب أنَّ المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصاً[١] .

وهنا ذهب البصريون[٢] إلى أنَّ إعراب (أيٌّ) في قولك : أيٌّ ، لمن قال : قَامَ رجلٌ، يكون مبتدأً وخبره الفعل المحذوف الدال عليه قول المخاطب : قَامَ رجلٌ ، والتقدير : أيٌّ قامَ ؟ فحركة (أيٌّ) عندهم على الحكاية .

وقد تبعهم في هذا الزمخشري[٣] ، ومن المتأخرين ابن حمدون[٤] .

يقول الزمخشري : « ومحلُّه الرفعُ على الابتداء في هذه الأحوال كلها ، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية »[٥] .

وهناك من النحاة مَنْ يجوِّز هذا الوجه من الإعراب وكذلك يجيز : أن يكون في موضع خبر المبتدأ ، والمبتدأ محذوف ، ومن هؤلاء : الأعلم[٦] ، والصيمري[٧] ، وابن يعيش[٨] .

---

(١) الكافية في النحو ٢ / ٦١ .

(٢) ينظر رأيهم في الارتشاف ٢ / ٦٨١ ، التصريح ٢ / ٢٨٣ وبهامشه حاشية يس .

(٣) المفصل (١٤٩) .

(٤) حاشية ابن حمدون ٢ / ٦٦٠ .

(٥) المفصل (١٤٩) .

(٦) النكت على الكتاب ١ / ٦٨٢ .

(٧) التبصرة والتذكرة ١ / ٤٨٠ .

(٨) شرح المفصل ٤ / ٢٣ .

ويُحتج للبصريين بما يلي :

أولاً : لأن لـ (أي) الصدارة في الكلام . إذا كان تقديرهم : أيٌّ جاء وأيٌّ قامَ[١] .

ثانياً : لأنه لو رُفع بفعل مضمرٍ قبله كما قال الكوفيون فهذا لا يجوز به لأن الاستفهام لا يتأخر . وكذلك لو صُرِّح بهذا الفعل مؤخراً نحو (أيٌّ قام ؟) فكذلك لا يجوز لأن الفاعل لا يُقدَّم[٢] .

أما الكوفيون ، فأجازوا رفعه بفعلٍ مضمرٍ قبله . نحو (قام أيٌّ ؟)

فحركة (أيٌّ) عندهم حركة إعراب ، أي إذا وقع سؤالٌ عن مرفوع بالفاعلية نحو: قام رجلٌ . فقيل : (أيٌّ) فأي فاعلٌ بالفعل ، وهو سابق عليها في التقدير ؛ لأن الاستفهام الاستثباتي لا يلزم الصدر .

ويجوز أن تصرِّح بالفعل مؤخراً توكيداً[٣] .

ويُحتج للكوفيين بما يلي :

١ - أنَّ إعراب (أيٌّ) بفعل مضمر قبله يطابق قول السائل[٤] ؛ لأن (أيٌّ) يُقصد بها الفاعل .

---

(١) حاشية الخضري ٢ / ٢١٩ .

(٢) شرح التصريح ٢ / ٢٨٣ ، وبهامشه حاشية يس .

(٣) شرح التصريح ٢ / ٢٨٣ ، وبهامشه حاشية يس .

(٤) شرح التصريح ٢ / ٢٨٣ ، وبهامشه حاشية يس .

٢- أن تـأخير (أيٌّ) عـن الفعـل لأن اسـتفهام الاسـتثبات لا يلـزم الـصدارة عندهم[١] .

الترجيح :

يترجح لي مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي وذلك :

- لقوه ما أحتُجَّ لهم به . وهو المطابقـة بـين إعـراب (أيٌّ) عـلى الفاعليـة وقـول السائل .

(١) حاشية الخضري ٢ / ٢١٩ .

٢- إعمال الوصف دون اعتماد

قال أبو حيان :

« وشرط هذا الوصف أن يتقدمه أداة نفي أو استفهام ، هذا مذهب جمهور البصريين ، وإعمال هذا الوصف بهذا الشرط راجع إلى اعتماد اسم الفاعل ، وذهب الكوفيون إلى نحو مذهب الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي ، إلا أنهم يجعلون الوصفَ مرفوعاً بما بعده ، وما بعده مرفوعٌ به على قاعدتهم »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] غير الأخفش ، إلى أنَّ الوصفَ المشتق لا يعمل إلا إذا تقدمه أداه نفي أو استفهام .

وتبعهم في هذا كثير من النحويين مثل : الفارسي[٣] ، والجرجاني[٤] ، والزمخشري[٥] ، والسهيلي[٦] ، والعكبري[٧] ، وابن يعيش[٨] ، والشلوبين[٩] ، وابن الحاجب[١٠] .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٠٨٢ – ١٠٨٣ .

(٢) ينظر رأيهم في ائتلاف النصرة ٧٩ – ٨٧ .

(٣) رأيه المقتصد ١ / ٢٤٦ .

(٤) المقتصد ١ / ٢٤٧ .

(٥) المفصل (٢٢٩) .

(٦) نتائج الفكر (٤٢٥) .

(٧) اللباب ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٤٤٠ .

(٨) شرح المفصل ٦ / ٧٩ .

(٩) شرح المقدمة الجزولية .

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤٢ .

يقول الزمخشري : « ... فإن قلت بارُعٌ أدبه من غير أن تعمده بشيء وزعمت أنك رفعت به الظاهر ، كُذِّبتَ بامتناع قائمٌ أخواك »[١] .

فهو ينفي عمل الوصف (بارعٌ) في الاسم الظاهر (أدبه) من غير الاعتماد على شيء قبله .

ويدلل على هذا بأن قولك : « قائمٌ أخواك » ممتنع .

وامتناعه عند سيبويه لعلتين[٢] :

١) لأن أخاك لم يرتفع بقَائمٍ فاعلاً له لأنه لا يعمل دون اعتماد .

٢) أن (قائمٌ) هنا لا يصح كونه خبراً مقدماً ؛ لأنه مفرد والمفرد لا يكون خبراً عن المثنى .

- ومن حجج البصريين لمذهبهم :

السماع .

ومنه قول الشاعر :

أَنَــا وٍ رِجَالُــكَ قَتْــلَ امْــرِئٍ مِـنَ العِـزِّ في حُبِّـكِ اعْتَـاضَ ذُلاً[٣]

وقول الشاعر :

لَيــتَ شِــعْرِي مُقِـيمُ العُـذْرَ قَـومِي أم هُــمُ لي في حُبهــا عَاذِلُونــا[٤]

---

(١) المفصل (٢٢٩) .

(٢) شرح المفصل ٦ / ٨٠ .

(٣) الدرر اللوامع ٢ / ١٢٨ ، وينسب لقريط بن أنيف في الخزانة ٧ / ٤٤١ وبلا نسبة فيها ٨ / ٤٤٥ .

(٤) شرح الشذور (٣٨٩) .

ففي الشواهد السابقة لم يعمل اسم الفاعل إلا بالاعتماد على شيءٍ قبله وهو في الشاهد الأول (النفي المنوي) أي : ما كل رجلٍ مؤت نصحه[١] .

وفي الشاهد الثاني قد اعتمد على أداة الاستفهام : الهمز[٢] .

وعلى الاستفهام المقدر في الشاهد الأخير والتقدير :

(أمقيمٌ العذر قومي ؟)[٣] . فالعذر مفعول به لمقيم وهو مبتدأ وقومي فاعل أغنى عند الكوفيين والأخفش . ولا يجوز أن يعرب (مقيم) بالابتداء عند غيرهم[٤] .

واحتجوا كذلك بما يلي :

أولاً : أنَّ حرف الاستفهام وحرف النفي يقتضيان الفعل ، لأن الفعل هو الجزء الذي يُستفهم عنه أو ينفيه ، فكذلك اسم الفاعل إذا وقع موقع هذا الفعل فإنَّه مثله فيما يقتضيه[٥] .

ثانياً : أنَّ اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل لذلك ضَعُفَ في العمل ، فاحتاج إلى ما يتقوى به من الاعتماد[٦] .

---

(١) الدرر اللوامع ٢ / ١٢٨ .

(٢) الدرر اللوامع ٢ / ١٢٨ .

(٣) شرح الشذور (٣٨٩) .

(٤) الدرر اللوامع ٢/ ١٢٨ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤٢ ، شرح المفصل ٦ / ٧٩ .

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٤٠ .

ومن خلال الشواهد السابقة نلاحظ أن همزة الاستفهام وأداة النفي (ما النافية) هما الأكثر شيوعاً في اعتماد اسم الفاعل عليهما في العمل ، إلا أنَّ ابن مالك قد أجاز جميع أدوات النفي .

فأجاز (لا وإنْ وليس وما الحجازية) .

وأطلق كذلك في أدوات الاستفهام فجوَّز : هل وما – ومَنْ ومتى وَأينَ وكيف وكم وأيَّان[١] .

– أما أبو حيان فقيد هذا كله بالسماع عن العرب ولم يرتضِ ما أطلقه ابن مالك . حيث قال :

« فالأحوط ألا يثبت تركيبٌ من هذه التراكيب التي أجازها ابن مالك ، إلا بعد السَّماع »[٢] .

– أما سيبويه[٣] والكوفيون[٤] والأخفش[٥] ، فقد جوزوا إعمال الوصف دون اعتماد .

إلا أنه عند سيبويه جائز على قبح ، يقول سيبويه : « وزعم الخليل ، رحمه الله

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٧٤ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٠٨٣ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٢٥ .

(٤) ينظر رأيهم في ائتلاف النصرة (٨٦) .

(٥) ينظر رأيه في : البحر المحيط ٨ / ٣٩٦ .

أَنَّـهُ يَـستقبح أن يقـول : « قـائمٌ زيـدٌ » وذاك إذا لم تَجعـل (قـائماً) مقـدماً مبنيـاً عـلى المبتدأ »[١] .

فسيبويه هنا يُجوِّز إعمال الوصف دون اعتماد لكن على قُبح .

وبهذا المعنى قد فَهِمَ ابن مالك عبارة سيبويه السابقة فقال :

« .... فإن لمْ يكُن الوصفُ مسبوقاً باستفهام ولا نفي ضَعُفَ عند سيبويه إجـراؤُهُ مجرى المسبوقِ ولم يَمتنع »[٢] لكنَّ أبا حيان نجده يُخَطِّيءُ ابـن مالـك في قولـه الـسابق فيقول : « ودعوى ابن مالك أنَّ سيبويه لا يَحسُنُ عنده الابتـداء بالوصـف إلا بعـد اسـتفهام ، أو نفي ، فإن فُعِلَ به ذلك دونهما قَبُحَ دون منع ، لَيسَتْ بصحيحة »[٣] .

إلا أنني هنا أرى أن قول ابن مالك هو الصواب ؛ وذلك لما يلي :

١) أن القبح لا يعني المنع ، بل الجواز على قلة وكثيراً ما يردد النحاة عبارة : يجـوز على قبح .

٢) أن سيبويه عقد باباً في كتابه أسماه (باب ما يحتمل الـشعر) ضَـمَّ فيـه : صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يُحذف ، والقبيح الجائز إذ يتلفظون به لأنه مُـستقيم لـيس فيه نقضٌ[٤] .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٢٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٢ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٠٨٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٥٣ – ٦٢ .

أما الكوفيون ، فقد ذهبوا إلى إعمال الوصف دون اعتماد على شيءٍ قبله نحو : (قائمٌ زيدٌ) (فقائمٌ) عندهم مبتدأ وزيدٌ : فاعل سد مسد الخبر .

ونجد كذلك ابن مالك يميل مع الكوفيين والأخفش بعض الميل ، حيث أنَّه يجوِّزه لكن على قلة حيث يقول في ألفيته :

وقد يجوز نحو فائزٌ أولو الرشد[١]

ومما احتج به الكوفيون والأخفش ، ما يلي :

أ) السماع :

١) استدل الأخفش بالسماع بقراءة :

﴿ ودانيةٌ عليهم ظلالها﴾ بالرفع والتاء وهو خبر متقدم[٢] .

فجعل (دانيةٌ) مبتدأ ، و(ظلالُها) فاعله سد مسد الخبر من غير اعتماد نحو قولك: قائمٌ الزيدون[٣] .

واستدلوا كذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾[٤] .

---

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف (١٥) .

(٢) الإنسان / ١٤ ، وينظر هذه القراءَة إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٦٥٦ ، وهي قراءَة رجاء بن حيوة . وهو أبو المقدام رجاء بن حيوة الكندي كان يجالس عمر بن عبد العزيز . ت : ١١٢هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٢ / ٦٠ .

(٣) ينظر رأيه في : البحر المحيط ٨ / ٣٩٦ .

(٤) فاطر / ٢٨ .

٢- قول الشاعر :

خَبــيرٌ بنــو لهــبٍ فلاتَــكُ مُلْغيــاً مَقَالَــةَ لهبــيٍّ إذا الطَّــيرُ مــرَّت[١]

٣- قول الآخر :

فَخَــيرٌ نَحــنُ عنــد النَّــاسِ مِــنْكُمْ إذا الــدَّاعِي المثــوَّبُ قَــالَ : يَــالا[٢]

فخبير مبتدأ وبنو لهبٍ فاعل سد مسد الخبر وكذلك :

خيرٌ نحنُ ، فخير مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر ولم يسبقه نفي ولا استفهام .

ب) القياس كما يلي :

أولاً : أنهم أجروا الوصف في عدم الاعتماد مجرى الظرف حين أعملوه بلا اعتماد على شيء نحو : (في الدار زيدٌ) [٣] .

ثانياً : لما لاسم الفاعل من قوة شبه بالفعل[٤] .

ويتضح أن إعمال الكوفيين للوصف دون الاعتماد وعدم قبولهم الإعراب على التقديم والتأخير مرتبطٌ بأصولهم وهي عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ .

وقد اعترض البصريون على شواهد الكوفيين بما يلي :

١- اعترضوا على القراءة التي أوردها الأخفش بأنه يجوز فيها أن يكون (دانيةٌ)

---

(١) المساعد ١ / ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٢) المساعد ١ / ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٣) الكافية في النحو ١ / ٨٧ .

(٤) اللباب ١ / ٤٤٠ ، شرح المفصل ٦ / ٧٩ .

خبراً مقدماً وظلالها مبتدأً مؤخراً[١] .

٢- أما قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ ... ﴾ .

فَرُدَّ بأنه وصفٌ لمحذوف في معنى المذكور كأنَّه قيل :

ومن الناس والدواب والأنعام صنفٌ مختلفٌ ألوانه[٢] .

٣- أنَّ اسم الفاعل إذا ثبت أنَّه أُجرِيَ مجرى الفعل في عمله ، فلا يلزم أن يجري مجراه في وقوعه أَوَّل الكلام والابتداء به ، فلابُدَّ من دليل آخر يدل على ذلك[٣] .

٤- أما قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ....﴾ .

رُدَّ بأن هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك ؛ لأنها حكايةُ حالٍ[٤] .

٥- أنهم لم يحكوا عن العرب (قائمٌ الزيدان ولا ذاهبٌ إخوتُكَ) إلا على الاعتماد[٥] .

الترجيح :

مما تقدم يترجح لديَّ مذهب البصريين وذلك :

---

(١) البحر المحيط ٨ / ٣٩٦ ، الدر المصون ١٠ / ٦٠٦ .

(٢) ائتلاف النصرة (٨٦) .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٤١ .

(٤) المقتصد ١ / ٥١٢ .

(٥) نتائج الفكر (٤٢٥) .

١ - لمجيء شواهد كثيرة عن العرب عمل الوصف فيها معتمداً والسماع مقدم على القياس . وكما يقول ابن جني في باب تعارض السماع والقياس :

« إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره »[١] .

٢ - لأن استشهاد الأخفش بالقراءة يعارضه احتمال إعرابها بوجه آخر . وكما قال الأصوليون (الدليل إذا دخله الاحتمال بَطُلَ به الاستدلال) .

٣- أنه لا يجوز في الآية أن يرتفع (ظِلالُها) بدانيةٍ ؛ لأن دنا يتعدى بـ (إلى) لا بـ (على)[٢] .

---

(١) الخصائص ١ / ١١٧ .

(٢) الدر المصون ١٠ / ٦٠٦ .

٣- رفع الوصف للضمير المنفصل على الفاعلية

قال أبو حيَّان :

« وهذا الوصفُ يرفع الظاهر ، كما مثلناه ، والضمير المنفصل ، نحو : أقائمٌ أنتما ، وأقائمٌ أنتم ، خلافاً للكوفيين ، في منع رفعه المضمر المنفصل ، فإذا قلت :

(أقائمٌ أنتَ) جعلوا قائماً خبراً مقدماً ، وأنت مبتدأ .

والبصريون يجيزون هذا الوجه ، ويجيزون أن يكون أنت فاعلاً بقائم »[١] .

تفصيل الخلاف :

ذهب البصريون[٢] إلى أن الوصفَ المشتق يرفع الضمير المنفصل فاعلاً له كما يرفع الظاهر نحو : (قائمٌ أنتَ) فيكون الوصف مبتدأ والضمير المنفصل فاعلاً سَدَّ مسد الخبر .

وأجازوا كذلك وجهاً آخر وهو أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير المنفصل مبتدأً مؤخراً .

وقد تبعهم في هذا بعض النحويين منهم : مكي[٣] ، والنحاس[٤] ، وأبو حيان[٥] ،

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٠٨٠ – ١٠٨١ .

(٢) ينظر رأيهم في ائتلاف النصرة (١٠٠) ، التذييل ٣ / ٢٠٤ .

(٣) المشكل ١ / ٥٨ ، تحقيق : السواس .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٩ .

(٥) البحر ٦ / ١٩٤ – ١٩٥ ، التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٤ .

والسمين الحلبي[١] ، وابن هشام[٢] ، وابن عقيل[٣] .

وقد احتجوا بما يلي :

أ) السماع . ويتمثل في :

١ - قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[٤] .

٢ - قول الشاعر:

خَلِـــيلَيَّ مَـــاوَافٍ بِعَهْـــدِيَ أَنْـــتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونـا لي عـلى مَـنْ أُقـاطِعُ[٥]

٣- قول الشاعر :

فَـــمَا باسِـــطٌ خَـــيراً وَلا دَافِـــعٌ أَذىً مِـــنَ النَـــاسِ إلا أَنْـــتُمُ آلـــ دَارِمِ[٦]

٣- قول الآخر :

أَمُنْجِـــزٌ أنـــتم وَعْـــدًا وَثِقْـــتُ بِـــهِ أَمِ اقْتَفَيـتُم جميعـاً نَهْـجَ عُرْقُـوبِ[٧]

فنلحظ في الشواهد السابقة جميعاً أنه قد رفع الوصفُ فيها الضمير المنفصل فاعلاً له سَدَّ مسد الخبر .

---

(١) الدر المصون ٧ / ٦٠٦ .

(٢) المغني ٢ / ٦١٥ .

(٣) المساعد ١ / ٢٠٤ .

(٤) مريم / ٤٦ .

(٥) التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٥ ، وغير منسوب في شرح شواهد المغني ٢ / ٨٩٨ .

(٦) غير منسوب في المساعد ١ / ٢٠٤ ، وهو في التذييل ٣ / ٢٥٥ .

(٧) شرح الأشموني ١ / ٢٧٣ .

يقول أبو حيَّان في الآية السابقة :

« والمختار في إعراب (أرغِبٌ أنت عن آلهتي ..) أن يكون (راغبٌ) مبتدأ لأنه قد اعتمد على أداة استفهام ، و(أنتَ) فاعلاً سد مسد الخبر ، ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون (راغبٌ) خبراً و(أنتَ) مبتدأ بوجهين :

الأول : أنَّه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ .

الثاني : لا يكون فيه فصلٌ بين العامل (أراغبٌ) ومعموله (عن آلهتي) بالأجنبي وهو (أنتَ) إذ المبتدأ أجنبي بالنسبة لمعمول الخبر ؛ لأنه لا عمل فيه على الراجح ، ولا يلزم في جعل (أنتَ) فاعلاً شيء من ذلك ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى عامله ليس أجنبياً ، لأن راغباً عاملٌ في (أنتَ) [(١)] » .

وكذلك في بقية الشواهد قد رفع الوصف (وافٍ) و(باسطٌ) و(منجزٌ) الضمير المنفصل وهو (أنتما) في الشاهد الأول ، و(أنتم) في الشاهد الثاني : و(أنتم) كذلك في الشاهد الأخير [(٢)] .

ب – القياس :

أنَّه مثلما خالف الوصفُ الفعلَ في نحو : زيدٌ هندٌ يضربُها حيث لم يبرز الضمير المرفوع في الفعل رغم أنَّه جارٍ مجراه كما برز في الصفة نحو : (زيدٌ هندٌ ضاربُها هو) إذا جرت على غير من هو له ، فإنَّ اسم الفاعل كذلك يُخالف الفعلَ بانفصال الضمير منه

---

(١) البحر المحيط ٦ / ١٩٤ – ١٩٥ .

(٢) المساعد ١ / ٢٠٤ .

في نحو : « أقائمٌ أنتما »[١] .

– أما سيبويه[٢] والكوفيون[٣] ، فقد منعوا رفع الوصف للضمير المنفصل على الفاعلية ، وأوجبوا أن يكون الوصفُ خبراً مقدماً والضمير المنفصل مبتدأً مؤخراً . فلا يجيزون إلا : (أقائمان أنتما) على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر .

وتبعهم في هذا بعض النحويين وهم : الزمخشري[٤] ، السهيلي[٥] ، ابن الحاجب[٦] .

فيرى الزمخشري أن الإعراب في قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ .... ﴾ يكون بجعل (أراغبٌ) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ مؤخر .

مُعللاً لذلك ؛ « بأنَّ الخبرَ هو محط الفائدة والأهمية عند أبي إبراهيم عليه السلام .

فهو القائل : أراغبٌ أنتَ ، حيث كان في قمة غضبه من تحطيم إبراهيم للأصنام ، والدليل على ذلك قوله : (يا إبراهيم) فلم يقلْ : يا بنيَّ مقابل ما قاله له إبراهيم عليه السلام في آيةٍ سابقةٍ (يا أبتِ) ولهذا صبَّ عنايتَه على الخبر فقدمه »[٧] .

---

(١) التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٤

(٢) ائتلاف النصرة (١٠٠) .

(٣) ائتلاف النصرة (١٠٠) .

(٤) الكشاف ٣ / ١٧ .

(٥) نتائج الفكر (٤٢٦) .

(٦) الأمالي النحوية ٣ / ٢٥ .

(٧) الكشاف ٣ / ١٧ .

وكان من حججهم لمذهبهم ما يلي :

أ) السماع :

كما في قول رسول الله ﷺ لورقة بن نوفل : « أَوَ مُخْرِجيَّ هم[١] ؟ » .

يقول السهيلي : « فلم يروه أحدٌ من غير تشديد الياء ؛ لأنه خبرٌ مقدم ، وهم مبتدأ مؤخر ، ولو كان (هم) فاعلاً لقال : (أو مخرجيْ هم ؟) بتخفيف الياء كما تقول : أضاربيْ إخوتك ؟) فإن جعلته مبتدأ قلت : أضاربيَّ بالتشديد[٢] .

ب) القياس كما يلي :

أولاً : المنفصل لا يكون فاعلاً مع اتصاله بالعامل ، وإنما يكون فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله به نحو : (ما قائمٌ إلا أنتَ)[٣] .

ثانياً : ما عبَّر عنه ابن الحاجب :

بأنَّ هذا يؤدي لجعل المتصل منفصلاً ، إذ لابُدَّ أن يتقدم ذكر لما يعود عليه هذا الضمير –فلا يخلو إما أن يكون في اسم الفاعل مضمرٌ غير هذا المنفصل أولا .

فإن كان فيه مضمرٌ غير المنفصل فحينئذٍ سيكون هو الفاعل الساد مسد الخبر ، فيجب ألا يكون هناك مرفوعٌ سواه .

---

(١) صحيح البخاري ١ / ٤ (باب بدء الوحي) .

(٢) نتائج الفكر (٤٢٦) .

(٣) نتائج الفكر (٤٢٦) .

وإن لم يكن فيه ضميرُ ، فهو باطِلٌ لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلاً[١] .

- وقد رَدَّ البصريون حجج الكوفيين مجيبين عنها بما يلي :

أولاً : أن الآية لو أُعرِبت على التقديم والتأخير لكان هناك فصلٌ بين العامل والمعمول بأجنبي[٢] .

ثانياً : يرد ابن هشام قول ابن الحاجب السابق ، بأن الضمير يجوز أن ينفصل مع الوصف لئلا يُجهل معناه ؛ لأنه يكون معه مستتراً ، بخلافه مع الفعل إذ يكون معه بارزاً كقمتُ وقمتَ . ولأن طلبَ الوصف لمعموله دون طلب الفعل . فلذلك احتمل معه الفصل[٣] .

ثالثاً : أَنَّهُ لو جعلنا الضمير المنفصل مبتدأً مؤخراً في قول الشاعر :

(ما وافٍ بعهدي أنتما ...) فقد أخبرنا بالواحد وهو (وافٍ) عن الاثنين وهو (أنتما) وهذا لا يجوز في العربية[٤] .

ونذكر هنا قولاً لابن الشجري قريباً من هذا إذ يقول :

« لا حجةَ لمن جعل قوله تعالى : ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[٥] شاهداً على

---

(١) الأمالي النحوية ٣ / ٢٥ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ١٩٤ – ١٩٥ .

(٣) المغني ٢ / ٦١٥ .

(٤) المغني ٢ / ٦١٥ .

(٥) الكهف / ٤٦ .

الإخبار بالمفرد عن المثنى ؛ لأن ذلك لم يكن سوى لاتفاق المالِ والبنين في التزيين ، وإنْ شئت على حذف أحد الخبرين »[١] .

رابعاً : يتكلف الأزهري في جعل مضمون كلام ابن الحاجب السابق بصرياً ، إذ يجيب عن قول الزمخشري في الآية وما أورد ابن الحاجب من حجة ،

بأنهم إنما أرادوا بالظهور ضد الاستتار[٢] .

أي أنَّهم قصدوا بالظاهر الضمير البارز وهو ضد المستتر ولم يقصدوا الاسم الظاهر .

ومن وجهة نظري أرى أنَّ الواضح أنهم لم يقصدوا هذا ، وأنه بعيد من وجهين :

الأول : أن الزمخشري لو أراد هذا المعنى لما أعرب بالآية على التقديم والتأخير .

الثاني : أن كلام ابن الحاجب واضح ولا يظهر فيه هذا المعنى المؤول ، إذ أنه يقول : « إنما لم يجرِ المضمر في ذلك مجرى الظاهر لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلاً ... » .

فالمتتبع لنص ابن الحاجب إلى نهايته لا يخفى عليه أن الحديث كله عن رفض الضمير المنفصل .

الترجيح :

مما تقدم يترجح عندي المذهب الكوفي القائل :

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٦ .

(٢) التصريح ١ / ٥١٠ .

بمنع رفع الوصف للضمير المنفصل ؛ لأنه يسلم من تكرار الضمير المستتر والمنفصل وهما بنفس المعنى .

وهذه هي ثمرة الخلاف التي عبر عنها أبو حيان بقوله : « وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع والكوفيون لا يجيزون إلا : أقائمان أنتما ، وأقائمون أنتم »[١] .

وهناك وجه آخر للإعراب وهو ما أومَأَ إليه ابن الحاجب وهو أن يكون الضمير المستتر هو الفاعل للوصف والساد مسدَّ الخبر[٢] .

فيكون الضمير المنفصل مجرد توكيد لذلك المستتر .

وأرى أن هذا المعنى يتضح في قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي .... ﴾ فالمعنى يغلِّبُ هذا الوجه من الإعراب ، فلشدة غضب أبي إبراهيم عليه السلام وغيظه منه عند تحطيمه للأصنام سألهُ : (أراغبٌ أنتَ ؟) .

فلو أراد مجرد السؤال لقال : أراغبٌ عن آلهتي يا إبراهيم ؟

لكنه أراد التأكد من رغبته عن هذه الأصنام ، فجاء بالضمير المنفصل تأكيداً لذلك المستتر في (أراغبٌ) والله أعلم .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٠٨١ .

(٢) الأمالي النحوية ٣ / ٢٥ .

٤- الخلاف في المرفوع بعد (كان)

قال أبو حيان :

« ... واختلفوا في المرفوع ، فذهب البصريون إلى أنَّه مرفوعٌ بها ، شُبِّهت كان بالفعل الصحيح نحو : ضَرَبَ ، فعَمِلَ عمله ، وزعم الفراء أنَّه ارتفع لشبهه بالفاعل .

وقال غيره من الكوفيين : أنَّه باقٍ على رفعه الذي كان في الابتداء عليه »[١] .

تفصيل الخلاف :

يقول الدكتور : يحيى عبابنة : « وربما كانت بداية القرن الرابع الهجري هي التي شهدت استعمال مصطلح (اسم كان) . إذا استعمله عالمان في آنٍ واحد ، وهما الزجاجي والنحاس وربما أخذا عن الزجاج أو عن ابن السراج . وقد شاع هذا المصطلح واشتهر في الأوساط النحوية فاستعمله ابن جني والزمخشري ، وما زال مستعملاً حتى يومناً هذا »[٢] .

وقد ذهب سيبويه[٣] والفراء[٤] والبصريون[٥] مثل : المبرد[٦] ، إلى أنَّ المرفوع بعد (كان) مرتفعٌ بها .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١١٤٦ .

(٢) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري (٨٨ – ٨٩) .

(٣) الكتاب ٢ / ١٤٩ .

(٤) ينظر رأيه في التصريح ١ / ٥٨٨ .

(٥) ينظر رأيهم في التذييل والتكميل ٤ / ١١٥ .

(٦) المقتضب ٣ / ٩٧ .

وتبعهم في هذا كثير من النحويين ، ومنهم :

ابن السراج[١] ، والسيرافي[٢] ، والفارسي[٣] ، والورَّاق[٤] ، والجرجاني[٥] ، وابن الخباز[٦] ، وابن الخشاب[٧] ، وابن معطي[٨] ، وابن يعيش[٩] ، والشلوبين[١٠] ، وغيرهم[١١] .

يقول سيبويه مؤكِّداً أنَّ (كان) هي مَنْ قامت برفع الاسم بعدها : « فـ (لَعَلَّ) وأخواتها قد عَمِلنَ فيما بعدهنَّ عملين الرفع والنصب ، كما أنَّك حين قُلت : « ليس هذا عمراً » و« كان هذا بشراً » عملتا عملين ، رَفعتا ونَصبتا ، كما أنَّك إذا قلت ، ضَرَبَ هذا زيداً ، فـ (زيداً) انتصَبَ بضَرَب و(هذا) ارتفع بـ (ضَرَبَ) »[١٢] .

---

(١) الأصول ١ / ٨٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٥٣ .

(٣) الإيضاح العضدي (١٣٤) .

(٤) العلل في النحو (١٢٠) .

(٥) العوامل المائة (٢٧٩) .

(٦) توجيه اللمع (١٣٣ – ١٣٤) .

(٧) المرتجل (١٢٤) .

(٨) الفصول الخمسون (١٨٠) .

(٩) شرح المفصل ٥ / ٩٠ .

(١٠) التوطئة (٢٢٤) .

(١١) الفواكه الجنية (٢١٠) ، التهذيب الوسيط في النحو للصنعاني (١٢٠) ، اللآلئ الكمينة (١٣٢) .

(١٢) الكتاب ٢ / ١٤٩ .

هنا يوضح سيبويه :

أنَّه مثلما دخلت الأحرف الناسخة وهي (لعل) وأخواتها على اسمين فَعَمِلت فيهما النصب والرفع ، كذلك أثَّرت (كان) فيما دَخَلتَ عليه من الاسمين فرفعت الأول ونصبت الثاني تشبيهاً لها بالفعل (ضَرَبَ) في رفعه للفاعل وهو قوله (هذا) ونصبه للمفعول وهو (زيداً) .

وقد احتجوا بالقياس كما يلي :

- أنَّ (كان) فعلٌ بدليل :

أ – اتصال الضمائر بها سواءً ضمائر الرفع أم ضمائر النصب ، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها ؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله[١] ولهذا قال سيبويه :

« وتقول: « كُنَّاهم » كما تقول: « ضربناهم » وتقول: « إذا لم نَكُنْهُم فمن يَكونُهم »، كما تقول : « إذا لم نَضربْهم فمن يَضْرِبُهم »[٢] فهو يثبت اتصال ضميري الرفع والنصب بكان في قوله (كُنَّاهم) مثلما اتصلا بالفعل (ضربناهم) .

ب- أنَّ الفاعل يُسنَدُ إليه الفعل مُقدماً عليه وكذلك اسم كان فإنَّ كان متقدمٌ عليه[٣] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١ / ٤١٩ ، التذييل والتكميل ٤ / ١١٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٨٣ .

(٣) المقتصد ١ / ٣٩٨ .

جـ - دخول علامات الأفعال عليها نحو :

قد ، والسين ، وسوف . يقول ابن الخباز :

« وتقول : قد كَانَ ، وسيكون وسوف يكون ولم يكنْ »[١] .

د – تصرفها دليل فعليتها ،

فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر[٢] .

إذ تقول : كَانَ ، يَكُونُ ، كُنْ .

يقول بعض الباحثين : « مرفوع كان هو اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً لأن كلاً من اسمها والفاعل المحدث عنه ومنصوبها هو خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً »[٣] .

أما الكوفيون[٤] ما عدا الفراء ، فإنهم ذهبوا إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد (كان) لم يرتفع بها ، إنما هو باقٍ على رفعه الذي كان عليه في الابتداء .

أي : أنَّ الاسم بعدها كان قبل دخولها عليه مرفوعاً بالابتداء ، وبعد دخولها بقى على رفعه فلم تُؤثر فيه كان .

وقد اعترَضَ البصريون على مذهب الكوفيين بما يلي :

١ - يترتب على رأيهم أنَّ الفعل وهو (كان) قد نصب الخبر فقط ، ولم يَرفع شيئاً ، وهذا لا نظير له[٥] .

---

(١) توجيه اللمع (١٣٤) .

(٢) العلل في النحو (١٢٠) .

(٣) أم الباب في النحو دراسة نحوية (٤٧) ، أريج بنت عثمان المرشد ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

(٤) ينظر رأيهم في الارتشاف ٣ / ١١٤٦ .

(٥) شرح اللمحة البدرية (٤) .

٢- الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي إذ ليس معمولاً للعامل[١] .

٣- أنه لا أثر للعامل المعنوي مع وجود اللفظي[٢] .

وهناك ثمرةٌ للخلاف في هذه المسألة ذكرها الصبان بقوله : « تظهرُ ثمرة الخلاف في (كان زيدٌ قائماً وعمرٌ جالساً » فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز ؛ للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين . وعلى مذهب البصريين يجوز ؛ لأن العاملَ واحدٌ »[٣] أي :

أنَّ في نحو (كانَ زيدٌ قائماً وعمرٌ جالساً) .

على مذهب الكوفيين يكون (زيدٌ) مبتدأ والعامل فيه هو الخبر (قائماً) لأنهم يرفعون المبتدأ بالخبر ، أما (قائماً) فهو خبر كان وهي العاملة فيه المنصب .

وبهذا يُصبح العطف على معمولي عاملين مختلفين وهما الابتداء وكان .

أما على مذهب البصريين :

فإنَّ العطف يكون على معمولي عامل واحد وهو الفعل (كانَ) لأنَّه العامل عندهم في الاسم والخبر وكذلك في المعطوف عليهما .

---

(١) التذييل والتكميل ٤ / ١١٥ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ / ٤١٩ .

(٣) حاشية الصبان ١ / ٢٢٦ .

الترجيح :

يترجح الأخذ بالرأي البصري في أنَّ المرفوع بعد (كان) هو مرفوعٌ بها وذلك ، لقوة ما جاؤوا به من حجج ، كذلك لحسن رَدِّهم على الكوفيين بأنَّ (كان) لا تكون ناصبةً للخبر فقط ؛ لأنه ليس هناك فعلٌ ينصب ولا يرفع[١] .

(١) لأنه لا خلاف بينهم في نصب الخبر بها . ينظر : الارتشاف ٣ / ١١٤٦ .

٥- إعراب المصدر المؤول من أنَّ ومعموليها .

قال أبو حيَّان :

« ومذهب البصريين قيل أو جمهورهم على أنَّه في موضع رفع على الابتداء ، والخبر واجب الحذف ، وعن البصريين أيضاً لا خبر له لجريان المسند ، والمسند إليه في الذكر .

وقال الكوفيون والمبرد والزجاج ، وتبعهم الزمخشري وجماعة : هو في موضع رفع على الفاعلية أي : لو ثَبَتَ قيامُكَ »[١] .

وأصل العبارة قبل التقدير : لو أنَّكَ قائمٌ لقمتُ .

تفصيل الخلاف :

(لو) في هذه المسألة هي (لو الشرطية) فمعناها الشرط ؛ لأن وجود الثاني يتوقف على وجود الأول . ويرى سيبويه : أنها تقع لِمَا سَيَقَع[٢] ، كذلك لا تُبتَدأ بعدها الأسماء سوى (أنَّ) نحو : لو أنَّكَ ذاهبٌ[٣] .

فهو يخص لو بالدخول على الأفعال باستثناء حالةٍ واحدةٍ ، وهي إذا باشرت (أنَّ) .

---

(١) الارتشاف ٣ / ١٢٥٧ – ٤ / ١٩٠٠ ، ١٩٠١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٦٠ .

وهنا ذهب سيبويه[١] والبصريون[٢] غير الأخفش إلى أنَّ نحو : لو أنَّك ذاهبٌ ، فإنَّ المصدر المؤول في موضع رفع على الابتداء ، والخبر واجب الحذف ، أو لا خبر له لجريان المسند والمسند إليه في الذِكر . وقد تبعهم بعض الأندلسيين وهم :

الأعلم الشنتمري[٣] ، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، واختار أبو حيان[٦] في البحر قولهم : أولا خبر له لجريان المسند والمسند إليه في الذكر .

يقول سيبويه : « وتقول : (لو أنَّه ذاهبٌ لكان خيراً له) ، فـ (أنَّ) مبنيةٌ على (لو) كما كانت مبنيةً على (لولا) كأنَّك قلت : (لو ذاك) ، ثم جعلتَ (أنَّ) وما بعدها في موضعه »[٧] .

يُفهم من هذا النص أنَّه يجعل (أنَّ) واسمها مبتدأً بعد (لو) ، فكأنَّها اسمٌ واحدٌ مثل اسم الإشارة (ذاكَ) .

وابن مالك نجده كذلك يرى أنَّ (أنَّ) إذا باشرَتْ (لو) فهي مبتدأ ، وهو المبتدأ الوحيد الذي تدخل عليه (لو)[٨] . ويقول في الألفية :

---

(١) الكتاب ٣ / ١٦٠ – ٤ / ٣٤٦ .

(٢) رأيهم في الارتشاف ٣ / ١٢٥٧ – ٤ / ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، الهمع ١ / ١٣٨ .

(٣) النكت على كتاب سيبويه ٢ / ٧٦٥ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٦٠ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٨ .

(٦) البحر المحيط ٣ / ٢٦٤ .

(٧) الكتاب ٣ / ١٤٠ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٨ .

وهي في الاخْتِصَاصِ بالفعلِ كـ (إنْ) لكـنَّ لـو أَنَّ بهـا قـد تَقْـتَرِنْ[١]

فهو يوافق سيبويه في أنَّ مباشرة (أنَّ) للو إنما هو على سبيل الشذوذ ، كما انتصبت غدوة بعد (لَدُنْ) شذوذاً[٢] .

وقد قالوا في قوله تعالى :

١) ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾[٣] .

٢) ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾[٤] .

وفي قول الشاعر :

لَـــوْ بغَـــير المـــاءِ حَلْقِـــي شَرِقٌ كُنْتُ كالغَصَّان بالماءِ اعْتِصَارِي[٥]

إن المصدر المؤول مقدرٌ باسم وهو (صبرُهم ثابتٌ) و(إيمانُهم ثابتٌ)[٦] . وفي البيت الشعري وُضعت الجملة الاسمية بعد لو موضع الجملة الفعلية شذوذاً[٧] .

وقد احتجوا بالقياس فقالوا :

إنَّ (أنَّ) وإن كانت مختصة بالدخول على الأفعال لكنها لا تعمل فيها ولا يؤثر

---

(١) ألفية ابن مالك (٥٠) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٥ .

(٣) الحجرات / ٥ .

(٤) البقرة / ١٠٣ .

(٥) من شواهد الكتاب ٣ / ١٤٠ وينظر الشعر والشعراء ١ / ١٥٣ .

(٦) الفرائد الجديدة ٢ / ٦١٩ .

(٧) الكتاب ٣ / ١٤٠ ، الدرر اللوامع ٢ / ٨١ .

دخولها عليها كإنِ الشرطية ، فلما كانت كذلك من الاختصاص غير العامل جاز أن يقع بعدها المبتدأ[١] .

أما الكوفيون[٢] والأخفش[٣] والمبرد[٤] من البصريين ، فقد قالوا : إنَّ المصدر المؤول في موضع رفع على الفاعلية .

وقد تبعهم كثيرٌ من النحويين مثل :

الزجاج[٥]، ومكي[٦]، والنحاس[٧]، والجرجاني[٨]، والزمخشري[٩]، والعكبري[١٠]، وابن يعيش[١١]، وأبو حيَّان[١٢]، والمرادي[١٣]، واختاره السيوطي في الهمع[١٤] .

---

(١) شرح المفصل ١ / ٨٣ .

(٢) ينظر رأيهم في الهمع ١ / ١٣٨ .

(٣) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٤ / ٩٨ .

(٤) المقتضب ٣ / ٧٧ .

(٥) ينظر رأيه في : الارتشاف ٤ / ١٩٠١ ، الجنى الداني (٢٧٩) .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٨٤ ، تحقيق : السواس .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٥٣ .

(٨) المقتصد ١ / ٤٧٦ .

(٩) المفصل (٣٢٣) .

(١٠) التبيان ١ / ١٠١ .

(١١) شرح المفصل ٩ / ١٠ .

(١٢) تذكرة النحاة (١١٢) .

(١٣) الجنى الداني (٢٨٠) .

(١٤) (١ / ١٣٨) .

فجعل الأخفش المصدر المؤول فاعلاً بالفعل (ثَبتَ) مضمراً[١] .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ .

وقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ .... ﴾ .

جعلوا المصدر المؤول في محل رفع فاعل بفعل مضمر تقديره : لو ثَبتَ صبرُهم ، ولو ثبتَ أو وقع إيمانُهم[٢] .

كذلك قد ألزموا (لو) بالدخول على فعلٍ ظاهر وإن لم يكن ظاهراً يجعلونه مضمراً .

وكان من حججهم القياسية ما يلي :

أولاً : أنَّ (لَوْ) اختصاصها الدخول على الأفعال ، فالموضع ليس للاسم إذاً .

فلذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ﴾[٣] .

إنَّ (أنتُم) فاعلُ لفعل مضمر يفسره الظاهر ، وإن لم يكن هذا الفعل ظاهراً فمضمر[٤] . والمقصود لابد من إضمار فعلٍ يفسره الظاهر .

---

(١) شرح التسهيل ٤ / ٩٨ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٠١ ، إعراب القرآن ١ / ٢٥٣ .

(٣) الإسراء / ١٠٠ .

(٤) اللامات (١٣٦ – ١٣٧) ، المفصل (٣٢٣) .

ومن أمثال العرب على هذا « لو ذاتُ سوارٍ لطمتني »[١] .

قد جعل المبرد قوله (ذَاتُ) مرفوعاً بفعلٍ مضمر[٢] . أي لو لطمتني ذاتُ سوارٍ .

ثانياً : أنَّ (لو) فيها معنى الشرط ، والشرط لا يكون إلا بالأفعال لأنه يتعلق وجود غيرها عليها بخلاف الأسماء فهي ثابتة ومن الخطأ تعليق شي على وجودها[٣] .

مناقشة أدلة الكوفيين :

١) ردَّ بعضهم تلك الحجج ، بأنَّه لا يُظهر الفعلُ بعد (لو) إلا مُفسراً بفعلٍ مثله ، وفي الآية التي ذكروها لا نجد فعلاً إنما جملة تُفسر ذلك الفعل[٤] .

وقد اختلف بعض النحاة[٥] حول (خبر) أنَّ الواقعة بعد لو . فانقسموا فريقين :

الفريق الأول : يجعل هذا الخبر فعلاً وجوباً . ومن أنصار هذا الرأي السيرافي[٦] والزمخشري[٧] ، يقول الزمخشري :

« ولطلبهما الفعل وَجَبَ في (أنَّ) الواقعة بعد لو أن يكون خبرُها فعلاً كقوله : لو أنَّ زيداً جاءني لأكرمته »[٨] .

---

(١) مجمع الأمثال ٢ / ١٨٣ .

(٢) ينظر رأيه في اللامات (١٣٧) .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١ / ٦٥ ، تحقيق : السواس .

(٤) الدر المصون ٢ / ٤٩ .

(٥) ليس خلافاً بين البصرين والكوفيين .

(٦) ينظر رأيه في الارتشاف ٤ / ١٩٠١ .

(٧) المفصل (٣٢٣) .

(٨) المفصل (٣٢٣) .

وقد تبعه في هذا ابن يعيش إذ علَّلَ لرأيه بأنَّ الخبر هو محل الفائدة في الجملة ، والذي أفادته (أنَّ) التأكيد ، ومعتمد الامتناع كان خبر (أنَّ) لهذا أوجب أن يكون فعلاً لاقتضاء لو الفعل[١] .

الفريق الثاني : لا يوجب فعلية هذا الخبر ، إنما يجوِّزه .

ونجد هذا عند الأخفش[٢] وابن مالك[٣] وأبي حيان[٤] .

يقول أبو حيَّان راداً على الزمخشري :

« إنَّ هذا وهمٌ وخطأ فاحش ، لثبوت ذلك اسماً جامداً في القرآن ، وفي كلام العرب ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ .... ﴾[٥] .

وقال الشاعر :

وَلَـو أنَّهـا عُـصْفُورةٌ لَحَـسِبْتُها مُـسَوَّمَةً تـدعوا عُبَيْـداً وأزْنَـما[٦]

وقد ذكر ابن هشام آيتين ورد فيهما خبر (أنَّ) اسماً مشتقاً ، وهذا يبطل قول مَنْ أوجَبَ ملازمة هذا الخبر للفعلية[٧] .

---

(١) شرح المفصل ٩ / ١١ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٤٤٠ .

(٣) التسهيل (٦٥) .

(٤) الارتشاف ٣ / ١٢٥٧ .

(٥) لقمان / ٢٧ .

(٦) ينسب للعوام الشيباني في العقد الفريد ٥ / ١٩٥ ، ولجرير أبو البعيث في حماسة البحتري (٢٦١) .

(٧) المغني ١ / ٣٠٠ .

١- قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّواْ لَوۡ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلۡأَعۡرَابِ ﴾[١] .

٢- قوله تعالى : ﴿ لَوۡأَنَّ عِندَنَا ذِكۡرًا مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[٢] .

والذي يلوح لي بعد عرض هذه الآراء ، أنَّ الأكثر والأغلب في خبر (أنَّ) بعد (لو) مجيئُهُ فعلاً ؛ وذلك لوروده في عدد كبير من الشواهد القرآنية والشعرية ، وقفت على بعضها من خلال البحث ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : الآيات القرآنية :

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡأَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ .... ﴾[٣] .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَكَفَّرۡنَا عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ ﴾[٤] .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ .... ﴾[٥] .

٤- قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا ﴾[٦] .

---

(١) الأحزاب / ٢٠ .

(٢) الصافات / ١٦٨ .

(٣) الأعراف / ٩٦ .

(٤) المائدة / ٦٥ .

(٥) الرعد / ٣١ .

(٦) طه / ١٣٤ .

٥- قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾[١] .

٦- قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ ﴾[٢] .

٧- قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ ﴾[٣] .

ثانياً : الأبيات الشعرية :

١- قول جرير :

فَلَوْ أَنَّ عُصْمَ عَما يتينِ وَيَذْبُلٍ سَمِعَا حَدِيثَك أَنْزلا الأَوْعالا[٤]

٢- قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلاً مِنَ المالِ[٥]

إلا أنَّ هذه ليست قاعدة ثابتة ، ولا يُقطع بهذا الرأي كما زعم الفريق الأول المُوجِب لفعلية خبر (أنَّ) بعد (لو) ؛ وذلك لأني وجدتُ شواهد قرآنية وشعرية لم يكن فيها هذا الخبر فعلاً . وهي :

أولاً : الآيات القرآنية :

١- مَجيءُ خبر (أنَّ) بعد (لو) جار أو مجروراً في قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي

---

(١) النساء / ٤٦ .

(٢) النساء / ٦٤ .

(٣) الأنعام / ١١١ .

(٤) ديوان جرير (٣٢٩) .

(٥) ديوان امرئ القيس (١٦٧) .

ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ ﴾[١] .

ثانياً : الشواهد الشعرية :

١ – مجيئه اسماً مفرداً في الشطر الثاني من قول الشاعر :

أَكْـرِمْ بِهَـا خُلَّـةً لَـوْ أَنَّهَـا صَـدَقَتْ مَوْعُودَها أَوْ لَو انَّ النُّصْحَ مَقْبولُ[٢]

٢ – مجيئه اسماً مفرداً كذلك في قول الشاعر :

وَلَـوْ انَّ مـا أَبقَـتْ فِيَّ مُعَلَّـقٌ بعـودِ ثـمامٍ مَـا تَـأَوَّدَ عُودُهَـا[٣]

٣– مجيئه ظرف مكانٍ في قول الأعشى :

وَلَـوْ انَّ دُونَ لِقَائِهـا جَـبَلاً مزلقـةٌ هـضابُه[٤]

٤ – مجيئه اسماً في جملة اسمية في قول مجنون ليلى :

وَلَـو أنَّ واشٍ باليمامـةِ بَيتُـهُ وَبَيتي بأعْلَى حَضْرَ موتَ اهْتَدى ليا[٥]

إذاً نلاحظ أنَّ هذه الشواهد جاءت مُثبتةً أن خبر (أنَّ) بعد (لو) يجوز فيه الفعلية وغيرها . ناقضةً ما زعمه الفريق الموجِب لفعلية هذا الخبر . ولهذا فلا اعتداد بما قالوه . وكما قال الأصوليون : « إذا تحققت المعارضة بطل الاستدلال » .

---

(١) الرعد / ١٨ .

(٢) بلا نسبة في الخزانة ١١ / ٣٠٨ .

(٣) بلا نسبة في شرح الأشموني ٣ / ٢٩١ والخزانة ١١ / ٣٦٩ .

(٤) ديوان الأعشى (٣٢٧) .

(٥) ديوان قيس بن الملوح (٢٥٢) ، الأغاني ٢ / ٦٩ .

الترجيح :

يترجح لدي الرأي الكوفي القائل :

(إنَّ المصدر المؤول بعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية ؛ لأن :

١ - (لو) فيه باقيةٌ على أصلها واختصاصها وهو الدخول على الأفعال .

٢ - لأن أغلب النحاة عليه ، وكان منهم بصريون أيضاً .

أما في خلاف النحاة حول خبر (أنَّ) الواقعة بعد لو ، فإنه يترجح لديَّ رأي الفريق الثاني الذي لا يوجب فعلية هذا الخبر إنما يجوزه ؛ وذلك لمجيء الشواهد المثبتة لذلك القرآنية منها والشعرية .

الخاتمة

من أهم النتائج التي حصدها هذا البحث :

١) في وقوع الجملة الاسمية المصدرة بناسخ خبراً ، كان أكثر استعمال البصريين للجملة الاسمية المصدرة بـ (إنَّ) ، أما المصدرة بأسماء الشرط وما الحجازية فإنهم قد مثلوا بها فقط .

٢) تجويز الكوفيين تأنيث الفعل إذا كان الفاعل المذكر مخبراً عنه بمؤنث في سعة الكلام بناءً على تجويزهم تأنيث الفعل وفاعله جمع مذكر سالماً .

٣) استعمال الرسول ﷺ لـ (ليس ولا يكون) في الاستثناء في ثلاثة أحاديث يؤكد لنا انضمامها لهذا ، وليس كما قال بعض الباحثين وهو الدكتور عبد الكريم الزبيدي أن الشواهد عليها إنما جاء بها المتأخرون .

٤) تأنيث الفعل وفاعله جمع مذكرٍ سالم لم يكن سوى في لفظٍ واحد وهو (بنو) فدل ذلك على أنَّ هذا اللفظ مستثنى من المسألة ، إذ أنَّه ملحق بهذا الجمع وليس جمعاً صريحاً للمذكر .

٥) تخلي الكوفيين عن بعض أصولهم المعروفة ، كما رأينا في مسألة (رفع الوصف للضمير المنفصل) إذا أجازوا تقديم الخبر على المبتدأ .

٦) أثبتت الشواهد أنَّ مجيء خبر (أنَّ) بعد (لو) الشرطية فعلٌ كان بالصورة الأكثر أما مجيئه غير فعل فكان بصورة أقل .

وأخيراً :

أحسب بعملي هذا قد حاولت ، وأرجو من المولى القدير أن أكون قد وفقت فيما صبوت إليه وما توفيقي إلا من الله عز وجل ، وإنْ كان هناك نقص وقصور فمعلوم أنه ليس منه بد ، فأرجو من أساتذتي توجيهي لما فيه إتمامه وتصويبه .

الفهارس

١- فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة		
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾	١١	١٤٨
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾	١٣	١٤٨
﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾	٩٠	١١٧
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ ﴾	١٠٣	٢٣٢
﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾	١٩٧	٤٠
﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	٢١٧	٢١٧
﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾	٢٢٨	٦٨
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾	٢٣٣	٦٩
﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾	٢٧١	١١٧
النساء		
﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ ﴾	٢٠	١٢٦
﴿ وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ ﴾	١٠٤	١٢٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾	١٢٨	١٥١
المائدة		
﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ﴾	٦٥	٢٣٥
﴿ أَوْ كَفَّٰرَةُ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾	٩٥	١٨٦
﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾	١١٤	١٩٥
الأنعام		
﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ ﴾	١٢	١٩٨
الأعراف		
﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ ﴾	٩٦	٢٣٥
الأنفال		
﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾	٤٠	١١٤
التوبة		
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٨٢

الآية	رقمها	الصفحة
يونس		
﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾	٢٥	٨٦
يوسف		
﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾	٣٥	٩٠
الرعد		
﴿ وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ ﴾	٣١	٢٣٥
إبراهيم		
﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾	٤٥	٩١
النحل		
﴿ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾	٣٠	١١٥
﴿ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾	٩٠	١٢٦
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ ﴾	١٢٤	٥٠

الآية	رقمها	الصفحة
الإسراء		
﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾	١٠	٢٣٢
الكهف		
﴿ ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ﴾	٤٦	٢١٩
﴿ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾	٥٠	١١٧
مريم		
﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾	٤٦	٢١٥
﴿ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ﴾	٦٦	٥٠
طه		
﴿ أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا ﴾	١٢٨	٩٠
﴿ وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم ﴾	١٣٤	٢٣٥
الأنبياء		
﴿ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا ﴾	٦٣	١٧٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾	٧٣	١٢٦
الحج		
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	٢٥	٥٦
الفرقان		
﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾	٢٥	١٦٥
الروم		
﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾	٣	١٢٦
لقمان		
﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾	٢٧	٢٣٤
الأحزاب		
﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ ﴾	٢٠	٢٣٥
سبأ		
﴿ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾	١٢	٤٠

الآية	رقمها	الصفحة
فاطر		
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾	٢٨	٢١٠
الصافات		
﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾	١٦١ – ١٦٣	٢٨
﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾	١٦٨	٢٣٥
ص		
﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾	٢٤	١٢٦
فصلت		
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾	٤١	٥٦
﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾	٤٩	١٢٦
الأحقاف		
﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾	١٥	٤٠
الحجرات		
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾	٥	٢٣٢

الآية	رقمها	الصفحة
الممتحنة		
﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾	١٠	٦٩
التغابن		
﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾	٦	٨٣
النازعات		
﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾	١٦	١٩١
الضحى		
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾	٥	٥٠
العلق		
﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾	١٥ – ١٦	١٩١

٢- فهرس القراءات القرآنية

القراءة	القارئ	الصفحة
« ثم لم تكن فتنتَهم »	نافع وأبي عمرو وعاصم	٧٤
«لا يسأم الإنسان من دعاءٍ بالخير »	ابن مسعود	١٢٨
« ودانيةٌ عليهم ظلالُها »	رجاء بن حيوة	٢١٠
« وكذلك نُجِّيْ المؤمنين »	عاصم وابن عامر	١٦٤
« ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون »	جعفر	١٦٥

٣- فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
« ... فقال : ألستُم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى . قال : فإنَّ ذلك » .	٥٧
« ألا إنّ المسيح أعور العين اليمنى كأنَّ عينه عنبةٌ طافيةٌ » .	٦٠
« كُلُّ خلق يطبع عليه الإنسان ليس الخيانة والكذبَ » .	٩٩
« ما أنهر الدم ، وذكر اسم الله عليه فكُل ليس السِنَّ والظفر » .	٩٩
« ليس مِنْ أصحابي أحدٌ إلا ولو شئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء » .	٩٩
« رأيتهُ نوراً أنَّى أراه » .	١٩٠

٤- فهرس الأمثال

المثل	رقم الصفحة
« لو ذاتُ سوارٍ لطمتني » .	٢٣٣

٥- فهرس الشواهد الشعرية

الشاهـــــد		قائله	الصفحة
قافية الباء			
الباء المضمومة			
إذا قيل سيروا إنَّ ليلى لعلها	جرى دون ليلى حائل القرن أعضبُ		٥٩
لـــــو انَّ دون لقائهـــــا	جـــبلاً مزلقـــةً هـــضابُهْ	الأعشى	٢٣٧
الباء المفتوحة			
لو ولدت قفيرة جرو كلبٍ	لسُبَّ بـذلك الجـرو الكلابَـا	جرير	١٦٦
لـــيس إيَّـــايَ وإيـــا	كِ ولا نخـــشى رقيبَـــا	عمر بن أبي ربيعة	١٠٠
الباء المكسورة			
فكان تنادينـا وعقـد عـذاره	وقال صحابي: قد شأونك فاطلبِ	امرئ القيس	٢٨
فظـلّ لنـا يـومٌ لذيـذٌ بنعمـةٍ	فقل في مقيل نحسه متغيبِ	امرئ القيس	٨٤
أمنجز أنتم وعدًا وثقـت بـه	أم اقتفيـتم جميعًـا نهـج عرقـوبِ		٢١٥
قافية التاء			
التاء الساكنة			
خبير بنو لهبٍ فلا تكُ مُلغيـاً	مقالة لهبـيٍّ إذا الطـير مَـرَّتْ		٢١١
قافية الدال			
الدال المضمومة			
عـشية قـام النائحـات وشُـقِّقَتْ	جيوبٌ بأيدي مأتمٍ وخـدودُ	أبي عطاء السندي	٦٩
ولـــو أنَّ مـــا أبقـــت فيَّ معلـــقٌ	بعـود ثـمام مـا تـأود عودُهـا		٢٣٧
الدال المكسورة			
ولا بد من وجناء تشري براكبٍ	إلى ابن الجلاح سيرها الليل قاصدِ		٨٤

الشاهـــــد		قائله	الصفحة
قافية الراء			
الراء المضمومة			
ولهــتْ عليــه كُــلُّ مُعــصفةٍ	هــو جــاء لــيس لِلُبهــا زبْــرُ	ابن أحمر	١٧٩
وكنــتَ هنــاك أنــت كــريم قــيسٍ	فما القيسي بعـدك والفخـارُ	المحنون	٢٩
ألم يكُ غـدراً مـا فعلـتُم بمـشعلٍ	وقد خاب من كانت سريرته الغـدرُ	الأعشى	٧٤
أزيدَ بن مصبوح فلو غيركم صـبا	غفرنا وكانت من سـجيتنا الغفـرُ		٧٤
الراء المفتوحة			
نعــم امــرأً هــرم لم تعــر نائبــة	إلا وكــان لمرتــاعٍ بهــا وزراً	كعب بن مالك	١١٩
جمتــه بنــو الرَّبــداء مِــنْ آل يــامنٍ	بأسيافِهم حتـى أُقِـرَّ وأُوقِـرَا	امريء القيس	١٠٥
الراء المكسورة			
لــو بغــير المــاء حلقــي شَرِقٌ	كنتُ كالغصان بالماء اعتصاري	عدي بن زيد	٢٣٠
قافية الزاي			
الزاي المضمومة			
وكـل خليـلٍ غـير هاضـمٍ نفـسه	لوصل خليلٍ صارمٌ أو معـارزُ	الشماخ	١٧٩
قافية العين			
العين المضمومة			
بكـى بنـاتي شـجوهنَّ وزوجتـي	والظاعنون إليَّ ثـم تـصدَّعوا	طفيل الغنوي	٦٩
خلـيليَّ مـا وافٍ بعهـدي أنـتُما	إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطِعُ		٢١٥
قافية القاف			
القاف المكسورة			
لا شيءَ أسرعُ مني لـيس ذا عُـذرٍ	وذا جناح بجنب الرَّيد خفـاقِ	تأبط شراً	٩٩

الشاهـــــد	قائله	الصفحة
قافية اللام		
اللام المضمومة		
أكرِم بهـا خُلـةً لـو أنهـا صَـدَقَتْ	موعودها أولو انَّ النُّصح مقبـولُ	٢٣٧
اللام المفتوحة		
أنــاوٍ رجالــك قتــل امــرئٍ	مِنْ العز في حبك اعتاضَ ذلاً	قُريط بن أنيف ٢٠٦
خلا أنَّ حياً مـن قـريش تفـضلوا	علن الناس أو أنَّ الأكارم نهـشلاً	الأخطل ٥٨
فلـو أنَّ عُـصَم عـمايتـين ويـذبُل	سمعا حديثك أنزلا الأوعالا	جرير ٢٣٦
أتـوني فقـالوا يـا جميـل تَبـدّلتْ	بثينـةُ إبـدالاً فقلـتُ لعلهـا	جميل بثينة ٥٩
إنَّ محـــــلاً وإنَّ مُـــــرتَحَلاً	وإنَّ في السفر ما مضى مهـلا	الأعشى ٦٢
فخـيرٌ نحـن عنـد النـاس مـنكم	إذا الداعي المثوَّب قال : يا لا	٢١١
اللام المكسورة		
فلو أنَّ مـا أسـعى لأدنـى معيـشةٍ	ولم أطلـب قلـيلاً مِـنْ المـالِ	امرئ القيس ٢٣٦
قافية الميم		
الميم المضومة		
فمـضى وقـدَّمها وكانت عـادةً	منه إذا هي عَـرَّدت إقـدامها	لبيد بن ربيعة ٧٤
إنَّ الخليفـــةَ إنَّ الله سَرَبَلـــهُ	سِربَالَ مُلكٍ به تُرجـى الخـواتيمُ	جرير ٣٥
نَيـاف القـرط غـرَّاء الثنايـا	ورئـدٌ للنـساء ونعـم نـيمُ	١١١
صددتِ فأطولتِ الصدود وقَلَّما	وصالٌ على طول الصدود يـدومُ	عمر بن أبي ربيعة ٨٤
الميم المفتوحة		
ولَنْ يلبـثَ العـصران يـومٌ وليلـةٌ	إذا طالبا أنْ يُـدْرِكا مـا تـيمما	حميد بن ثور الهلالي ١٨٩
ولـو أنَّهـا عـصفورةٌ لحـسبتُها	مسومةً تدعوا عبيـداً وأزنُـما	العوام الشيباني ٢٣٤
الميم المكسورة		
مـا باسـطٌ خـيرًا ولا دافـعٌ أذى	من النـاس إلا أنـتم آل دارِم	٢١٥

الشاهـــــد		قائله	الصفحة
قالت بنو عامرٍ خالو بني أسدٍ	يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام	النابغة الذبياني	١٠٦

قافية النون

النون المفتوحة

وكنت من زمانٍ لم تُستَبَح إبلي	بنو اللقيطة من ذهلٍ بن شيبانا	قُريط بن أنيف	١٠٥
فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاح لهم	وصاحب الركب عثمان بن عفانا	حسان أو كثير النهشلي	١١١
إذاً لقام بنصري معشرٌ خشنٌ	عند الحفيظة إن ذو لوثةٍ لانا	قريط بن أنيف	٨٢
ليت شعري مقيمُ العذر قومي	أم هم لي في حبها عاذلونا		٢٠٦

النون المكسورة

لنعم موئلاً المولى إذا حُذِرت	بأساء ذي الغي واستيلاء ذي الإحنِ		١١٩
ونعم مزكأ مَنْ ضاقت مذاهبُه	ونعم مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ		١١١

٦- فهرس الأرجاز

الشاهـــــد			الصفحة
الرجز			
إنـــما يُـــرضي المنيـــبُ ربَّـــه	مـــادامَ مَعنِّيـــاً بـــذكرٍ قلبـــهُ	رجز مشطور	١٦٧
مـــا للجـــمال مـــشيها وئيـــداً	أجنـــدلاً يحملـــن أم حديـــداً	رجز مشطور	٨٣
لم يَعـــنِ بالعليـــاء إلا ســـيداً	ولا شـفى ذا الغـيِّ إلا ذو هـدى	رجز مشطور	١٦٧
تقول عـرسي وهـي لي في عـومره	بـئس امـرأً، وإننـي بـئس المـره	رجز مشطور	١١٩

٧- قائمة المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم .

٢ - الأخفش أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة ، (ت : ٢١٥هـ) ، معاني القرآن ، ت : د/ فائز فارس ، ط٢ ، دار الأمل ، دار البشير ، ١٤٠١هـ .

٣ - الأزهري ، خالد (ت : ٩٠٥هـ) ، التصريح بمضمون التوضيح ، ط١ ، تحقيق : عبد الفتاح البحيري ، الزهراء للإعلام العربي ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٤ - الأزهري ، خالد ، شرح التصريح على التوضيح وبهامشه حاشية يس ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥ - الأستانبولي ، صدر الدين الكنغراوي ت (١٣٤٩هـ) ، الموفى في النحو الكوفي ، ت وشرح : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

٦ - الأستراباذي ، الرضي محمد بن الحسن (ت : ٦٨٨هـ) ، شرح الكافية ، ت : د/ عبد العال مكرم ، ط١ ، عالم الكتب ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٧ - الأشموني أبو الحسن ، علي ، (ت : ٩٢٩هـ) ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ت : حسن محمد إشراف : إميل يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٨ - الأصفهاني ، أبي الفرج ، الأغاني ، مطابع كوستاتسوماس وشركاه .

٩ - الأعشى ، ديوان الأعشى الكبير ، شرح : د/ محمد حسين ، الطبعة النموذجية ، مكتبة الأداب بالجماميز ، ١٩٥٠م .

١٠ - الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن ، (ت : ٥٧٧هـ) :

- أسرار العربية ، ط١ ، ت: د/ فخر صالح قدارة ، دار السيل / بيروت ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

١١ - الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت : ٣٢٧هـ) ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، ط٥ ، ت : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .

١٢ - الأندلسي ، أبو حيان محمد أثير الدين ، (ت : ٧٤٥هـ) :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ط١ ، ت : د/ رجب عثمان محمد - الناشر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مطبعة المدني .

- البحر المحيط ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- تذكرة النحاة ، ط١ ، تحقيق : د/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، والتوزيع ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ط١ ، ت : د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار البشير ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

١٣ - الأندلسي ، ابن عبد ربه : العقد الفريد ، دار الكتاب العربي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بيروت / لبنان ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

١٤ - أنيس إبراهيم ، حسن الأندلسي ، ابن عبد ربه ، من أسرار العربية ، ط٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

١٥ - باشا ، أبو كمال (ت ٩٤٠هـ) أسرار النحور ، ت : د/ أحمد حسن حامد ، دار الفكر / عمّان .

١٦ - ابن بابشاذ ، أبو الحسن ، طاهر ، (ت ٤٦٩هـ) ، شرح المقدمة المحسبة ، ت : خالد كريم ، ط١ ، ١٩٧٧م .

١٧ - الباقولي ، نور الدين (ت ٥٤٣هـ) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، ت : د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي .

١٨ - البدر ، بدر الدين ناصر ، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسةً ، مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١٩ - البطليوسي ، أبو محمد السيد (ت ٥٢١هـ) ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ت : سعيد عبد الكريم سعودي – منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠م .

٢٠ - البغدادي ، عبد القادر ، خزانة الأدب ولب لباب العرب ، ط١ ، ت : عبد السلام هارون ، مطبعة المدني ، مكتبة الخانجي / القاهرة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢١ - البياتي ، سناء حميد قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم . ط١ ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣م .

٢٢ - البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، شعب الإيمان ، ت : د/ عبد العلي عبد الحميد ، مكتبة الرشد / الرياض ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .

٢٣ - باشا ، أبو كمال (ت ٩٤٠هـ) أسر النحور ، ت : د/ أحمد حسن حامد ، دار الفكر / عمّان .

٢٤ - تأبط شراً ، ديوانه ، شرحه : عبد الرحمن المصطاوي ، ط٢ ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت / لبنان ٢٠٠٦م .

٢٥ - التلمساني ، المقري ، نفح الطيب ، ت : د/ إحسان عباس ، بيروت ، ١٣٨٣هـ .

٢٦ - الجابي ، هشام عبد الوهاب ، معجم الأعلام . الجفان والجابي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢٧ - الجرجاني ، عبد القاهر ، (ت ٤٧١هـ) :

- التعريفات ، ت : د/ عبد المنعم الحفني ، دار الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع .

- دلائل الإعجاز ، علق عليه : محمود محمد شاكر ، ط٣ ، مطبعة المدني بالقاهرة ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، ط١ ، شرح الشيخ خالد الأزهري ، ت : ٩٠٥هـ ، تحقيق : د/ البدراوي زهران ، دار المعرفة بمصر ١٩٨٣م .

- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : د/ كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

٢٨ - جرير ، ديوان جرير ، ط٣ ، شرحه : حمدو طمّاس ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

٢٩ - ابن الجزري (ت : ٨٣٣هـ) النشر في القراءات العشر ، تصحيح ومراجعة : علي محمد الصباغ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر .

٣٠ - الجزولي ، أبي موسى عيسى (ت : ٦٠٧هـ) ، المقدمة الجزولية في النحو ، ط١ ، ١٤٠٨هـ ، ت : د/ شعبان عبد الوهاب محمد ، أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع .

٣١ - ابن الحاجب ، أبو عمر عثمان ، (ت : ٥٧٠هـ) :

- الأمالي النحوية ، ت : هادي حمودي ، ط١ ، مطبعة مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب .

- الإيضاح في شرح المفصل ، ت : موسى بناي ، مطبعة العاني / بغداد .

- الكافية في النحو . دار الكتب العلمية / بيروت – لبنان .

٣٢ - الحريري ، القاسم بن علي (ت : ٥١٦هـ) شرح ملحة الإعراب ، ط٣ ، ت : د/ أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث للطباعة والنشر والتوزيع ، مطبعة دار التراث الأولى ، ١٤٢١هـ .

٣٣ - الحلبي ، ابن النحاس أبو عبد الله محمد (ت ٦٩٨هـ) التعليقة ، ت : د/ خيري عبد الراضي ، دار الزمان للنشر والتوزيع ، ١٤٢٦هـ .

٣٤- الحلبي السمين ، (ت : ٧٥٦هـ) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ط١ ، ت : د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم / دمشق ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٣٥- حمودة ، فتحي بيومي ، مافات الإنصاف من مسائل الخلاف ، شركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتنظيف .

٣٦- الحنبلي ، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، منشورات دار الآفاق الجديدة / بيروت .

٣٧- الحنفي ، المولى مصطفى الرومي (ت : ١٠٦٧هـ) ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الفكر ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٨- ابن الخباز ، أحمد الضرير ، (ت : ٦٣٧هـ) ، توجيه اللمع ، ت : فايز دياب ، ط١ ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٣٩- ابن خروف ، أبو الحسن ، علي ، (ت : ٦١٠هـ) شرح جمل الزجاجي ، ت : سلوى عرب ، ط١ ، ١٤١٩هـ .

٤٠- ابن الخشاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد ، (ت : ٥٦٧هـ) ، المرتجل ، ت : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٤١- الخضري ، حاشية الخضري ، ت : محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت / لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٤٢- خليل ، فتوح ، تقويم الفكر النحوي عند الأعلام الشنتمري في ضوء علم اللغة والحديث ، ط١ ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠م .

٤٣ - الخوارزمي ، صدر الأفاضل (ت ٦١٧هـ) ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، ط١ ، ت : د/ عبد الرحمن العثيمين – مكة المكرمة – جامعة أم القرى ، دار العرب الإسلامي ، ١٩٩٠م .

٤٤ - درين ، محمد عمار ، أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ، ط١ ، رسالة مطبوعة ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

٤٥ - ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد ، (ت ٦٨٨هـ) البسيط ، ت : د/ عياد الثبيتي ، ١٩٨٦م – بيروت .

٤٦ - ابن أبي ربيعة ، عمر ، ديوانه ، شرحه : عبد الرحمن المصطاوي ، ط١ ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت / لبنان .

٤٧ - ابن ربيعة ، لبيد ، ديوان لبيد بن ربيعة ، اعتنى به : حمدو طماس ، ط٣ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٤٨ - الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت : ٣٧٩هـ) ، الواضح في علم العربية ، ت : د/ أمين علي السيد ، دار المعارف بمصر للطباعة والنشر ، ١٩٧٥م .

٤٩ - الزبيدي ، عبد الكريم كاظم ، دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل النحوية بكتاب سيبويه ، ط١ ، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٥٠ - الزبيدي عبد اللطيف (ت : ٨٠٢هـ) ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، ط١ ، ت : د/ طارق الجنابي ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٥١ - الزجاج أبو إسحاق ، إبراهيم (ت ٣١٠هـ) ، معاني القرآن وإعرابه ، ت : د/ عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٥٢ - الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٣٧هـ) :

- مجالس العلماء ، ت : عبد السلام هارون ، ط٢ ، مطبعة المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- اللامات ، ت –د/ مازن المبارك ، دار إحياء التراث / بيروت ، ١٩٩١م .

٥٣ - الزركشي ، بدر الدين محمد الشافعي (ت : ٧٩٤هـ) ، البحر المحيط في أصول الفقه ، ط٢ ، حرره : الشيخ عبد القادر عبد الله العاني ، راجعه : د/ عمر سليمان الأشقر ، دار الصفوة للطباعة والنشر بالغردقة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٥٤ - الزمخشري ، جار الله (ت : ٥٣٨هـ) :

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ط١ ، دار الكتب العربي ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

- المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/ لبنان .

٥٥ - السبهين ، محمد بن عبد الرحمن ، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ، ط١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٥٦ - السجستاني ، أبو داوود سليمان بن أشعث (ت : ٢٧٥هـ) ، سنن أبي داود ، ت : محمد عوَّامه ، مؤسسة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٥٧ - ابن السراج ، أبو بكر ، محمد بن السري أصول النحو، ت: عبد المحسن الفتلي، ط٢ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٥٨ - السنهوري (ت : ٨٨٩هـ) ، شرح الأجرومية في علم العربية ، ط١ ، ت : د/ محمد خليل شرف ، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م .

٥٩ - السهيلي ، أبو القاسم (ت ٥٨١هـ) :

- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، ت : محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة .

- نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : د/ محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع .

٦٠ - سيبويه ، أبو بشر ، عمرو بن عثمان ، (ت : ١٨٠هـ) ، الكتاب ، ط١ ، ت : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٦١ - السيرافي ، أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ) ، شرح كتاب سيبويه ، ت : د/ رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠م .

٦٢ - السيرافي ، أبو محمد بن يوسف المرزبان (ت ٣٨٥هـ) ، شرح أبيات سيبويه ، ط١ ، ت : د/ محمد الريح هاشم ، دار الجيل / بيروت ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٦٣ - السيوطي جلال الدين (ت ٩١١هـ) :

- الأشباه والنظائر ت: عبد العال مكرم ، ط٣ ، الشركة الدولية للطباعة ، ٢٠٠٣ م .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت / لبنان .

- شرح شواهد المغني ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت / لبنان .

- لب اللباب في تحرير الأنساب ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت / لبنان .

٦٤ - الشاطبي ، أبو إسحاق (ت : ٧٩٠هـ) ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، ط١ ، ت : د/ محمد البنا ، د/ عبد المجيد قطامش ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٦٥ - ابن الشجري ، أبو السعادات ، هبة الله ، (ت ٥٤٢هـ) ، أمالي ابن الشجري ، ت: محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي / القاهرة .

٦٦ - الشلوبين ، أبو علي ، (ت : ٦٤٥هـ) :

- التوطئة ، ت : يوسف أحمد المطاوع ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، ط١ ، تحقيق : د/ تركي العتيبي ، مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٦٧ - الشنقيطي ، أحمد أمين ، الدرر اللوامع ، مطبعة الجمالية ، مصر ، ١٣٢٨هـ .

٦٨ - الصبَّان ، أبو العرفان محمد ، (ت ١٢٠٦هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني – دار إحياء الكتب العربية – بيروت / لبنان .

٦٩ - صبره ، محمد حسنين ، تعدد التوجيه النحوي مواضعه ، أسبابه ، نتائجه ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٧٠ - الصنعاني ، سابق الدين ، التهذيب الوسيط في النحو ، ط١ ، ت : د/ فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٧١ - الصيمري ، عبد الله بن إسحاق ، التبصرة والتذكرة ، ط١ ، ت : فتحي أحمد علي الدين ، دار الفكر / دمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٧٢ - الضبي ، أبو المفضل ، المفضليات ، ت / أحمد محمد شاكر – عبد السلام هارون ، ط٧ ، دار المعارف ، ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م .

٧٣ - الضرير ، الواسطي (كان حياً عام ٤٦٩هـ) ، شرح اللمع ، ط١ ، ت : د/ رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب ، الشركة الدولية للطباعة ، مكتبة الخانجي ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٧٤ - ضيف ، شوقي ، المدارس النحوية ، ط٣ ، دار المعارف بمصر .

٧٥ - الطنطاوي ، محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، علق عليه : اللحام ، عالم الكتب للطباعة والنشر ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٧٦ - الطويل ، السيد رزق ، الخلاف بين النحويين ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٧٧ - عبابنة ، يحيى ، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ، ط١ ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد / الأردن ، جدار للكتاب العالمي عمَّان / الأردن .

٧٨ - أبو العباس ، ثعلب ، مجالس ثعلب ، ت ك عبد السلام هارون ، ط٣ ، دار المعارف بمصر .

٧٩ - عبد الواحد ، أحمد ، حميد بن ثور الهلالي دراسة في شعر المخضرمين ، ط١ ، مطبوعات نادي مكة الثقافي ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٨٠ - أبو عبيدة (ت : ٢١٠هـ) ، مجاز القرآن ، علق عليه : د/ محمود فؤاد سزكين ، الناشر : مكتبة الخانجي / بالقاهرة .

٨١ - العتيق ، ناهد ، المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، ط١ ، مكتبة الرشد ، ١٤٣٠هـ .

٨٢ - العسقلاني ، ابن حجر (ت : ٨٥٢هـ) :

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ط١ ، ضبط وتصحيح : الشيخ عبد الوارث محمد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- المسائل النحوية في كتاب منهج الباري بشرح صحيح البخاري ، ط١ ، تحقيق: عبد القادر شيبه الحمد ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٨٣ - العكبري ، ابن برهان ، (ت : ٤٥٦هـ) ، شرح اللمع ، ط١ ، ت: فائز فارس ، قسم التراث العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

٨٤ - العكبري ، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ) :

- إعراب القراءات الشواذ ، ت : محمد السيد أحمد عزوز ، ط١ ، عالم الكتب للطبعة والنشر والتوزيع ، بيروت / لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

- التبيان في إعراب القرآن ، ت : علي محمد البجاوي ، البابي الحلبي وشركاه .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ط١ ، تحقيق : د/ عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

- اللباب في علل البناء والإعراب ، ط١ ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت / لبنان – دار الفكر دمشق / سوريا ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

- مسائل خلافية ، ت ك د / عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٨٥ - علي ، علي بن أحمد ، نحو المازني ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، إربد / الأردن ٢٠٠٨م .

٨٦ - عمايرة ، خليل ، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ، ط١ ، عالم المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٨٧ - العوادي ، أسعد خلف ، العلل النحوية في كتاب سيبويه ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

٨٨ - الغلاييني ، مصطفى ، جامع الدروس العربية ، ط٢٣ ، المكتبة اللطباعة والنشر والتوزيع ، صيدا / بيروت ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٨٩ - الفارسي ، أبو علي ، (ت ٣٧٧هـ) :

- الإيضاح العضدي ، ط٢ ، ت : د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- كتاب الشعر ، ط١ ، ت : د/ محمود محمد الطناحي ، مطبعة المدني ، مكتبة الخانجي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- المسائل البصريات / ط١ ، ت : د / محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٩٠ - الفارقي ، أبو نصر الحسن بن أسد ، (ت ٤٨٧هـ) الإفصاح ، ط٣ ، ت : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٩١ - الفاكهي ، عبد الله بن أحمد ، (ت ٩٧٢هـ) ، الفواكه الجنية على متممة الأجرومية ، ط١ ، ت : د/ عماد علوان حسين العبادي ، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

٩٢ - الفراء ، أبو زكريا ، يحيى ، (ت ٢٠٧هـ) معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ط٢ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، ١٩٨٠م .

٩٣ - الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، (ت ١٧٥هـ) الجمل في النحو ، ط٥ ، ت : فخر الدين قباوه ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

٩٤ - القرافي ، شهاب الدين ، (ت : ٦٨٢هـ) ، الاستغناء في أحكام الاستثناء ، ت : د/ طه حسين ، مطبعة الإرشاد / بغداد ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٩٥ - القشيري ، مسلم بن الحجاج ، دار الجيل / بيروت .

٩٦ - القفطي ، علي بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباء النحاة ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .

٩٧ - القيسي ، مكي ، (ت : ٣٣٧هـ) :

- الكشف عن أوجه القراءات السبع وعللها ، ت : ياسين السواس ، ط٢ ، دار المأمون للتراث / دمشق .

- مشكل إعراب القرآن ، ت : د/ حاتم الضامن ، ط الثانية ، مؤسسة للطباعة والنشر والتوزيع / ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

- مشكل إعراب القرآن ، ت : ياسين السواس ، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

٩٨ - كحالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، مكتبة المثنى ، بيروت / لبنان .

٩٩ - كرقوش ، عبد القادر فياض ، شعراء تميم في الجاهلية والإسلام ، ط١ ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

١٠٠ - ابن مالك أبو عبد الله ، محمد ، (ت : ٦٧٢هـ) :

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ط١ ، مكتبة الآداب للنشر / القاهرة ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

- شرح التسهيل ، ط١ ، تحقيق : د/ عبد الرحمن السيد ، ود / محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح الكافية ، ط١ ، تحقيق : د/ عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٠١ - المجاشعي ، أبو الحسن (ت ٤٧٩هـ) شرح عيون الإعراب ، ت : د/ عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب .

١٠٢ - المخزومي ، مهدي :

- قضايا نحوية ، ط: إصدارات المجمع الثقافي ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، المجمع الثقافي ، ٢٠٠٢م .

١٠٣ - المدني ، محمد الطيب الأنصاري (ت : ١٣٦٣هـ) ، اللآلئ الكمينة ، ط١ ، قدَّم له وترجمه : ضياء الدين رجب وعبد القدوس الأنصاري ، مطبعة المدني ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

١٠٤ - المرادي ، أبو الحسن بن قاسم (ت : ٧٤٩هـ) :

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ط٢ ، مطبعة الفجالة الجديدة ، مكتبة الكليات الأزهرية للنشر .

- الجنى الداني ، ط١ ، ت : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٠٥ - المرزوقي ، أبو علي أحمد بن محمد ، شرح ديوان الحماسة ، ط١ ، نشره : أحمد أمين عبد السلام هارون ، لجنة التأليف للطباعة والنشر ، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .

١٠٦ - معالي ، محسن محمد قطب ، المرفوعات بين ابن يعيش ، والاستراباذي موازنة نحوية ، مؤسسة حورس الدولية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٩م .

١٠٧ - ابن معطي ، أبو الحسين ، يحيى ، الفصول الخمسون ، ت : ٦٢٨هـ ، ت : محمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٠٨ - المكودي ، عبد الرحمن بن علي (ت : ٨٠٧هـ) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ، ت : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، صيدا / بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٠٩ - ابن الملوح ، قيس ، ديوانه ، قدَّم له : عبد الرحمن المصطاوي ، ط٤ ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

١١٠ - المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، (ت ١٠٣١هـ) ، التوقيف على مهمات التعاريف ، ط١ ، ت : د/ محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت / لبنان ، دار الفكر المعاصر / دمشق ، سوريا ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١١١ - ابن منظور ، لسان العرب ، دار الحديث ، القاهرة ، للطباعة والنشر والتوزيع .

١١٢ - الموصلي ، عبد العزيز ، شرح ألفية ابن معطي ، ت : علي الشوملي ، ط١ ، مكتبة الخريجي .

١١٣ - الميداني ، أبي الفضل (ت ٥١٨هـ) ، مجمع الأمثال ، ط١ ، ت : د / قصي الحسين ، دار الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣م .

١١٤ - النحاس ، أبو جعفر (ت ٣٣٧هـ) ، إعراب القرآن ، ط٣ ، ت : د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

١١٥ - الندوبي ، حَسَنْ ، شرح ديوان امرئ القيس ، ط٥ ، مطبعة الإستقامة / القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ز

١١٦ - النيسابوري ، قطب الدين محمد البيهقي (ت : ٦١٠هـ) الدرر في شرح الإيجاز ، ط١ ، ت : د/ محسن سالم العميري ، مطابع الصفا ، مكة المكرمة ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

١١٧ - هارون ، عبد السلام ، معجم شواهد العربية ، ط١ ، مكتبة الخانجي / مصر ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١١٨ - ابن هشام ، أبو محمد ، عبد الله ، (ت : ٧٦١هـ) :

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ط١ ، ت : الفاخوري – دار الجيل .

- الجامع الصغير في النحو ، ت : د/ أحمد محمود ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ت : د/ هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- شرح شذور الذهب ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . ط٨ ، مطبعة السعادة – الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ط١ ، تحقيق : د/ مازن المبارك ومحمد علي ، دار الفكر بدمشق ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

١١٩ - الهواري ، أبي عبد الله محمد ، شرح ألفية ابن مالك ، ت : د/ عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مطبعة دار التوفيق النموذجية ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١٢٠ - الوراق ، أبو الحسن (ت : ٣٨١هـ) ، العلل في النحو ، ط١ ، ت : مها مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت / لبنان ، دار الفكر المعاصر ، دمشق / سوريا ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

١٢١ - ابن الوردي ، زين الدين (ت : ٧٤٩هـ) :

- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، ط١ ، مكتبة الشد للطباعة والنشر بالرياض ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

- شرح التحفة الوردية ، ت : عبد الله علي الثلال ، مكتبة الرشد للطباعة والنشر بالرياض ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

١٢٢ - اليمني ، صلاح الدين ، العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم ويسمى : (نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف ، ت : د/ رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٢٣ - يعقوب ، إميل بديع ، المعجم المفصل في شواهد العربية ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

١٢٤ - ابن يعيش ، أبو البقاء ، يعيش ، (٦٤٣هـ) ، شرح المفصل ، عالم الكتب / بيروت ، مكتبة المتنبي / القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

المجلات العلمية :

١٢٥ - السجاعي ، شهاب الدين (ت ١١٩٧هـ) ، شرح السجاعي على منظومته في بيان الإخبار بظرف الزمان ونحوه ، ت: أ/ محمد بن سعد الشواي ، مجلة الدراسات اللغوية – المجلد العاشر – العدد الثالث ، رجب – رمضان ١٤٢٩هـ ، يوليه – سبتمبر ٢٠٠٨م .

الرسائل العلمية :

١٢٦ - الشهري ، علي محمد ، الخلاف النحوي في المقتصد ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، إشراف د/ سعد الغامدي ، ١٤٢٤ هـ .

١٢٧ - المرشد ، أريج عثمان ، أم الباب في النحو ، دراسة نحوية ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، إشراف د/ فاطمة رمضان ، ١٤٢١ هـ - ١٤٢٢ هـ .

٨ - فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ٥

التمهيد ١٣

الفصل الأول : المسائل الخلافية في الخبر ، وفيه : .....

المبحث الأول : (خبر المبتدأ) : .....

- حذف الخبر إذا وقع المبتدأ قبل واو هي نصٌ في المعية ٢٧

- وقوع الجملة الاسمية المصدرة بناسخ خبرًا ٣٤

- الإخبار بظرف الزمان النكرة عن المصادر ٣٩

- تقدير الخبر المحذوف وجوباً إذا كان المبتدأ مصدرًا وبعده حال لا تصلح أن تكون خبرًا ٤٤

المبحث الثاني : (خبر إنَّ) : .....

- دخول اللام على التنفيس الواقع صدر جملة خبرًا لإنَّ ٤٩

- حذف خبر (إنَّ) وأخواتها للعلم به ٥٤

الفصل الثاني : المسائل الخلافية في الفاعل ونائبه وفيه : .....

المبحث الأول : الفاعل : .....

- تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمع مؤنث سالمًا ٦٦

- تأنيث اسم كان إن كان خبرها مؤنثًا مقدمًا عليه ٧٣

- تقدم الفاعل على عامله ٧٨

الموضوع **الصفحة**

- إسناد الجملة للفعل المبني للمعلوم ٨٩
- تقدير الاسم في (ليس ولا يكون) ٩٦
- تذكير الفعل إذا كان فاعله جمع مذكر سالماً ١٠٣
- فاعل (نعم) إذا كان نكرة مفردة أو مضافة ١٠٨
- فاعل (نعم) إذا كان ضميراً مستترًا ١١٤
- فاعل المصدر المضاف للمفعول ١٢٥

المبحث الثاني : نائب الفاعل : .....

- بناء كان الناقصة للمفعول ١٣٤
- إنابة الظرف مناب الفاعل ١٣٩
- إنابة الخبر المفرد لكان عند بنائها للمجهول ١٤٤
- إسناد الجملة إلى قال المبني للمجهول ١٤٨
- إنابة المفعول الثاني من باب (أعطى) مناب الفاعل ١٥٠
- إعراب ظرفي الزمان والمكان حين اجتماعهما بعد الفعل المبني للمجهول ١٥٧
- إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مع وجود المفعول به ١٦١

الفصل الثالث : المسائل الخلافية في توابع المرفوعات : .....

- وصف العلم بالمبهم ١٧١
- النعت بأسماء الإشارة ١٧٥
- وصف (كل) والوصف بها ١٧٨

الموضوع **الصفحة**

- نعت أسماء الإشارة ١٨١
- هل يجوز أن يكون عطف البيان نكرةً تابعًا لنكرة ؟ ١٨٥
- إبدال النكرة من المعرفة في بدل الكل من الكل ١٨٨
- إبدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب إذا لم يفد الإحاطة ١٩٥

الفصل الرابع : مسائل متفرقة : .....
- إعراب (أيٌّ) إذا كانت اسم استفهام استثبات عن النكرة ٢٠١
- إعمال الوصف دون اعتماد..... ٢٠٥
- رفع الوصف للضمير المنفصل على الفاعلية ٢١٤
- الخلاف في المرفوع بعد (كان) ٢٢٢
- إعراب المصدر المؤول من أن ومعموليها ٢٢٨

الخاتمة..... ٢٣٩

الفهارس.....
فهرس الآيات..... ٢٤٢
فهرس القراءات القرآنية ٢٤٩
فهرس الأحاديث الشريفة..... ٢٥٠
فهرس الأمثال ٢٥١
فهرس الأشعار ٢٥٢

الموضوع **الصفحة**

فهرس الأرجاز ٢٥٦

فهرس المصادر والمراجع..... ٢٥٧

فهرس الموضوعات ٢٧٧